الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضوع:

دور التجارة العربية البينية في تحقيق الامن الغذائي للدول العربية

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

من إعداد الطالب (ة):

- سمية فتح الله
- راضية خلافي

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- د منال هاني

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- مسعودة نصبة	- أستاذ التعليم العالي	رئيسا	بسكرة
- منال هاني	- استاذ محاضر أ	مقررا	بسكرة
- فطيمة حمزة	- استاذ محاضر أ	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2023-2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضوع:

دور التجارة العربية البينية في تحقيق الامن الغذائي للدول العربية

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

من إعداد الطالب (ة):

- سمية فتح الله
- راضية خلافي

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- د منال هاني

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- مسعودة نصبة	- أستاذ التعليم العالي	رئيسا	بسكرة
- منال هاني	- استاذ محاضر أ	مقررا	بسكرة
- فطيمة حمزة	- استاذ محاضر أ	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2023-2024

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

نتوجه قبل كل شيءٍ إلى الله عز وجل بالشكر العظيم والإمتنان الوفير

على ما منحنا إياه من نعمة العون والتو فيق والسداد

كما لايفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة الفاضلة: منال هاني

لقبولها الإشراف على هذا العمل وعلى ما قدمته لنا من توجيهات

ومساعدات قيمة .

وكذا الشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة كل بإسمه .

وإلى كل من ساعدنا على إنجاز هذا العمل من قريب او من بعيد .

الإهداء

الحمد لله وكفى ، والصلاة والسلام على النبي المصطفى

أهدي العمل المتواضع هذا إلى :

أطهر وجه على هذا الكون وأسمى قلب في الوجود أمي الغالية

إلى روح والدي الطاهرة رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

إلى

رفيق دربي وشريك حياتي زوجي الغالي .

ورود حياتي أبنائي مرام ، محمد رامي ، أبي .

إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى جميع الأصدقاء والأحباب.

الإهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا

أهدي هذا العمل:

إلى من منحاني روح الحياة وغمراني بدعواتهما الصادقة

إلى والداي حفظهما الله

إلى من ساندوني وشجعوني على إكمال دراستي بعد إنقطاع طويل

كل من زوجي الفاضل مالك وأبنائي يسير ، نهال وخاصة إبنتي لينا

إلى اخوتي وعائلاتهم كل باسمه .

ملخص

عرف العالم خلال القرن العشرين اتجاه العديد من الدول الى تكوين تكتلات خصوصا الاقليمية من اجل الوقوف باقتصاديتها و مجابهة الدول الكبرى ، و تحقيق امنها الغذائي ومن بينها الدول العربية التي تجمعها العديد من العناصر المشتركة كالاقليم الجغرافي و اللغة و التارخ المشترك ، حيث مر التكامل الاقتصادي بالعديد من المراحل تحت وصاية الجامعة العربية أو خارجها بواسطة الاتفاقيات الثنائية والمتعددة و كذا انشاء بعض التكتلات و سوق عربية كبرى.

وجاءت هذه الدراسة بهدف عرض مسار الأمن الغذائي في الدول العربية و التحديات التي تواجهها لتحقيق ذلك من خلال الاسلوب الوصفي التحليلي عن طريق استعراض امكانيات الدول العربية من اراضي زراعية وموارد بشرية و حيوانية و اهم المنتوجات من السلع الغذائية الرئيسية و تبيان مدى استغلالها لتحقيق الاكتفاء الذاتي و دراسة مؤشرات الأمن الغذائي من خلال الاحصائيات المتحصل عليها للفترة الممتدة من 2018 الى 2022 و كذا مدى نجاعة التجارة البينية العربية في تقليل من الفجوة الغذائية و تحقيق الامن الغذائي العربي، ولقد توصلنا من خلال الدراسة أن الأمن الغذائي العربي متفاوت بين الدول العربية و ان دور التجارة البينية العربية ضعيف في تحقيق الامن الغذائي العربي و التقليل من الفجوة الغذائية.

الكلمات الافتتاحية:

التجارة البينية، الامن الغذائي، الاكتفاء الذاتي، مؤشرات الامن الغذائي، الفجوة الغذائية.

ABSTRACT :

During the twentieth century, the world witnessed the tendency of many countries to form blocs, especially regional blocs, in order to stand up for their economies, confront the major countries, and achieve their food security. Among them are the Arab countries, which are united by many common elements, such as geographical territory, language, and common history. Economic integration has gone through many stages. From the stages under the guardianship of the Arab League or outside it through bilateral and multiple agreements, as well as the establishment of some blocs and a major Arab market.

This study came with the aim of presenting the path of food security in the Arab countries and the challenges they face to achieve this through the descriptive and analytical method by reviewing the capabilities of the Arab countries in terms of agricultural lands, human and animal resources, the most important products of the main food commodities. Also, it aims at showing the extent of their exploitation to achieve self-sufficiency and study of food security indicators through statistics obtained for the period extending from 2018 to 2022. Moreover, the study tends to investigate the extent of the effectiveness of intra-Arab trade in reducing the food gap and achieving Arab food security. We have concluded through the study that Arab

food security is uneven between Arab countries and that the role of the Arab intra-trade is weak in achieving Arab food security and reducing the food gap.
Keywords:
Intra-trade, food security, self-sufficiency, food security index, food gap.

الفهارس

الفهرس العام

شكر وعرفان	**I**
اهداء	**II**
الملخص	**IV**
فهرس المحتويات	**VI**
فهرس الجداول	**VIII**
فهرس الأشكال	**IX**
قائمة المختصرات	**X**
قائمة الملاحق	**XI**
المقدمة العامة	**أ-ج**
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للأمن الغذائي و التجارة البينية	**1-25**
مقدمة الفصل	**01**
المبحث الأول: ماهية الامن الغذائي	**02**
المطلب الأول : تعريف و مقومات الأمن الغذائي	**02**
الفرع الأول: تعريف الأمن الغذائي	**02**
الفرع الثاني: أنواع الأمن الغذائي	**05**
الفرع الثالث:مفاهيم ذات صلة بالأمن الغذائي	**06**
الفرع الرابع: مقومات الأمن الغذائي	**08**
المطلب الثاني : مستويات و ركائز الأمن الغذائي	**10**
الفرع الأول: مستويات الأمن الغذائي	**11**
الفرع الثاني: ركائز الأمن الغذائي	**12**
المطلب الثالث : أبعاد الأمن الغذائي	**13**
الفرع الأول: البعد الاقتصادي	**13**
الفرع الثاني: البعد الديمغرافي	**16**
الفرع الثالث: البعد السياسي	**17**
الفرع الرابع: البعد الثقافي	**17**

المبحث الثاني: ماهية التجارة البنية	**19**
المطلب الاول : تعريف التجارة البينية	**19**
المطلب الثاني خلق و تحويل التجارة البينية	**21**
الفرع الأول: خلق التجارة البينية و اثارها	**21**
الفرع الثاني: تحويل التجارة البينية و اثارها	**22**
المطلب الثالث اسس قيام التجارة البينية	**23**
خلاصة الفصل الأول	**25**
الفصل الثاني الدراسة التحليلية للتجارة العربية البينية و دورها في تحقيق الامن الغذائي	**26-82**
تمهيد الفصل الثاني	**26**
المبحث الأول: واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي	**27**
المطلب الاول : إمكانيات الدول العربية لتحقيق الامن الغذائي	**27**
المطلب الثاني: المنتجات الزراعية و الغذائية في الدول العربية	**37**
الفرع الاول: المساحات المزروعة من المحاصيل الرئيسية	**37**
الفرع الثاني:إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية	**40**
الفرع الثالث: المنتجات الحيوانية الرئيسية	**47**
المطلب الثالث: مؤشرات الأمن الغذائي	**49**
المبحث الثاني: تأثير التجارة العربية البينية على الأمن الغذائي	**60**
المطلب الأول: مقومات التجارة العربية البينية	**60**
المطلب الثاني: التجارة العربية البينية في الميدان الزراعي و السلع الغذائية الرئيسية	**71**
المطلب الثالث: دور التجارة العربية البينية في التقليل من الفجوة الغذائية	**74**
خلاصة الفصل الثاني	**82**

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	استخدام الاراضي الزراعية من 2018 الى 2022	28
02	استخدام الموارد المائية في الدول العربية لسنة 2022	32
03	تغيير عدد كان الريف و القوى العاملة من 2018 الى 2022	33
04	أعداد الثروة الحيوانية في الوطن العربية من 2018 الى 2022	34
05	طول الساحل و حجم الرصيف القاري للدول العربية	36
06	مساحات أراضي المحاصيل الرئيسية من 2018 الى 2022	39
07	حجم المحاصيل الزراعية للفترة من 2018 الى 2022	40
08	إجمالي إنتاج الحبوب من سنة 2018 الى 2022	41
09	إنتاج البقوليات خلال الفترة الممتدة من 2018 الى 2022	47
10	الإنتاج الحيواني للفترة الممتدة من 2018 الى 2022	48
11	مؤشرات الأمن الغذائي للدول العربية سنة 2022	50
12	مؤشرات القدرة على التكاليف في الوطن العربي لسنة 2022	51
13	مؤشر وفرة الغذاء للدول العربية لسنة 2022	54
14	سلامة و جودة الغذاء في الوطن العربي لسنة 2022	56
15	مؤشر استقرار و استدامة الغذاء في الوطن العربي لسنة 2022	58
16	تطور التجارة العربية التجارة االعربية البينية من سنة 2018 الى سنة 2022	71
17	التجارة العربية البينية من السلع الغذائية الرئيسية من سنة 2018 الى سنة 2022	73
18	نسبة الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية الرئيسية لسنة 2022	75
19	جدول الاكتفاء الذاتي للدول العربية من السلع الغذائية الرئيسية لسنة 2022	77
20	الفجوة الغذائية العربية للسلع الرئيسية من سنة 2019 الى 2022	79

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مصادر المياه المتجددة في الدول العربية لسنة 2022	29
02	نسبة الموارد المائية السحية والجوفية للدول العربية سنة 2022	29
03	تغير نصيب المواطن العربي من الموارد المائية من 2018 الى 2022	30
04	نصيب الفرد من الموارد المائية في الدول العربية لسنة 2022	31
05	نسبة القوى العاملة في المجال الزراعي و الغذائي في الوطن العربي من 2018 الى 2022	34
06	عدد الثروة الحيوانية لكل دولة عربية سنة 2022	35
07	المساحات المزروعة من المحاصيل الرئيسية لسنة 2022	31
08	المساحات المزروعة من الحبوب لسنة 2022	38
09	تغير مساحات اراضي المحاصيل الرئيسية من 2018 الى 2022	39
10	إنتاج القمح للدول العربية من 2018 الى 2022	42
11	إنتاج الشعير من 2018 الى 2022	43
12	تطور انشاء الذرة الشامية من 2018 الى 2022	44
13	إنتاج الارز في الدول العربية من 2018 الى 2022	45
14	تغير إنتاج الدرنات من 2018 الى 2022	46
15	القدرة على تحمل تكاليف الغذاء للدول سنة 2022	52
16	وفرة الغذاء للدول العربية لسنة 202	55
17	سلامة وجودة الغذاء للدول العربية لسنة 2022	57
18	مؤشر استقرار و استدامة الغطاء للدول العربية لسنة 2022	59
19	تطور مؤشر الأمن الغذائي العربي والعالمي خلال الفترة الممتدة من 2012 الى 2022	59
20	نسبة كل مادة من المواد الغذائية الرئيسية من الواردات العربية لسنة 2022	72
21	نسبة مشاركة الدول العربية في التجارة البنية للسلع الرئيسية لسنة 2022	74
22	مساهمة الدول العربية في الفجوة الغذائية العربية من السلع الرئيسية خلال سنة 2022	80
23	مساهمة الدول العربية في الفجوة الغذائية للحبوب خلال سنة 2022	81

قائمة المختصرات:

الاختصار	معنى الاختصار	الصفحة
FAO	منظمة الاغذية و الزراعة	02
OADAD	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	02
BM	البنك الدولي	02
WHO	منظمة الصحة العالمية	06
PDCAAS	منهجية درجة الأحماض الأمينية المصححة لهضم البروتين	43
ا ذ	الاكتفاء الذاتي	61
ا ذ ت ب	الاكتفاء الذاتي بالتجارة البنية	61

قائمة الملاحق:

الرقم	الملحق
01	اجمالي مساحة الاراضي الزراعية وانتاجيتها و انتاجها من المحاصيل الاساسية للدول العربية
02	اجمالي مساحة الاراضي الزراعية وانتاجيتها و انتاجها من الحبوب للدول العربية
03	اجمالي الثروة الحيوانية للدول العربية
04	اوزان مؤشرات الأمن الغذائي
05	التعريفات العامة للفئة والمؤشر والمؤشر الفرعي
06	واردات الدول العربية
07	صادرات الدول العربية
08	التجارة البينية العربية

المقدمة

تمهيـــــد

يعد تحقيق الأمن الغذائي للوطن العربي من اهم التحديات الرئيسة التي تواجه صانعي القرارات السياسية والاقتصادية بالدول العربية من جهة وعلى مستوى كل دولة متفرقة على حدى من جهة أخرى وهذا يعود للارتباط الحياة و البقاء بالغذاء، و نظرا للطلب المتزايد على الغذاء و الذي قد يرجع الى التزايد المستمر في عدد السكان و تغير أنماط الاستهلاك بين شعوب الوطن العربي ، فإن التنسيق والتكامل الزراعي العربي مطلب تنموي مهم في ظل الظروف والمتغيرات الدولية الجديدة، ويكون ذلك بتوزيع أمثل للموارد الطبيعية و البشرية والمالية بين الدول العربية من خلال تسهيل حركة العمالة والكفاءات ورؤوس الأموال وتحقيق التنسيق في الإنتاج والبحث العلمي والتطور التقني والحد من تنافس الدول العربية فيما بينها على حصة السوق العالمية ولتحقيق الأمن الغذائي العربي وتضيق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك والحد من الاستيراد الذي بلغ قرابة نصف احتياجات الدول العربية من السلع الغذائية الرئيسية لذا لابد من استغلال كافة الأراضي بجميع الدول العربية القابلة للزراعة والمياه المتوفرة الاستغلال الأمثل بل وكافة جميع مصادر إنتاج الغذاء العربي حتى لا يكون الغذاء ورقة ضغط تستخدمها الدول الأجنبية في وجه الدول العربية.

ومن هنا جاء السؤال الرئيسي لدراستنا هذه كما يلي :

- **كيف تساهم التجارة العربية البينية في تحقيق الأمن الغذائي للدول العربية ؟**

الأسئلة الفرعية:

ما هي مقومات الامن الغذائي في الوطن العربي؟

ماهو واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي؟

ما هو واقع التجارة البينية للدول العربية في ما يخص تجارة المواد الغذائية و الزراعية ؟

الدراسات السابقة :

بعد الإطلاع على العديد من الدراسات والأبحاث حول موضوع الأمن الغذائي والتجارة العربية البينية التي سنذكر منها :

- مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير لريم قصوري المعنونة : **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**

جامعة – عنابة – شعبة اقتصاد التنمية كلية العلوم الإقتصادية والتسيير 2012 ، هدفها محاولة الوصول إلى سياسة ملائمة لتحقيق الأمن الغذائي في الأقطار العربية بما يتوافق والتحديات الدولية التي تجابه المنطقة العربية مع الإشارة إلى حتمية التكامل الزراعي فيما بين الدول العربية كأداة فعالة لتحقيق مستوى مقبول من الأمن الغذائي .

- مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير لعائشة خلوفي بعنوان : **تأثير التكتلات الإقتصادية الإقليمية على حركة التحارة الدولية** جامعة – سطيف – شعبة اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية 2012 ، هدفها تحديد انعكاسات انتشار ظاهرة التكتلات الإقتصادية على التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية وإبراز تأثير هذه الظاهرة على مسار تحرير التجارة على المستوى العالمي .
- مقال للأستاذة هاجر خلالفة أستاذة بجامعة الحاج لخضر باتنة من مجلة دفاتر المتوسط – 2009 بعنوان : **الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات** ، يهدف إلى تسليط الضوء على الأمن الغذائي الذي يهتم بضمان حصول الفرد على الغذاء الكافي والسليم بوصفه حقا من حقوق الإنسان .
- مقـــال الدكتور عبد الرزاق أحمد حسين من مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدراية والإقتصادية المجلـــد (1) العدد (1) – 2011 – بعنوان :**التجارة العربية البينية ودورها في تعزيز التكامل الإقتصادي العربي** ، يهدف إلى تبيان دور التجارة العربية البينية في تعزيز التكامل الإقتصادي العربي ومعرفة مسيرة التكامل الإقتصادي والجهود التي بذلت لتحقيقه .
- مقال للدكتورة هناء شداد وأخرون رئيس قسم بمعهد عهود الإقتصاد الزراعي – 2023– بعنوان : **تقييم التجارة الزراعية البينية للدول العربية في ضوء المتغيرات الدولية** ، يهدف إلى القاء الضوء على وضع التبادل التجاري بين الدول العربية.
- مقال للأستاذ أحمد شادلي وآخرون عن الصندوق النقد العربي – العدد 97 – 2022 ، بعنوان : **التجارة العربية البينية ،الواقع ، والتحديات ،والآفاق المستقبلية** . هذه الدراسة تبرز أهمية دعم التجارة البينية بين التكتلات الإقليمية ومن بينها المنطقة العربية وهو ما لم يعد خيارا بل يأت ضرورة تمليها تحديات النظام العالمي الجديد .
- التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي 2022 عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية .
- التقرير الإقتصادي الموحد 2023 عن الصندوق النقد العربي .

أما بحثنا هذا جاء ليدرس واقع التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي للدول العربية في ظل الإمكانيات المتاحة لها والمقومات التي تمتلكها .

نموذج الدراسة:

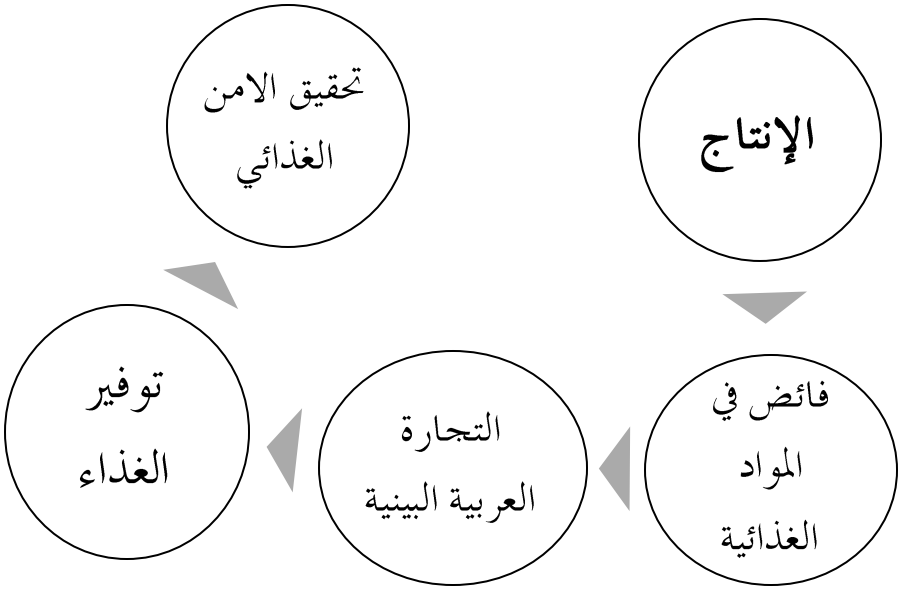

الفرضيات:

- يتوفر الوطن العربي على إمكانيات طبيعية و بشرية و حيوانية تسمح له بتحقيق الأمن الغذائي.
- انعدام الأمن الغذائي في معظم الدول العربية التي لم تستطع تحقيق الاكتفاء في المجالين الزراعي و الغذائي رغم الامكانيات الطبيعية التي تمتلكها.
- التجارة البينة للدول العربية خصوصا منها الزراعية والغذائية تتسم بالضعف مقارنة بالتجارة البينية لمناطق أخرى من العالم لان حجم التجارة البينية للدول العربية يبقى دون المستوى بالنظر للإمكانيات التي تتوفر لديهم.

دوافع إختيار الموضوع :

- طبيعة التخصص تتلاءم وطبيعة البحث من ناحية التجارة البينية .
- الأمن الغذائي من المواضيع الهامة والحساسة يتأثر بكل التطورات التي تحدث في العالم في العالم ، سواء على المستوى السياسي الإقتصادي وكذا المناخي .
- الرغبة الذاتية في معرفة مدى تحقيق الوطن العربي لإكتفاءه الذاتي بالإمكانيات المتوفرة له .
- معرفة مدى التعاون العربي والتبادل التجاري بين الدول العربية بهدف التخلص من التبعية الأجنبية .

المنهج المتبع: من أجل الوصول إلى الإجابة على أسئلة الدراسة المطروحة التي يطرحها الموضوع، اتبعنا المنهج الوصفي وتحديدا اسلوب دراسة حالة الدول العربية، وذلك من خلال جمع البيانات وتنظيمها وتحليلها واستخلاص مختلف النتائج .

حدود الدراسة:

- **الحدود المفاهيمية:** الدراسة تحاول الربط بين التجارة البينية في الوطن العربي و علاقتها في تحقيق الامن الغذائي لهذه الدول.
- **الحدود المكانية:** تشمل الدراسة جميع الدول العربية.
- **الحدود الزمانية :** تم دراسة الموضوع من الفترة الممتدة من 2018 الى 2022 وذلك ما تم التوصل اليه من احصائيات لآخر خمس سنوات.

أهمية الدراسة :

تكمن اهمية الدراسة في أهمية الأمن الغذائي الذي هو محور اهتمام جميع دول العالم لما له من تأثيرات بالغة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، وفي معرفة الوضع الانتاجي الاستهلاكي للدول العربية لأهم السلع الغذائية الرئيسية ، وعلى مدى تأثير التجارة العربية البينية في تحقيق الاكتفاء الذاتي وفي التقليل من الفجوة الغذائية .

أهداف الدراسة: ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- التعرف على واقع الامن الغذائي في الدول العربية.
- ابراز قيمة التجارة البينية العربية في تحقيق الأمن الغذائي.
- اعطاء صورة لحجم التجارة البينية العربية للمنتجات الزراعية والغذائية.
- تبيان دور التجارة البينية العربية في التكاملات الاقتصادية.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على المراجع.
- عدم توفر احصائيات سنة 2023 مما اجبرنا على الاكتفاء بسنة 2022 و التي وجدنا صعوبة ايضا في توفر بعض الاحصائيات الخاصة بالدراسة بالاضافة الى التباين في الاحصائيات بين بعض المصادر.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية والتأكد من صحة الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى فصلين الفصل الأول نظري يتناول الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي والتجارة البينية والذي قسم بدوره إلى مبحثين المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي و المبحث الثاني : ماهية التجارة البينية .

والفصل الثاني تحليلي يتناول دراسة تحليلية للتجارة العربية البينية ودورها في الأمن الغذائي العربي وهو أيضا قسم إلى مبحثين ، المبحث الأول: واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي والمبحث الثاني : تأثير التجارة العربية البينية على الأمن الغذائي .

الفصل الاول

الإطار المفاهيمي

للأمن الغذائي

و التجارة البينة

مقدمة الفصل الأول:

يعتبر تحقيق الأمن الغذائي غاية تسعى اليها جل دول العالم خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة (الحروب والازمات ...الخ...) و ما تطرحه من تحديات متعددة و خاصة بالنسبة للدول النامية ،في حين تلعب التجارة الخارجية و خاصة في المجال الزراعي دورا هاما في تحقيق الأمن الغذائي لمواطني هذه الدول ، لذا قامت العديد من الدول بعدد كبير من الاجراءات و الاتفاقيات التي تهدف إلى تطوير العمل الاقتصادي المشترك بشكل عام و تنمية التجارة الخارجية البينية بشكل خاص حيث تجسد ذلك من خلال التعاون الإقتصادي والإتفاقيات المشتركة .

وعليه تم تقسيم الفصل الأول الى مبحثين وتناول المبحث الأول ماهية الأمن الغذائي في ثلاث مطالب المطلب الأول تعريف و مقومات الأمن الغذائي و المطلب الثاني مستويات و ركائز الأمن الغذائي و المطب الثالث أبعاد الأمن الغذائي، بينما المبحث الثاني الذي هو بعنوان ماهية التجارة البينية تم تقسيمه هو ايضا الى ثلاث مطالب المطلب الأول مفهوم التجارة البينية المطلب الثاني خلق و تحويل التجارة البينية المطلب الثالث اسس قيام التجارة البينية.

المبحث الأول: ماهية الامن الغذائي.

للأمن الغذائي أهمية بالغة على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي مما جعله موضوع هام للباحثين و المفكرين للبحث عن مفهوم للامن الغذائي من حيث تعريفه و علاقته بمصطلحات مشابهة و تحديد مقوماته و أبعاده و كذلك مستوياته و المرتكزات التي يتحقق بوجودها.

المطلب الأول : تعريف و مقومات الامن الغذائي.

ان تعاريف الامن الغذائي متعددة ومتنوعة وهذا نتيجة لتعدد وجهات النظر لهذا المصطلح كما انه يرتبط بعدة مفاهيم اخرى مشابهة له التي من خلالها يمكن توفير الامن اللازم لأفراد المجتمع.

الفرع الأول : تعريف الامن الغذائي.

من الناحية اللغوية يتضمن الأمن الغذائي مصطلحين الامن و الغذاء

الأمن: ويعني الطمأنينة وعدم الخوف، والثقة وعدم الخيانة.

الغذاء: وهو ما يكون به نماء الجسم وقوامه من الطعام والشراب، ويجمع كل العناصر الضرورية لبنية الجسم الإنسان.

إن معنى الأمن الغذائي يأتي من باب أمن وسلم بما يمنح الأمان من الخوف والجوع والاضطراب ومنه قوله تعالى: {الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف. وقوله تعالى: {والتين والزيتون وطور سنين وهذا البلد الأمين) وهنا أعطيت الأسبقية ليتوفر الغذاء في توطيد الأمن والخوف من المستقبل.

- تعريف منظمة الأغذية والزراعة :(FAO) لقد جاء في تعريف المنظمة أن الأمن الغذائي يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغد يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة بالصحة والنشاط ويتضمن هذا التعريف ثلاثة أبعاد للأمن الغذائي هي توفر الغذاء واستقرار وإمكانية الحصول عليه. (كنية عبد الحفيظ، 2013، صفحة 10)

- تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية (OADA) عرفت المنظمة منذ نشأتها عدة تحولات في مهامها فبعدما كانت محصورة في مجرد التحذير من مخاطر الفجوة الغذائية أصبحت اليوم تقوم بإعداد البرامج المتكاملة لتحقيق الأمن الغذائي، ولقد جاء في تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية للأمن الغذائي مايلي: هو توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة، لكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية

لكل قطر وإتاحة لكافة أفراد السلع بالأسعار التي تتناسب مع مداخيلهم وإمكانياتهم المالية (ريم قصوري، 2012، صفحة 61)

- تعريف البنك الدولي : (BM) عرف البنك الدولي الأمن الغذائي على أنه إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم وصحتهم، ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية والتجارية قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات وحتى في أوقات الأزمات وحتى في أوقات تردي الإنتاج المحلي وظروف السوق الدولية. (سالم توفيق النجفي ، 2011، صفحة 9)

- و قد عرفت وزارة الزراعة الأميركية الأمن الغذائي بأنه "حصول كل الأفراد في كل الأوقات على كميات الطعام الكافية لضمان حياة نشطة وصحية"، وعرفت انعدام الأمن الغذائي بـــ"محدودية التوفر" أو "التوفر غير الأكيد" للغذاء الملائم ولسلامة الأطعمة أو "محدودية إمكانية الحصول على طعام مناسب بوسائل مقبولة اجتماعيا". (الأمن الغذائي.. الطعام للجميع في كل مكان و زمان، 2022)

– كما تناول مؤتمر روما 2009 والذي عنون "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2009 تعريف الأمن الغذائي وتحديد أبعاده بأن: "الأمن الغذائي يوجد عندما تكون لدى جميع الأفراد، وفي جميع الأوقات إمكانية الحصول المادية والاجتماعية والاقتصادية على غذاء كاف ومأمون ومغذ، يفي باحتياجاتهم وأفضلياتهم الغذائية لكي يمارسوا حياة موفورة النشاط والصحة". (هاجر خلالفة ، 2009، صفحة 12)

ويتمثل الامن الغذائي بالنسبة لأفراد الدولة الواحدة في : " توفير الغذاء الاساسي لكل فرد فيها في كل الاوقات والظروف و مهما تزايد عدد السكان بحيث تبقى حالة التوازن بين السكان و الغذاء، وذلك من حيث الكم أي توفير الحد الادنى من السعرات اللازمة للفرد يوميا و هي أكثر من 2500 سعرة، ومن حيث النوع أي ان يكون الغذاء متوازنا بحيث يشمل السكريات والبروتينات الحيوانية و الدهنيات و الاملاح و الفيتامينات". (سلاطنية بلقاسم و عرعور مليكة، 2009)

– بعد تناول التعاريف السابقة ارتأينا ضرورة القاء نظرة عن الامن الغذائي من المنظور الاسلامي، حيث ان مفهوم الأمن الغذائي ليست عبارة مستحدثة لأن الإسلام قد عرف هذا المفهوم جيدا، وتناولته كتب الفقه وشروح التفسير والحديث، ومصنفات التاريخ والسياسة والاجتماع ... وذلك لارتباطه بحاجات الناس ومطالبهم وكيفية توزيع الثروات، الأمر الذي يعالج مشاكل المجتمع ويظهر روح الأخوة والتعاون بين الأفراد والجماعات، وهذا ما نادى به

- الدين الإسلامي الحنيف :

أ- الغذاء في القرآن الكريم:

- ذكر الغذاء، لفظا أو إشارة في مواطن كثيرة من القرآن الكريم، حيث نبه الإنسان إلى أهمية الطعام في الحياة البشرية وارتباطه الوثيق بأمن واستقرار الأمم والشعوب؛ أفرادا ومجتمعات، فذكر الله تعالى تأمين الغذاء في المقام الأول، ثم عطف عليه تأمين العباد من الخوف على الأنفس والممتلكات وعلى كل ما يهدد ويروع الآمنين، فالأمن الغذائي هو المتغير المستقل الذي يتبعه السلام والأمان مصداقا لقوله تعالى : الذي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ (4) وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ (5)) (سورة قريش، 4-5)، من حيث مصادر انتاج الغذاء بأنواعه، نجد آيات كثيرة تحث على عمارة الأرض واستخراج خيراتها، وسورا كاملة سميت بأسماء بعض الحيوانات كالبقرة والأنعام، لتوجيه الانسان وإرشاده إلى استغلالها في حرث الأرض وزراعتها، واستعمالها في الركوب ونقل البضائع والتغذي بلحومها، وفي سورة النحل بيان الفوائد العسل كغذاء ودواء. كما وردت في القرآن الكريم بعض أنواع الطعام والفواكه في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَن نَّصْبِرَ عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنبِتُ الأَرْضُ مِن بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا (سورة البقرة، (60). (ب‌وداود محمد و بن صايم بونوار، 2022، صفحة 183)

- جاء في القرآن الكريم ما يشير إلى هذه العلاقة الوثيقة بين الأمن والغذاء، وبين الخوف والجوع؛ حيث ذكر الله -عز وجل- الجوع والخوف مقترنين في ثلاث آيات، وذكر الجوع قبل الخوف في آيتين منها وذلك في الآيات التالية:قوله تعالى : { وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ} [النحل : 112] ويستدل بهذه الآية على أن الأمن والاستقرار الاجتماعي والسياسي يكون سبباً من أسباب الازدهار الاقتصادي والتجاري لقوله : (آمنة مطمئنة)، فعاشت مع ذلك حالة من الرفاه الاقتصادي لقوله: (رغدا) والرغد العيشة الطيبة والواسعة التي لا يكون معها نقص في المال أو الطعام والشراب ، أما الأية الثانية فهي سورة قريش و تم ذكها سابقا، وأما الآية الثالثة فهي قوله تعالى : {وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ} [البقرة: 155]. (أحمد سعود زيد آل مهنا، 2020، صفحة 44 و 45)

- ب الغذاء في السنة النبوية الشريفة

إن خطاب النبي صلى الله عليه وسلم في قوله: ﴿ مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ آمِنًا فِي سِرْبِهِ، مُعَافًى فِي جَسَدِهِ، عِنْدَهُ قُوتُ يَوْمِهِ، فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيا (الترمذي، 1996، صفحة (167)، لم يقتصر على الجانب الأمني والروحي وطمأنينة القلب، وإنما تعداه إلى كل ما يحتاجه الإنسان من عافية البدن وسلامته من الأسقام التي تعيق نشاطه، وذلك بتوفير قوته اليومي وضمان غذائه الصحي والآمن، الأمر الذي يبين مدى اهتمام السنة النبوية الشريفة بنعمة الغذاء، تكملة وتدعيما لما جاء به القرآن الكريم بخصوص الأمن الغذائي، فبينت خصائص وفوائد الغذاء من جهة، وتطرقت إلى مضاره من جهة ثانية، فلا سعادة للإنسان ولا رفاهية له إلا إذا اكتملت ثلاثية الغذاء، الأمن والصحة، حيث حذرنا النبي من الإفراط في الغذاءوالإسراف في الأكل ، وأرشدنا إلى الاعتدال في تناوله بحسب حاجة الجسم في قوله: ﴿ حَسْبُ الآدمي لقيماتٌ يُقِمَّنَ صُلْبَه (ابن ماجة، 1951، صفحة (1111). (ب‌وداود محمد و بن صابم بونوار، 2022، صفحة 184)

الفرع الثاني: أنواع الأمن الغذائي

قد يتحقق الامن الغذائي بالإعتماد على بمنتجات الدولة نفسها أو قد يتطلب الاستيراد من دول اخرى وعليه بمكن أن نميز بين العديد من أنواع الأمن الغذائي، نذكر منها :

الأمن الغذائي المطلق (الاكتفاء الذاتي) : يقصد به إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطـــــلب المحلي، وهذا المستوى من الأمن الغذائي مرادف المصطلح الاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي غير أنه من الصعب جدا تحقيق هذه الوضعية، كما أنها لا تمكن الدولة الاستفادة من التجارة الدولية واستغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها.

الأمن الغذائي النسبي: ويعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا فهو القدرة على توفير احتياجات المجتمع من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام. (قويسي مبروك و بن موسى كمال، 2022، صفحة 430)

الأمن الغذائي الصوري أو الظاهري:إذا كان بلد ما يغطي انتاجه المحلي من مادة ما بنسبة 90% مثلا من حتياجاته من هذه المادة، بينما يستورد معظم المدخلات فإن هذا الرقم مضلل ولا يعبر عن الواقع، وبالتالي يعتبر أمنه الغذائي أمنا ظاهري،مما يعني أن الدولة تملك جزء صغير جدا من مكون المادة وتستورد

أكثر مما تملك أي أن معظم المواد المكونة مستورد و هذا يعني أنها تظهر ما تملك فقط ولا تظهر ما تستورد و بالتالي فهي لا تعبر عن الواقع الصحيح و هذا ما يعني بالأمن الغذائي الظاهري.

الأمن الغذائي المستدام: إن الأمن الغذائي المستدام هو توفير الغذاء السليم والأمن الصحي للأجيال الحالية دون رهن حق الأجيال المستقبلية في الحصول على نفس المستوى أو أحسن من الغذاء، أي أنه عبارة عن ضمان توفير الإحتياجات الغذائية للسكان المتزايدين دوما، وبالتالي يجب النظر للأمن الغذائي المستدام على أنه عبارة عن موقف ديناميكي يعكس بين السكان المتزايدين و احتياجاتهم من الغذاء . (بن زرناجي أمينة ، 2013، صفحة 7)

إن التحدي الذي يواجهه صناع القرار هو كيف يمكن زيادة الإنتاجية الزراعية و تحقيق الأمن الغذائي، مع تعزيز القدرة الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية بصورة متواصلة.

الفرع الثالث : مفاهيم ذات صلة بالأمن الغذائي.

أولا:الاكتفاء الذاتي.

يشير مفهوم الاكتفاء الذاتي في الغالب إلى قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا. كما يقصد به أن يعتمد بلد ما على إمكانياته الخاصة للحصول على احتياجاته من السلع الاستهلاكية والاستثمارية، بهدف التقليل من مستوى التبعية السياسية والاقتصادية للدول الأخرى، وبالتالي تحقيق درجة أعلى من الاستقلالية في قراراته ومواقفه الدولية والداخلية.

إن الاكتفاء الذاتي لا يعني بأي حال من الأحوال وقف أو قطع التبادل التجاري مع الدول الأخرى، وإنما إعداد وتأمين شروط وظروف داخلية وطنية لتحقيق ربح أعلى للتبادل الاقتصادي عبر قنوات تقسيم العمل الدولي وذلك رغبة منه في تنمية الإنتاج المحلي كميا ونوعيا، عبر تحقيق مستوى إشباع نوعي وكمي لاحتياجات المواطنين الاستهلاكية والاستثمارية (هاجر خلالفة ، 2009، صفحة 14).

الاكتفاء الذاتي لابد أن يرتبط بالمستوى الاقتصادي والمعيشي للسكان فلا يكفي أن نقول إن بلدا ما حقق اكتفاء ذاتيا بل ينبغي أن يقرن هذا الاكتفاء الذاتي بالمستوى الغذائي الذي يتحقق للمجتمع: هل هو عند تحقيق الحد الأدنى للاحتياجات الغذائية أو عند حدود مستويات غذائية أفضل أو مستويات عالية فقد يكون بلد نام مكتفيا ذاتيا في وقت لايوفر فيه إنتاجه

المحـــلـــي ســـوى الحـــد الأدنى من الاحتياجات الغذائية التي تسمح بها قدراته الاقتصادية. (محمد السيد عبد السلام، 1998، صفحة 73)

مما سبق عرضه يتبين لنا بأن الفرق بين مفهوم الأمن الغذائي ومفهوم الاكتفاء الذاتي يتجلى في كون الأول يتعلق بتوفر الغذاء بأبعاده الثلاثة (الكفاية، التوزيع، والجودة) أما الثاني فهو يرتبط أساسا بتوفر بعد واحد ألا وهو عنصر الكفاية (هاجر خلالفة ، 2009، صفحة 16)

ثانيا: أمان الغذاء Food Safety

عرفت منظمة الصحة العالمية (WHO) أمان الغذاء بأنه: "يشمل كل الظروف والمعايير الضرورية واللازمة – خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي، فأمان الغذاء متعلق بكل المراحل من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من المستهلك الأخير."

إن البدايات الأولى للاهتمام بالغذاء كانت منصبة على توفير الغذاء، من خلال توفيرالكميات اللازمة، بعد ذلك جاءت مرحلة جديدة ألا وهي مرحلة الاهتمام بالجودة والنوعية لاسيما في ظل تزايد الاهتمام بأساليب زيادة الإنتاج في الزراعة العضوية، أوكما تسمى بالهندسة الزراعية."

وبذلك يكمن الفرق بين الأمن الغذائي وأمان الغذاء في أن الأول يشكل أحد أبعاد الأمن القومي للدولة الذي تسعى إلى تحقيقه، في حين يشير الثاني إلى الشروط أو المعايير الواجب توفرها في الغذاء الذي تسعى الدولة إلى تأمينه لمواطنيها والمحافظة على توفره (هاجر خلالفة ، 2009، صفحة 16)

ثالثا – الحق في الغذاء The Right To Food

إن الحق في الغذاء هو حق من حقوق الإنسان، وهوعلى قدم المساواة مع جميع حقوق الإنسان الأخرى مدنية كانت أم سياسية، ولا بد أن تكفلها القوانين المحلية والعالمية،إن الحق في الغذاء هو حق مكرس في القانون الدولي، وقد تم الاعتراف بهذا الحق سنة 2008 كعنصر أساسي من عناصر الحل المستدام لأزمة الأمن الغذائي العالمي والتي نجمت عن ارتفاع أسعار الأغذية، وترجع أسباب هذا الاعتراف إلى سببين رئيسيين وهما:

- لقد أثرت الأزمة تأثيرا غير مناسب على أولئك الذين كانوا معرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي بالفعل، وهم عادة الأشخاص الذين ينفقون نسبة كبيرة من دخلهم على الغذاء.

- وجود اعتراف واسع النطاق بأنه عندما يتعلق الأمر بالتصدي لأزمة الغذاء، فإن نهج سير الأمور كالمعتاد لا ينجح، ومن اللازم استكمال المناهج التقليدية التي كانت تتناول الأبعاد التقنية لانعدام الأمن الغذائي من حيث سمته الطارئة وجوانبه الهيكلية على السواء، من خلال الاهتمام ببعد إضافي يركز على تعزيز الحق في الغذاء الكافي وإصلاح الحوكمة المحلية والعالمية للأمن الغذائي على حد سواء.

بالإضافة إلى هذه المفاهيم نجد مفاهيم أخرى مثل نقص التغذية Malnutrition التي تعني أنها تحدث عندما يكون مقدار ما يتحصل عليه الفرد من السعرات الحرارية أقل من الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية، وهذا الحد الأدنى هو مقدار الطاقة اللازمة الممارسة النشاط الخفيف، وللحد الأدنى للوزن المقبول مقارنة بالطول المكتسب، وهويتباين حسب البلد ومن سنة لأخرى (هاجر خلالفة ، 2009، صفحة 17).

رابعا: الفجوة الغذائية

إن الفجوة الغذائية هي عبارة عن التعبير الكمي لمشكلة الغذاء الناتجة عن عجز الطاقات المحلية في توفير هذه الكمية لتغطية النقص في الاحتياجات الغذائية ، وعادة يتسم سدادها عن طريق الاستيراد ، و بذلك نجد أن الفجوة الغذائية تختلف عن الفجوة التغذوية، إذ أن هذه الأخيرة تعبر عن القصور في مكونات التغذية المتمثلة في مختلف البروتينات الغذائية الضرورية للمحافظة على الوظائف البيولوجية للفرد، و بذلك نجدها تهتم بالجانب النوعي للمشكلة و ليس بالجانب الكمي.

فالفجوة الغذائية تشير إلى الفرق بين كمية الإنتاج المحلي من السلع الغذائية و الكمية المستوردة من الخارج لتلبية احتياجات السكان من الغذاء اليومي ، وذلك وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها من سعرات حرارية و بروتينات ... الخ. (ريم قصوري، 2012، صفحة 63)

الفرع الرابع :مقومات الأمن الغذائي.

يتأثر الأمن الغذائي لعدد كبير من الأشخاص عبر البلدان بسبب عدة عوامل، إلى جانب الاختلافات في المعايير الاقتصادية، تتحكم هذه العوامل بشكل مباشر في نوع وكمية الغذاء المنتج، وبسببها يتأثر جانب الأمن الغذائي في العديد من البلدان، مما يؤدي إلى حدوث العديد من الاضطرابات وأحد هذه الاضطرابات يسمى انعدام الأمن الغذائي فيما يأتي مقومات الأمن الغذائي والعوامل التي تتحكم فيه:

أولا: الخصائص الجغرافية والبيئية والمناخية للدولة

يرجح الخبراء إلى أن تغير المناخ يؤدي إلى إضعاف التقدم المستمر في مجال الأمن الغذائي العالمي من خلال اضطرابات الإنتاج التي تؤدي إلى قيود التوافر المحلي وزيادة الأسعار، بالإضافة إلى توقف قنوات النقل وتراجع سلامة الأغذية وأسباب أخرى.

كما يمكن أن يؤثر تغير المناخ على توافر الغذاء والوصول إليها واستخدامه واستقراره بمرور الوقت يمكن أن تؤدي القيود في أي وقت إلى انعدام الأمن الغذائي من خلال أنشطة النظام الغذائي بما في ذلك إنتاج الغذاء ونقله وتخزينه. (محمد البغدادي مقومات الامن الغذائي، 2022)

ثانيا: توفير الأراضي الزراعية والمراعي

يعتمد الأمن الغذائي إلى حد كبير على الممارسات الزراعية في بلد ما، ويجب الاهتمام بالممارسات الزراعية بشكل أساسي، لذلك فإن برنامج الزراعة والأمن الغذائي موجود لدعم الإنتاج الزراعي للمزارعين، وهذا هو أحد برامج الأمن الغذائي الموجودة لدعم التحسينات الزراعية من خلال تقديم طرق مبتكرة للإنتاج للمزارعين في جميع العالم نظرا لأن سوء التغذية هو إحدى المشاكل الرئيسية التي تنتج عن المساواة الاقتصادية بين المجتمعات ويتم العمل على هذا البرنامج في إطار ممارسة الأمن الغذائي العالمي ويهدف إلى تحسين تغذية المتضررين.

تعتبر الأراضي الصالحة للزراعة من أهم المقومات الأساسية والمهمة في المشاريع والقطاعات الزراعية والفلاحية، وفي حالة ندرتها يجب العمل على سياسات ومشاريع من اجل استصلاح الأراضي، مع التشدد

والحزم في مكافحة التصحر، وحماية الغابات والمحميات، والعمل على الاهتمام باستثمار في الأراضي الزراعية المتوفرة الصالحة للزراعة. (محمد البغدادي مقومات الامن الغذائي، 2022)

ثالثا: توافرالمصادر المائية

الماء هو مفتاح الأمن الغذائي للمحاصيل والماشية، كما تتطلب الزراعة كميات كبيرة من المياه للري وذات نوعية جيدة لعمليات الإنتاج المختلفة، أكدت الزراعة أيضا مكانتها كأكبر مستخدم للمياه في العالم يستحوذ الري الآن على ما يقارب من 70% من جميع المياه العذبة المتخصصة للاستخدام البشري .

بالرغم من توفر المياه بكميات تكفي للمستقبل إلا أن النسبة الكبيرة من المياه والضرورية لري المحاصيل الزراعية سنويًا تؤثر على وفرتها وتكون نادرة، وذلك يهدد باختفاء مساحات خضراء كبيرة في جميع أنحاء العالم،ويؤدي ذلك إلى تضرر الكثير من البشر خصوصًا من لا يملك الكثير من المال للحصول على المنتجات الزراعية لأنها ستعاني في هذا الوقت من قلة المعروض وبالتالي سيرتفع أسعارها بشكل كبير. (محمد البغدادي مقومات الامن الغذائي، 2022)

رابعا: استعمال التكنولوجيا الحديثة

التكنولوجيا مطلوبة في تحقيق الأمن الغذائي في كل دولة ويعتمد على الوضع المادي والبنية التحتية والمناخ والثقافة والعمليات الإنتاجية، تضع الدول النامية استراتيجيات للأمن الغذائي بإتباع مسار تتخذه البلدان المتقدمة، من إعداد للأرض وإدارة التربة والمياه والتسويق والتوزيع وإنتاج البذور ومكافحة الآفات من استراتيجيات الأمن الغذائي في الدول النامية أيضاً تقنيات الري الفعالة ومعالجة قيود المياه، كما تقلل تقنيات التخزين والمعالجة في المحاصيل الجذرية من معدلات التلف ما بعد الحصاد، وتعمل بعض التقنيات على تسريع المهام و بتكاليف أقل. (محمد البغدادي مقومات الامن الغذائي، 2022)

خامسا : توفر الثروة الحيوانية

إن الثروة الحيوانية هي مرتكز أساسي لتحقيق جزء مهم من المواد الغذائية (اللحوم والألبان...). وبالتالي فهناك ضرورة للتعميق في مسائل تربية الحيوانات والحفاظ على الأراضي الصالحة للمراعي، وعلى صعيد الثروة البحرية من الأسماك والمنتجات البحرية عبر السعي لزيادة الثروة السمكية والبحرية، وعصرنة مشاريع تربية المائيات بما يتلاءم مع التغذية المتوازنة للسكان، لهذا تعد الثروة الحيوانية مهمة للأسباب التالية:

توفير الحاجات الغذائية للإنسان وزيادة الدخل القومي للعديد من الدول والمساهمة في تنشيط القطاع الصناعي، بحيث تمثل الثروة الحيوانية المواد الأولية للعديد من الصناعات، فهناك صناعات عديدة تدخل فيها المنتوجات الحيوانية. (سارة زقية مفهوم الثروة الحيوانية، 2018)

سادسا: الموارد البشرية:

تعد الموارد البشرية من أهم الموارد التي تمتلكها أي منظمة سواء كانت حكومية أو أهلية أو خاصة فالكثير من العلماء يشيرون إلى أن الموارد البشرية هي مصدر كل نجاح إذا تم إدارتها بشكل جيد، وهي مصدر كل فشل إن أساءت إدارتها. (محمد مدحت أبو النصر، 2009، صفحة 7)

سابعا: الإدارة الرشيدة:

إن إدارة الموارد الغذائية، ومنهجية الاستثمار والتخزين هي عمل رئيسي في الحفاظ على الثروة الغذائية وهنا نشير إلى عدة جوانب تتمثل أهمها في منع الهدر والإسراف وإنتاج علاقات التبادل والتعاون التجاري"

المطلب الثاني : مستويات و ركائز الامن الغذائي.

على ضوء تعاريف الامن الغذائي تتراوح مستوياته بين الحد الأدنى الذي يمثل مستوى الكفاف و الحد الاقصى الذي يعبر على مستوى الكمليات، كما بقوم الامن الغذائي على عدة ركائز سنسلط النظر خلال هذا المطلب على هذه المستويات و الركائز.

الفرع الأول: مستويات الأمن الغذائي

يمكن تقسيم اللأمن الغذائي الى ثلاثة مستويات وذاك حسب امكانيات الدولة في توفير الغداء و هي على النحو التالي: (السيدة ابراهيم مصطفى و أخرون، 2007، صفحة 196)

أولا : مستوى الكفاف:

ويتمثل في قدرة الدولة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لإبقاء الفرد على قيد الحياة، ويتوافق مستوى الكفاف مع مفهوم حد الفقر إذا ما قورن مستوى الدخل بالإمكانيات المتوفرة للحصول على الحد الأدنى من الغذاء، ويعبر مستوى الكفاف من الغذاء عن البعد الاستهلاكي لمشكلة الأمن الغذائي.

ثانيا : المستويات الوسطى

وتتمثل في المستوى المعتاد الذي يكون فوق مستوى الكفاف ، ولا يصل إلى المستوى المحتمل ويعبر هذا المستوى عن القدرة على التخلص من سوء التغذية ، ويتم ذلك عن طريق كفالة المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية البيولوجية لكل أفراد المجتمع.

ثالثا: المستوى المحتمل

ويمثل قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمع إلى المستوى الذي يمكنهم من القيام بأعمالهم الإنتاجية، أي كفالة الحد الأدنى المرغوب فيه من السعرات الحرارية وفقا للمعايير الدولية.

الفرع الثاني: ركائز الأمن الغذائي

تحدد المنظمة العالمية للصحة مفهوم الأمن الغذائي بكونه "كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به و صحيا وملائما للاستهلاك الآدمي، فأمان الغذاء متعلق بكل مراحل الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير ويحمل في ثناياه ثلاث مرتكزات أساسية اعتبرها المنظمة العالمية للصحة مراحل لتجسيد الأمن الغذائي، وعليه سنبين ركائز الأمن الغذائي في الفروع التالية: (سيدي محمد مصطفى، 2007، صفحة 3)

أولا: وفرة السلع الغذائية

تتجسد المرحلة الأولى في "توفير السلع الغذائية، أي أن الاهتمام كان ينصب على الكم لأن الطلب يفوق العرض الغذائي دون النظر إلى جودته لأنه بقدر ما يجب النظر إلى كمية الغذاء مقارنة بالحجم السكاني الذي يتطلب توافر الغذاء بقدر ما يجب توافر السلع الغذائية، وعندما تتحقق هذه المرحلة تبدأ المرحلة الموالية والتي تتوسع رؤيتها إلى النوعية الغذائية. (سيدي محمد مصطفى، 2007، صفحة 4)

ثانيا: وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم

بعد ذلك تأتي مرحلة توجيه الاهتمام من طرف الدولة للنظر إلى الجودة والنوعية الغذائية أو الموازنة بين الكم و الكيف في السلع الغذائية، وهنا بدا التفكير في حاجيات الجسم الغذائية الضرورية لقيام الفرد بكل نشاطاته بشكل معتدل، ثم بعد هذه المرحلة تأتي الأخيرة وهي مرحلة الاستهلاك.

ثالثا: أسعار السلع في متناول الجميع

في المرحلة الأخيرة بدا التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء ويقصد بهذه المرحلة أن تكون أسعار المواد الغذائية في متناول الجميع أي التقليل من الفوارق التي يعبر عنها بالدخل الفردي، هذا يعني أما رفع أجور العمال من الطبقتين الوسطى والدنيا أو تخفيض أسعار السلع وهذا يرجع إلى جملة القرارات أو الإجراءات السياسية التي تدخل في إطار الشطر الخاص بالدولة في عملية الأمن الغذائي. (سيدي محمد مصطفى، 2007، صفحة 5)

رابعا : سلامة الغذاء

إن الإهتمام في المراحل الأولى للإنتاج كان منصبا على توفير السلع الغذائية (الكم)، ثم بدأت بعد ذلك مرحلة الإهتمام بالجودة أو الموازنة بين الكم والكيف، ليبدأ التركيز على الأبعاد الصحية والبيئية للسلع الغذائية، وهو ما يعرف بأمان الغذاء المتعلق بالمراحل كلها، من الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلكين. (خالد بن عبد الرحمان الجريسي، 2007، صفحة 42)

خامسا : استعمال الغذاء

ضرورة إستخدام الأغذية بأفضل طريقة ممكنة، لكي يتمتع كل فرد بالصحة والتغذية الجيدة.

سادسا : إحترام التنوع والعادات الاجتماعية

أي تقبل وجود أنظمة مقبولة لتوزيع الغذاء وتأمينه واحترام الانسان والعادات الإجتماعية في تناوله، بحيث تكون المواد الغذائية مقبولة من فئات المجتمع كافة وحسب حاجته. (فاطمة بكدي و رابح حمدي، 2017، صفحة 42)

المطلب الثالث : أبعاد الامن الغذائي.

عرف الانسان مسألة الأمن الغذائي كظاهرة إجتماعية منذ القدم واعتمد عليها محاولة منه للبقاء من خلال السيطرة على الطبيعة و قسوتها و تقلباتها و هي مسألة مركبة تتميز بالتعقيد اذ تتشابك في وجودها ابعاد عدة لكل واحد منها دلالته تأثيرية نذكر منها مايلي:

الفرع الأول: البعد الاقتصادي

أن للعنصر الاقتصادي علاقة مباشرة بالأمن الغذائي إذ يتجسد في الإنتاج الفلاحي كميا ونوعيا وفق ما يستدعيه الوضع الصحي للإنسان لكن عالم الأرض والزراعة مرتبط بدرجة كبيرة بالكثير من العوالم التي تؤثر على مسار حركة الإنتاجية الزراعية الكمية والكيفية.

أن ارتباط عالم الأرض والزراعة بعلم البيولوجيا وعلم الحيوان والبيطرة وغيرها قضية تستدعي الاعتماد عليها باعتبارهما علوم تنشط لأجل تطوير الزراعة العضوية التي تعتمد في نظمها "إلى أقصى حد ممكن على نظام الدورات الزراعية (تعاقب المحاصيل) ومخلفات المحاصيل والسماد الحيواني والبقول ولأسمدة الخضراء والمخلفات العضوية للزراعة والأساليب البيولوجية كمكافحة الآفات للمحافظة على إنتاجية التربة الزراعية وطبيعتها وتوفير العناصر الغذائية للنبات ومكافحة الحشرات والآفات الأخرى، مما يؤدي إلى الحصول على نوعية عالية للمنتج الزراعي، وعليه فان تلك العمليات المتنوعة تحتاج إلى تمويل كبير

يعبر عن احتلال عالم الأرض والزراعة المقام الأول في سلم اهتمام الدولة ، كما جاءت فكرة التكثيف الغذائي الذي يعنى به:"تعظيم الإنتاج لوحدة المساحة من الأرض أو وحدة المتر المكعب من الماء أو كليهما"، بغرض الحصول على كميات كبيرة من الإنتاج الزراعي والمهم في هذه القضية أن تكثيف الإنتاج الفلاحي يدل على تكثيف إنتاجية عنصر العمل ورأس المال من عوامل التكثيف الزراعي، أي انه تأثير متبادل بين العناصر الاقتصادية الثلاثة رأس المال، اليد العاملة، أو المورد البشري وأخيرا الأرض الزراعية بسعتها ونوعية الأرض فالأمن الغذائي اقتصاديا هو عملية تتداخل فيها عناصر عدة منها الثلاثة الأساسية المذكورة. (سلاطنية بلقاسم و عرعور مليكة، 2009، صفحة 11)

من المتوقع أن تؤثر عملية التنمية الاقتصادية في مستوى الأمن الغذائي طردياً ، فعملية التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل تتضمن أبعاداً متعددة كلها تسهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في رفع مستوى الأمن الغذائي من خلال عدد من العوامل التي نوضحها فيما يلي:

1- ارتفاع مستوى الدخل القومي الحقيقي:

إن عملية التنمية الاقتصادية تعني حدوث زيادة سريعة ومستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن. وبالتالي زيادة مقدرة الدولة على تغطية احتياجاتها الضرورية من السلع الغذائية، من خلال زيادة موارد النقد الأجنبي التي تمتلكها الدولة. ولقد تحقق هذا في بيئة اقتصاد متقدم هو اليابان، حيث استطاعت اليابان سد الفجوة الغذائية بالكامل، ولذا لم تظهر فجوة الأمن الغذائي ومن ثم نجحت في رفع مستوى الأمن الغذائي في الدولة مع ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية. بينما عانت الدول الأوروبية المعسكر الاشتراكي سابقاً) التي كانت تأخذ بالنظام الاشتراكي من ضعف الإنتاجية وتعرض أمنها الغذائي إلى الخطر. (عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي، 2014، صفحة 45)

2- توفير موارد النقد الأجنبي:

تسهم عملية التنمية الاقتصادية في توفير موارد النقد الأجنبي بوسيلتين:

أ. زيادة صادرات الدولة عن طريق تنميتها بدرجة كبيرة بإنتاج السلع التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية، ومن ثم تصديرها للخارج والحصول على موارد النقد الأجنبي.

ب. إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات ومنع استنزاف موارد النقد الأجنبي عن طريق تعمق علاقات التشابك الصناعي بين قطاعات الاقتصاد بشكل يسمح بقيام بعضها بإنتاج ما يُعدّ مستلزمات إنتاج لقطاعات أخرى، مما يزيد من الاعتماد على الموارد المحلية، ويحد من استيراد مستلزمات الإنتاج من

الخارج، توفير الغذاء اللازم لقطاعات الاقتصاد القومي بالكميات والنوعيات الملائمة بما يحد من الواردات الذاتية، ومن ثم توفير موارد النقد الأجنبي وعدم استنزافها في استيراد الغذاء من الخارج. (عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي، 2014، صفحة 46)

وعليه، كلما حدث تقدم مستمر في عملية التنمية الاقتصادية، زاد حجم إنتاجها من مختلف المنتجات وزادت صادرات الدولة، وبالتالي زادت حصيلة الدولة من موارد النقد الأجنبي. ولا شك أن هذا يمكنها من تغطية الفجوة الغذائية، ومن ثم القضاء على فجوة الأمن الغذائي وارتفاع مستوى الأمن الغذائي.

3- تقدم الصناعات الغذائية:

من المؤكد أن تحقيق الدولة المستوى متقدم من التنمية الاقتصادية، يتضمن تقدم قطاع الصناعات الوطنية، ومن ثم تقدم الصناعات الغذائية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج الغذائي. ومن أهداف إنشاء الصناعات الغذائية تحويل فائض الإنتاج الغذائي، من مواسم الوفرة إلى مواسم الشحة لاستمرار توفير الغذاء للمواطنين، وإعطاء قيمة اقتصادية أكبر للمنتجات الغذائية، والحفاظ على مستوى مستقر للأسعار، وتامين الأمن الغذائي على مدار العام وبناء على ما سبق، فإن تحسن مستوى التنمية الاقتصادية، ينعكس في تقدم الصناعات الغذائية، وبالتالي تحسين مستوى الأمن الغذائي.

4- زيادة الإنتاجية الزراعية

يترتب على التقدم المستمر في عملية التنمية الاقتصادية، حدوث ابتكارات واكتشافات جديدة، ومن ثم ارتفاع مستوى التقدم التكنولوجي، وبصفة خاصة في مجال الإنتاج الزراعي نظراً لاستخدام أحدث أساليب الإنتاج في الزراعة كاستخدام المكننة الزراعية، أو استخدام السلالات الإنتاجية الحديثة، أو البذور المنتقاة. وكل هذه الوسائل تسهم في زيادة إنتاجية القطاع الزراعي، ومن ثم زيادة حجم الإنتاج الغذائي داخل الدولة، وبالتالي ارتفاع متوسط نصيب الفرد من إنتاج الغذاء، وارتفاع مستوى الأمن الغذائي.

5- ارتفاع مستوى التعليم

يترتب على حدوث تقدم اقتصادي داخل الدولة تحسين مستوى التعليم، حيث كلما تقدمت عملية التنمية الاقتصادية، كلما زاد مستوى تعليم الأفراد، وقلت الأمية، الأمر الذي يعني ارتفاع مستوى ثقافة أفراد المجتمع وزيادة وعيهم، مما ينعكس في قيام الأفراد من تلقاء أنفسهم بتعديل أنماط استهلاكهم واقترابها من النمط الغذائي السليم. وهذا يعني ترشيد الاستهلاك الغذائي على المستوى القومي من ثم

تقليل حجم الفجوة الغذائية أو القضاء عليها نهائياً. ومن ناحية أخرى كلما زاد مستوى تعليم وثقافة أفراد المجتمع، أمكن توعيتهم وحثهم على ترشيد الاستهلاك عن طريق أجهزة الإعلام المختلفة، فضلاً عن إمكانية اقتراح أنماط غذائية صحية بديلة، وإدراجها ضمن المناهج الدراسية، وفضلاً عن ذلك، فإن ارتفاع مستوى التعليم لدى المزارعين يساعدهم على استخدام أحدث أساليب الإنتاج بكفاية تامة. كذلك يمكنهم من تنمية المساحات الزراعية، ومن ثم زيادة المساحات المزروعة والمساحات المحصولية، وبالتالي زيادة حجم الإنتاج الغذائي، الأمر الذي يعني زيادة متوسط نصيب الفرد من إنتاج الغذاء، وارتفاع مستوى الأمن الغذائي. (عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي، 2014، صفحة 47)

6-ارتفاع مستوى الصحة

إن تقدم عملية التنمية الاقتصادية يتضمن حدوث تقدم مستمر في مستوى الصحة، وبالتالي تخفيض معدل الوفيات، وبالتالي زيادة أعداد القوى العاملة بالقطاع الزراعي العمالة الزراعية كعنصر إنتاجي – التي تسهم في زيادة إنتاج الغذاء. من ناحية أخرى، فإن التقدم المستمر في مستوى الصحة يترتب على مستوى صحة الأفراد العاملين بالقطاع الزراعي، ومن ثم زيادة مستوى إنتاجيتهم، وبالتالي زيادة حجم الإنتاج الزراعي والغذائي. وعليه كلما حدث تقدم في عملية التنمية الاقتصادية انعكس في ارتفاع مستوى الصحة وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد من إنتاج الغذاء، وارتفاع مستوى الأمن الغذائي. (عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي، 2014، صفحة 48)

الفرع الثاني: البعد الديموغرافي

يتدخل العنصر البشري في هذه القضية من ثلاث أقطاب أولها أن التامين الغذائي أوجده هو لأجل ذاته وبقائه، لذا فقد عدد الأساليب والطرق منذ وجوده الاجتماعي وطورها تبعا للظروف التي يعيشها والتي يتوقع حصولها، ثانيا أن الإنسان هو المنشط لحيثيات الإنتاج والتسيير الدالة عن الأمن الغذائي وإما عن القطب الثالث وهو الأهم لان الكائن البشري يعتبر مقياسا للكفاية الغذائية لأنه المحدث للازمة الغذائية التي تستدعي التامين لها، ولقد بدا هذا واضحا بعدد التزايد السكاني المذهل الذي عرفته مجمل بلدان العالم، خاصة في العالم العربي في العقود الماضية، من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء في المنطقة العربية، فقد شهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل بلغ تقريبا حوالي 3% سنويا عام 2006. (الطرابلسي عبد القادر، 1998، الصفحات 380-381)

ومن ناحية أخرى فإن التزايد الكمي للسكان رافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر، فقد أدت الهجرة الريفية إلى المدن داخل البلد الواحد أو بين الدول العربية (الطالبة للعمالة)، إلى تزايد كبير لسكان المدن وحرمان القطاع الزراعي في هذه المناطق (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2000، صفحة 237)، هذا يعني أن تأثير البعد الديمغرافي بالزيادة النوعية أو بالزيادة الكمية له تأثير غير محدود في الأمن الغذائي.

الفرع الثالث: البعد السياسي

إن هذا البعد يركز على دراسة استخدام الغذاء كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية سواء داخل البلد أم خارجه، لأن عدم قدرة الدولة على تحقيق أمنها الغذائي قد يؤدي إلى المجاعة التي تؤدي إلى انهيار النظام الاجتماعي والمشكلة الغذاء أبعاد وانعكاسات أمنية على درجة كبيرة من الأهمية، ذلك لأن توفير الطعام وبخاصة رغيف الخبز بأسعار هي في تناول أفراد الشعب مسألة مهمة وكما أشرنا العلاقة ذلك باستتباب الأمن والنظام في البلاد. ومن هنا يجري حكم الحكومات لبعض السلع الغذائية الأساسية.

وبطبيعة الحال فإن مع ارتفاع كميات وقيمة مستوردات العالم الثالث من هذه السلع ترتفع أرقام الدعم مما يجعل الدول أن تتحمل كل عام مزيداً من فروق الأسعار مما يثقل كاهلها ويزيد من حجم ديونها الخارجية، فتضطر إلى جدولة تلك الديون وبالتالي تؤدي إلى زيادة وتراكم الفوائد، وتصبح تلك الدولة في النهاية عاجزة عن سداد فوائد القروض وبالتالي تتقدم إلى صندوق النقد الدولي طالبه منه قروضاً ميسره وهذا سيخضعها إلى شروطاً قاسية تؤدي في الغالب إلى رفع الدعم عن السلع الغذائية ومن ثم سترتفع أسعارها بشكل حاد مما يؤثر على أفراد الشعب من ذوي الدخول المنخفضة والذين يشكلون الأغلبية في المجتمع وستكون النتيجة سخط ونقمة وغليان تتمثل على شكل مظاهرات واضطرابات تعصف بأمن البلاد واستقراها وهذا ما حدث بالفعل في العديد من دول العالم. (عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي، 2014، صفحة 48)

الفرع الرابع: البعد الثقافي

أن البعد الثقافي يختلف عن الأبعاد السالفة الذكر كليا لأنه لا يتطلب قرارا سياسيا أو أمرا واجبا للتنفيذ أو يتوقف على مقدار رأس المال المستثمر فيه لان القضية هنا تتعلق بدرجة كبيرة بنوع معتقدات الفرد ودلالات تلك المعتقدات في إطار الأرض والعمل بها وقيمة العمل الفلاحي، من هنا

يدخل البعد الثقافي للشعوب في تعزيز إستراتيجية الأمن الغذائي المعتمدة من طرف الدولة والتي وجب على الشعب المشاركة فيها. (سلاطنية بلقاسم و عرعور مليكة، 2009، صفحة 15)

لقد أكد علم الإنسان من خلال الدراسات التي قام بها عدد من العلماء أمثال: تايلور و مالينو فيسكي و أنطوان توماس، والتي أجريت على الكثير من الشعوب أن الثقافة دفعت الكثير من الشعوب على اختلاف رؤاهم حول الأرض والعمل بها والزراعة فيها وأنواع منتوجاتها ، إضافة إلى اختراع أساليب مختلفة للأمن الغذائي وتطويرها وأبدع في الوسائل التكنولوجية بالنسبة للقضية الأولى اختلاف رؤاهم حول الأرض فان ثقافة أي شعب من الشعوب تحمل الكثير من القيم المتعلقة بحب الأرض وحب العمل الفلاحي وتحث عليه وتعتبر الفلاح أكثر المواطنين شرفا لأنه يكسب أرضا ويعمل بها بحرية وبالتالي تمنحه دافعية قوية للعمل بها وتحدي كل أنماط الصعوبات المتعلقة سواء بالظروف الاقتصادية للبلاد أو السياسية ، وبالتالي يصبح التمسك بالأرض نوعا من القداسة التي تعطيه معنى لوجوده ويعتبر الفلاح الذي يعيل عائلاته ويوفر لها القوت خضر وفواكه طازجة بشكل مستمر من أرضه على مدار السنة وهو نوع من مشاركة الشعب في تجسيد الأمن الغذائي. (سلاطنية بلقاسم و عرعور مليكة، 2009، صفحة 16)

أما بالنسبة للقضية الأخيرة والمتمثلة في اختراع أساليب مختلفة للأمن الغذائي، فقد كشف علماء الانثربولوجيا والاركيوجيا أشكالا كثيرة أوجدها الإنسان منذ القدم للتامين الغذائي كل حسب البيئة التي يعيش فيها المجتمع ومعطيات الواقع الجغرافي ، فقد عرف الاسكيمو التجميد وسكان الجبال التقديد وسكان التلال التمر المهم في هذه القضية أن دلالة الأمن الغذائي كظاهرة اجتماعية هي ممارسة الإنسان منذ الأزل لهذه السلوكيات لكن اثر البعد الثقافي على الأمن الغذائي لا يقصد به فقط بقدر ما يقصد به قدرة الشعب على إيجاد طرق كثيرة وكيفيات تناسب وضعه وظروفه وهذا يدخل في إطار حق الشعوب في تقرير المصير الممزوج بحقه في الغذاء، فقد حدث شبه إجماع ضمني بين منضري التنمية المعاصرين مفاده أن تطور الدول يرتكز بدرجة كبيرة جدا على النمو الاقتصادي الذي عماده الاكتفاء الذاتي بالدرجة الأولى والذي يشير إلى قدرة الدولة على إشباع احتياجات أفرادها كما وكيفا دون اللجوء إلى مساعدات خارجية ، لكن اقر الكثير من العلماء في التنمية الاقتصادية أن هذا المفهوم ذا دلالة طوبوية نتيجة تشابك العلاقات الدولية، المصالح والمصائب، مما دفع بهم إلى اخذ مفهوم الأمن الغذائي الذاتي كبديل له كون هذه الأخيرة أكثر مرونة من الأولى من حيث مجال التفكير والنشاط، وكذا الأبعاد، ويشير مفهوم الأمن الغذائي إلى توفير احتياجات المجتمعات من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا

وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام وبالاعتماد على مصادرها الغذائية الخاصة ، والتقليل من الاعتماد على المصادر الخارجية من خلال " جملة من الإجراءات على المستوى الوطني لأجل خلق وسط يمكن الشعب من التغذية من خلال إنشاء مسالك من أبناء الشعب، كلما كانت الأبعاد الأخرى السياسية والاقتصادية والثقافية أكثر استقرارا، تقل بذلك التبعية للدول الأخرى بكل أبعاده. (سلاطنية بلقاسم و عرعور مليكة، 2009، صفحة 17)

المبحث الثاني: ماهية التجارة البينة.

تعد التجارة البينية من أهم المحركات للاقتصاد الوطني ،فهي تساهم في زيادة النمو الاقتصادي وتعززالعلاقات الدولية وتزيد من فرص التعاون والتبادل التجاري بين الدول الداخلة في تكتل اقتصادي معين الذي يؤدي إ لى تحسين مستويات المعيشة لهذه الدول .

المطلب الأول: تعريف التجارة البينية

مصطلح التجارة البينية يضم كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة بين دول الأعضاء في تكتل اقتصادي وللتجارة البينية معني واسع ويضم كلا من:

الصادرات والواردات من السلع والخدمات بين دول الأعضاء.

خلق وتحرير التجارة.

التجارة بين دول الأعضاء.

حركات رؤوس الأموال بين دول الأعضاء.

كما تعرف التجارة البينية بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر دول أعضاء التكتل وتتضمن الصفقات الاقتصادية ما يلي:

تبادل السلع والخدمات.

تبادل النقود.

زيادة الكفاءة الإنتاجية لدول الأعضاء.

تبادل عنصر العمل بين دول الأعضاء.

ونستنتج مما سبق أن مفهوم التجارة البينية هي عملية التبادل التجاري بين الشركاء في تكتل اقتصادي وتعمل على خلق التجارة بين دول الأعضاء وتحريرها من القيود المعيقة لها بين الشركاء من

أجل تحقيق أهدفها الاقتصادية كزيادة التخصص وتخفيض الأسعار وزيادة الكفاءة الإنتاجية. (عائشة خلوفي، 2012، صفحة 69)

وتعرف التجارة البينية بأنها : التجارة في السلع المتشابهة الصنع والتكوين ولكنها تختلف من حيث الأفضلية والنوعية أي أنها التجارة ذات الاتجاهين للمنتجات الأفقية المختلفة أو الرأسية. (علي عبد الله المناعي، 2005، صفحة 120)

وقد برزت أراء نظرية عديدة تفسر ظاهرة التجارة البينية ذات الاتجاهين وهي تختلف عن التجارة ذات الاتجاه الواحد من خلال التعامل بالمنتج الصناعي القائم على نظرية الميزة النسبية في الإنتاج ولأن التجارة البينية يصعب تفسيرها في المفهوم أو النموذج النيوكلاسيكي فلا بأس إن وجدت بعض الأدبيات تم تطويرها لتفسير مثل هذه التجارة البيئية ويأتي في مقدمتها ما قام به كل من lioyd and grubel سنة 1975.

فحسب Grubel-lioyd فإن الاختلاف في المستوى التكنولوجي ورأس المال ومستوى العمل بإمكانه أن يلعب دورا مهما في نمو التجارة البينية في السلع التي تتطلب نفس العنصر المماثل أو المتشابه في المدخلات بدليل أن هناك بعض الدول تتشابه فيها بعض عناصر الإنتاج كالموارد الطبيعية وغير الطبيعية وخاصة الواقعة في إقليم جغرافي مشترك ومتقارب كما هو الحال لدول مجلس التعاون الخليجي إلا أنها قد تمتلك تكنولوجيا مختلفة وبالتالي يؤدي هذا الاختلاف في التكلفة والإنتاج. (علي عبد الله المناعي، 2005، صفحة 120)

أما Krugman فقد ركز على دور المنافسة الاحتكارية ومقدار العائدات على الإنتاج في نمو واتساع التجارة البينية وكثر تحديدا من ذلك يرى Krugman أن الصناعات التي تحقق عوائد مرتفعة بتكاليف ومدخلات منخفضة نسبيا تستطيع أن تهيئ العديد من المنتجين الذين يقومون بإنتاج أنواع مختلفة لنفس السلعة بماركات أخرى وبالتالي ففي هذه الظروف يؤدي بكل دولة إلى التخصص في تشكيلات متنوعة مما يزيد من فرص إمكانية التبادل البيني ممكنة أي التجارة البينية.

أما yeats فيرى أن المساهمة الإنتاجية أصبحت عنصر هام في الاتفاقيات التجارية الإقليمية وهي الناجمة عن نمو المشاريع التكاملية الإقليمية والتي بدورها تساهم في نمو وزيادة التجارة البينية والتي انتشرت بصورة كبيرة في الفترة الأخيرة حيث وصلت بحوالي 30% من التجارة العالمية في السلع المصنعة التي تتمتع بالجزء الأكبر في التجارة البينية.

كما أن تكاليف إنتاج الوحـــــدات الصناعيـــــة تختلف حسب طبيعة المنتجين بدليل أن المنتج الجيد أفضل من المنتج الأقل قدرة منه في الإنتاج والتصدير في تخفيض الحواجز والموانع الأخرى لنمو التجارة البينية كتكاليف النقل والمواصلات... ولابد من الاشارة هنا أن ترتيبات المساهمة الإنتاجية تبرز عموما كاستجابة لعوامل متعددة من ضمنها انخفاض التعريفة، اختلاف الأجور، انخفاض تكاليف النقل والمواصلات والخدمات الإنتاجية كالتأمين والتخزين وغيرها، ومن غير أن تنجح هذه الترتيبات في غياب هذه البيئة. (علي عبد الله المناعي، 2005، صفحة 120)

المطلب الثاني: خلق و تحويل التجارة البينية.

يشير مفهوم التجارة البينية الى كل من الواردت والصادرات بين الدول الاعضاء في تكتل اقتصادي ما، حيث يؤخذ مؤشر زيادة المساهمة التجارة البينية الى اجمالي التجارة الخارجية للدول الاعضاء كدليل على خلق و تحويل التجارة البينية.

الفرع الأول: خلق التجارة البينية وآثارها.

أولا : خلق التجارة البينية.

يقصد بخلق التجارة البينية باستبدال الإنتاج المحلي بواردات من منتج أكثر كفاءة وأقل تكلفة داخل الاتحاد الجمركي ويؤدي هذا الي زيادة الرفاهية الاقتصادية ويعتبر نتيجة مفيدة لأحد أشكال التكامل الاقتصادي ويحدث عادة عندما تعتمد الدولة العضو في أحد أشكال التكامل الاقتصادي في استهلاكها لسلعة معينة على إنتاجها المحلي غير الفعال وغير الكفؤ اقتصاديا وذلك قبل قيام اتفاقية التكامل الاقتصادي ولكن بعد قيام التكامل تقوم هذه الدولة العضو بإستراد هذه السلعة من شركات دولة عضو في الاتفاقية تنتج هذه السلعة بطرق أكثر كفاءة وأقل تكلفة وهكذا نجد أن الإنتاج المحلي غير الكفؤ اقتصاديا لدولة عضو قد توفق وتم استبداله بنفس الانتاج الأكثر كفاءة اقتصاديا والأقل تكلفة ومن دولة عضو أيضا ونظر لأن هذا الانتاج لم يستورد من دولة غير عضو قبل قيام اتفاقية التكامل الاقتصادي فإن الاجانب غير الاعضاء في الاتفاقية لا يفقدون شيئا من صادراتهم (عائشة خلوفي، 2012، صفحة 70).

إذن فخلق التجارة هو زيادة حجم التبادل التجاري بين دول المنطقة الجمركية نتيجة تحرير العوائق فيما بينهم ودون أن يؤثر ذلك على تجارة أعضاء المنطقة مع دول خارجها بقدر كبير وعليه يؤثر تأثر ايجابيا على الرفاهية الاقتصادية.

كما تعرف بأنها استبدال الإنتاج المحلي بواردات من منتج أكثر كفاءة وأقل تكلفة داخل الدول الأطراف بالاتفاقية، مما يؤدي إلى تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية، وزيادة الرفاهية الاقتصادية. كما يعد هذا الأثر مدخلاً للتكامل الاقتصادي بين الدول حيث تعتمد الدول عادة في استهلاكها لسلعة ما، على إنتاجها المحلي غير الكفء اقتصاديا (أي أعلى كلفة) قبل انخراطها في اتفاقية تكامل اقتصادي. ولكن بعد قيام التكامل، تقوم هذه الدولة باستيراد هذه السلعة من دولة عضو في الاتفاقية تنتجها بصورة أكثر كفاءة (أي أقل كلفة). (احمد شاذلي و اخرون، 2022، صفحة 6)

ثانيا: أثر خلق التجارة البينية.

ويعني نقل الإنتاج من المصدر الأقل كفاءة ذو التكلفة المرتفعة إلى المصدر الأكثر كفاءة ذو التكلفة المنخفضة داخل التكامل، وبالتالي يترتب على ذلك توزيع وتخصيص أفضل للموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية، ونتيجة لذلك يحدث أمران:

خروج بعض المنتجين المحليين الدين ترتفع تكاليف إنتاجهم عن سعر الاستيراد، واستيراد ما يعوض هذا النقص في الإنتاج المحلي.

ويعتبر أثر خلق التجارة نافع على المستويين الإقليمي والعالمي، نظرا لما يعود به من نفع على الإنتاج والاستهلاك وتحسين كفاءة الإنتاج. (عائشة خلوفي، 2012، صفحة 71)

الفرع الثاني: تحويل التجارة البينية وأثرها.

أولا : تحويل التجارة البينية

ويقصد بأثر تحويل التجارة واستبدال بمنتج ذي تكلفة أقل وكفاءة عالية من خارج الاتحاد أو التكامل الاقتصادي بمنتج ذي تكلفة أعلي وكفاءة أقل داخل الاتحاد، ويؤثر هذا الأثر سلبا على الرفاهية الاقتصادية وتتضح طبيعة هذا الأثر آدا ما : تأملنا حقيقة هامة وهي أن الدولة "أكانت تستورد السلعة "س" من الدولة "ج " قبل تكوين الاتحاد الجمركي وتعتبر الدولة "ج" في هذه الحالة هي المصدر الإنتاجي الأكثر كفاءة أي المصدر الإنتاجي الذي يتولى إنتاج هذه السلعة بنفقة نسبية أقل، غير إن قيام الاتحاد الجمركي وما يؤدي إليه من إزالة الرسوم الجمركية بين الدولة أدب مع الاحتفاظ بسياج جمركي موحد في مواجهة الدولة "ج" سوف يعتبر من تفاوت التبادل التجاري.

فالدولة "أ" سوف تقوم ألان باستيراد السلعة "س" من الدولة "ب" وهي الدولة المنتجة للسلعة "س" بكفاءة إنتاجية نسبية أقل أي بنفقة نسبية أعلى مع توحيد التعريفة في مواجهة الدولة "ج" ، أصبح في

مقدور الدولة "ب" تغذية السوق المحلي للدولة "" بكميات من سلعة "س" أرخص نسبيا عليه عما كانت من قبل تكوين الاتحاد الجمركي وهو ما يحول طلب المستهلكين في الدولة أعلي انتاج الدولة "ب" من السلعة "س" أي إحلال طلب المستهلكين في الدولة أعلى انتاج الدولة "ب" الأكثر تكلفة بدلا من إنتاج الدولة "ج" الأقل تكلفة وهذه هي صور التميز الجغرافي في فرض الرسوم الجمركية والدي يتخذ في حالتنا نوعا من التفرقة في المعاملة الجمركية بين واردات الدولة "" من الدولة "ب" وهي الدولة العضو في الاتحاد الجمركي وواردااتها من الدولة "ج" وهي الدولة غير العضو في الاتحاد الجمركي (عائشة خلوفي، 2012، صفحة 72).

ثانيا: أثر تحويل التجارة البينية.

ويحدث هذا الأثر عندما تستبدل واردات أقل تكلفة من خارج الاتحاد الجمركي بواردات أعلى تكلفة من بلد عضو في الاتحاد وهذا الأثر يخفض الرفاهية لأنه ينقل الإنتاج من المنتجين أكثر كفاءة خارج الاتحاد إلى منتجين اقل كفاءة داخل الاتحاد . (عائشة خلوفي، 2012، صفحة 73)

من هنا، فإن التوزان بين خلق التجارة وتحويل التجارة، طبقا لنظرية فيئر، نتيجة لتأسيس إتحاد اقتصادي بين البلدين من شأنه أن يجعل هذا الإتحاد كفء اقتصاديا أي توازن إيجابي) أو غير كفء أي توازن سلبي، ويتأتى ذلك من حقيقة أن الإتحاد بين الدول عادة ما ينطوي على اندماج أكثر من قطاع اقتصادي، ما يؤدي إلى خلق التجارة أو تحويلها. فالآثار الإيجابية من تحويل التجارة، تتمثل في توسع التجارة بين الدول الأعضاء، وكذلك زيادة التوظيف في الدول الأعضاء المنتجة، بالتالي زيادة الرفاه الاجتماعي. (احمد شاذلي و اخرون، 2022، صفحة 7)

المطلب الثالث: أسس قيام التجارة البينية.

يتوقف مدى نجاح التجارة البيئية بين الدول الأعضاء في أي تكتل اقتصادي على مجموعة من العوامل والتي نوجزها في الآتي: (احمد شاذلي و اخرون، 2022، صفحة 8)

أولا : الحواجز التجارية: جمركية وغير جمركية.

تتأثر التجارة البينية بين الدول الأعضاء إلى حد كبير بمدى وجود الحواجز التجارية التي تعيق تدفق السلع بينها، وهذه الحواجز كانت في السابق في معظمها عبارة عن تعريفات جمركية. لكن في العقود الأخيرة برزت حواجز جديدة غير جمركية تتمثل في نظام حصص الاستيراد وقيود على الصادرات، وإعانات التصدير والمواصفات الفنية والمتطلبات البيئية، والمعايير الصحية.

ثانيا : اختلاف الهياكل الاقتصادية للدول.

كلما كانت هياكل الإنتاج مختلفة بين الدول الأعضاء كلما كان لذلك أثرا إيجابيا على التجارة البينية كونها تعكس تنوع المنتجات التي من الممكن تبادلها والتي تشبع حاجات مختلفة لمواطني هذه الدول.

ثالثا : اتفاقيات تجارية ومعاملة تفضيلية.

تعزز اتفاقيات التجارة الحرة سهولة انسياب التجارة البينية بين الدول الأعضاء من خلال احتواءها على عدد من المكونات والآليات مثل: معاملة تفضيلية للسلع والخدمات المنتجة في الدول الأعضاء، تحديد حقوق وواجبات الأعضاء، ووضع آليات لحل النزاعات التجارية، وتوحيد المعايير والمقاييس الفنية للصادرات.

رابعا: الميزة النسبية.

يقصد بالميزة النسبية مدى كفاءة دولة معينة في إنتاج السلع والخدمات أكثر من غيرها. وتعتمد الميزة النسبية كذلك على مدى تمتع الدولة بموارد اقتصادية سواء بشرية أو طبيعية مما يؤهلها للتخصص في إنتاجها وبالتالي تصديرها.

خامسا: البنية التحتية.

تحتاج عملية نقل السلع بين الدول الأعضاء إلى بنية تحتية متطورة يمكن الاعتماد عليها في عمليات التصدير والاستيراد والنقل والتخزين وهذا يشمل شبكات النقل البري والمطارات والموانئ وشبكات الكهرباء والماء.

سادسا: شبكات النقل والتوزيع والتسويق.

من الأمور التي تعيق التبادل التجاري الدولي عدم كفاءة نظم النقل والتوزيع والتسويق الداخلي في الدول المستوردة فمجرد إدخال السلع داخل الحدود الجغرافية للدولة المستوردة لا يضمن بالضرورة وصولها إلى المستهلكين بالسرعة والكميات والأسعار المناسبة. فهناك دور كبير للموزعين المحليين من تجار جملة وتجزئة و وكالات إعلان ووسائل إعلام، وشبكات توزيع.

الملخص:

من خلال تطرقنا للاطار المفاهيمي للأمن الغذائي نستنتج أن هذا الأخير يتحقق عندما يتمتع جميع الناس في جميع الأوقات بإمكانية الحصول المادي والإقتصادي على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية مع إستقرارها بمرور الوقت .

كما يعد التبادل التجاري بين الدول حقيقة لايمكن تصور العالم من غيرها اليوم ، فتقوية المبادلات التجارية بين الدول وتنمية التجارة البينية يؤديان إلى تسهيل حركة انسياب السلع والخدمات فيما بينها ويرفع كفاءة الإنتاج ويقوي الدول من نواحي كثيرة .

ومن أجل أن نوضح تأثير التجارة العربية البينية على الأمن الغذائي سنحاول من خلال الفصل الثاني التعرف على واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي ، ودور التجارة العربية البينية في التقليل من الفجوة الغذائية.

الفصل الثاني

الدراسة التحليلية

للتجارة العربية البينية

ودورها في تحقيق

الأمن الغذائي

مقدمة الفصل الثاني:

يتمتع الوطن العربي بموقع استراتيجي هام اذ يمثل جغرافيا قلب العالم ، ويزخر بثروات طبيعية وبشرية ضخمة ومهمة سواء من ناحية حجمها أو كمياتها ، ومع هذا يبقى أمنه الغذائي من أهم التحديات الرئيسية التي تواجهه والذي تسعى الدول العربية الى تحقيقه ، ويلاحظ أن استيراد الأغذية في الدول العربية بدأ يتزايد منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي ، وازداد اهتمامها بتوفير احتياجاتها من الأغذية عقب الأزمة المالية الحادة التي بلغت ذروتها في عام 2008 والتي نتج عنها ارتفاع في اسعار السلع الغذائية الرئيسية، لذا تحاول هذه الدول تنمية وتوسيع تجارتها الخارجية وخاصة البينية وزيادة التعاون الاقتصادي فيما بينها من اجل تأسيس علاقات تجارية تساهم في تحقيق ذلك.

وعليه تم تقسيم الفصل الثاني الى مبحثين حيث تناول المبحث الأول : واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي.

وتناول المبحث الثاني : تأثير التجارة العربية البينية على الأمن الغذائي .

المبحث الأول: واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي.

الأمن الغذائي كمفهوم هو قدرة الدولة على الوفاء باحتياجات المجتمع من مواد غذائية استهلاكية اساسية وهذا قد يتحقق من خلال عناصرالانتاج المحلية أو من خلال الاكتفاء الذاتي بالغير عن طريق الواردات ولهذا سنحاول معرفة امكانيات الدول العربية ومنتجاتها الزراعية والغذائية .

المطلب الاول : إمكانيات الدول العربية لتحقيق الامن الغذائي.

تمتلك الدول العربية امكانيات هائلة تساعدها على تحقيق الامن الغذائي لمواطنيها من اراضي زراعية و موارد بشرية وحيوانية وهي على النحو التالي:

أولا الاراضي الزراعية: حسب إحصائيات المنظمة العربية للتنمية وصندوق النقد العربي فإن اجمالي الاراضي المزروعة لسنة 2022 يقدر بـــ 79.11 مليون هكتار بزيادة 2.90 % عن سنة 2021 و تمثل 30.66 % من الاراضي الصالحة للزراعة منها 65.33 مليون مستغلة و الباقي و المقدر 13.78 مليون هكتار تركت لتجديد خصوبتها، وتشمل على على مساحات للمحاصيل المستديمة و هي تمثل 22.62 % من الاراضي المستغلة و الباقي المساحات (77.38%) خاصة بالمحاصيل الموسمية و بدورها تنقسم مساحات المحاصيل المستديمة و الموسمية الى محاصيل مطرية و أخرى مروية حيث تصل نسبة المروية الى 19.13 % من الاراضي المستغلة وهي تتفاوت بين الدول العربية حيث تصل في دول التعاون الخليجي الى 100 % كما هو موضح في الجدول رقم (01)

وتشمل المراعي و الغابات معا 34.73 % من اجمالي مساحة الدول العربية حيث تتتركز اكثر من 80 % من المراعي في خمس دول (السعودية، السودان، الصومال، الجزائر موريطانيا)كما تتركزأكثر من 80 % من الغابات في اربعة دول (المغرب، الجزائر، الصومال، السودان) و نلاحظ تراجع في مساحة الغابات بنسبة 1.3 % عن سنة 2021 و يعود ذلك الى قطع الاشجار لمختلف الاستخدامات و التوسع العمراني و الزراعي (تحويل بعض الغابات الى اراضي زراعية) بالاضافة الى الحرائق وهذا ما يوضحه الجدول رقم 01 :

الجدول رقم 01 استخدام الاراضي الزراعية من 2018 الى 2022

(مليون هكتار)

السنوات	المساحة الاجمالية	المساحة الصالحة للزراعة	مساحة المحاصيل المستديمة		مساحة المحاصيل الموسمية		المساحة المتروكه	مساحة الغابات	مساحة المراعي
			المطرية	المروية	المطرية	المروية			
2018	1318.29	25.17	4.56	34.63	34.63	11.16	14.57	37.27	411.52
2019		25.04	9.75	4.03	38.49	11.85	12.52	38.77	412.45
2020		24.96	10.15	3.47	40.00	12.81	11.87	36.50	416.34
2021		25.74	9.04	4.42	35.58	13.92	13.92	38.46	414.13
2022		25.80	10.46	4.32	38.37	12.18	13.78	37.96	419.93

المصدر من اعداد الطالبتين بالاستعانة بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية كتاب الاحصائيات السنوية العدد 41 و 42 و صندوق النقد العربي التقرير الاقتصادي الموحد 2023.

ثانيا الموارد المائية: ترتبط الزراعة ارتباطا وثيقا بالمياه فلا يمكن أن تقوم الزراعة دون الماء، وحسب احصائيات AQUASTAT و وكذا صندوق النقد العربي فالمنطقة العربية رغم أنها تمثل حوالي 10 % من اليابسة يسكنها 5.6 % من سكان العالم إلا انها تعرف شحا كبيرا في الموارد المائية حيث لا تحصل سوى على 0.6 % من مياه العالم المتجددة سنويا و متوسط نصيب الفرد العربي من المياه المتجددة لسنة 2022 هو 620 متر مكعب سنويا و هو اقل بكثير من المتوسط العالمي و الذي يمثل 5500 متر مكعب سنويا.

وهناك مصدرين للمياه في الدول العربية للمياه المتجددة مصدر تقليدي (الأمطار، الانهار، و المياه الجوفية) و مصدر غير تقليدي المتمثل في تحلية مياه البحر و تنقية مياه الصرف الصحي و المياه المستعملة في الصناعة و طبقا لاحصائيات AQUASTAT وكذا صندوق النقد العربي تحصل الدول العربية على حوالي 260 مليار متر مكعب من المياه المتجددة من مصادر تقليدية حث تشكل المياه السطحية 76 % من اجمالي الموارد المائية وهي تقدر بحوالي 220 مليار متر مكعب سطحية و التي بدورها تنقسم الى 129 مليار متر مكعب تتدفق عبر الانهار الخارجية و تمثل نسبة 59% من المياه السطحية و الباقي و المتمثل 91 مليار متر مكعب من الانهار الداخلية و 40 مليار متر مكعب هي عبار عن مياه جوفية تمثل نسبة 14% من اجمالي الموارد المائية المتجددة، بالاضافة الى 29 مليار متر مكعب ناتجة عن تحلية مياه البحر و تنقية مياه الصرف الصحي و المياه الناتجة عن الاستعمال الصناعي و هي تمثل 10 % من اجمالي الموارد المائية المتجددة. كما هو موضح في الشكل رقم 01

الشكل رقم 01 مصادر المياه المتجددة في الدول العربية لسنة 2022

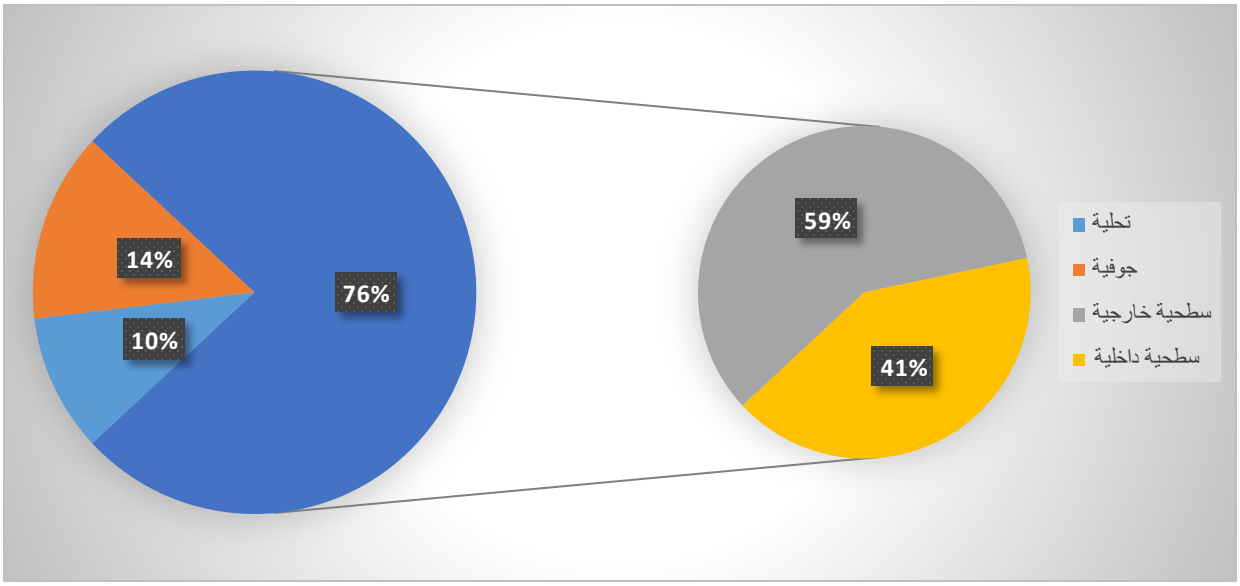

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاستعانة بموقع AQUASTAT و اعداد متفرقة من التقرير الاقتصادي الموحد.

ورغم ذلك فطبقا لبيانات AQUASTAT فإن ليبيا و فلسطين و جزر القمر و دول التعاون الخليجي بإستثناء العراق فنسبة المياه الجوفية تفوق 70 % من اجمالي المياه المتجددة للمصادر التقليدية .وتصل الى 100% في دولتي قطر و الكويت كما هو موضح في الشكل رقم 02

الشكل رقم 02 نسبة الموارد السطحية والجوفية للدول العربية سنة 2022

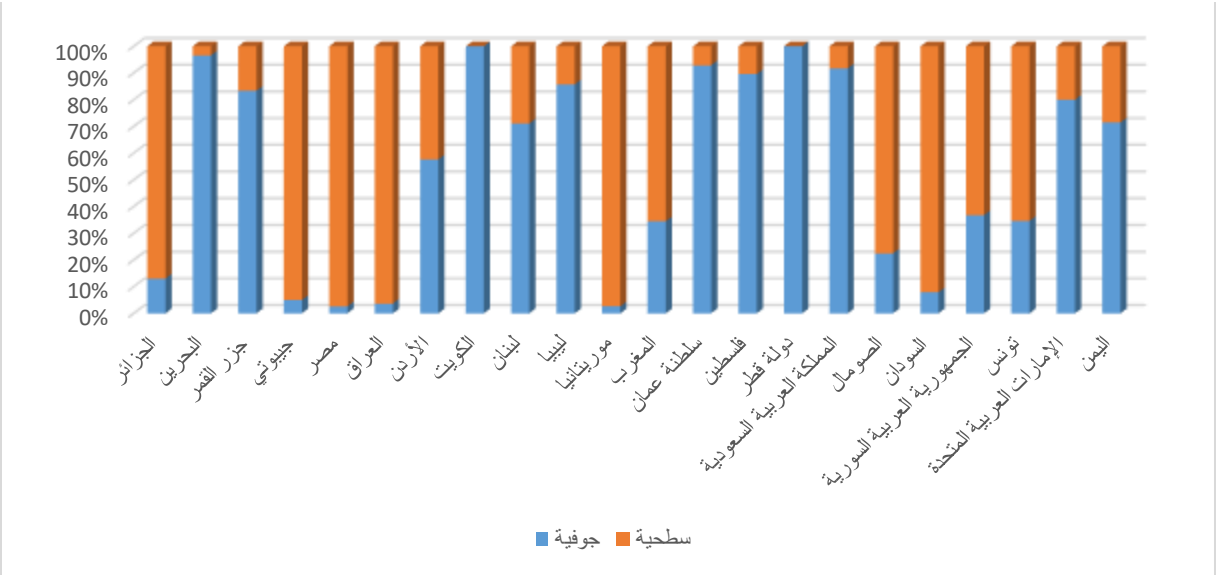

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاستعانة بموقع AQUASTAT و اعداد متفرقة من التقرير الاقتصادي الموحد.

من خلال البيانات المتحصل عليها من AQUASTAT و صندوق النقد العربي فمتوسط نصيب الفرد العربي من الموارد المائية يقل عن خط الفقر المائي و المتمثل في 1000 متر مكعب سنويا، حيث نلاحظ تراجع في نصيب المواطن العربي من الموارد المائية من 800 متر مكعب سنويا خلال سنة 2018 الى حوالي 620 متر

مكعب سنويا و هو مرشح ان يصل الى اقل من 500 متر مكعب خلال سنة 2030 و الى 390 متر مكعب سنويا في غضون سنة 2050 ويعود ذلك الى النمو السنوي للسكان و المقدر ب 2 % و تغير نمط العيش و الغذاء بالاضافة الى التغير في المناخ (الاحتباس الحراري)كما هو موضح بالشكل رقم 03 .

الشكل رقم 03 تغير نصيب المواطن العربي من الموارد المائية من 2018 الى 2022

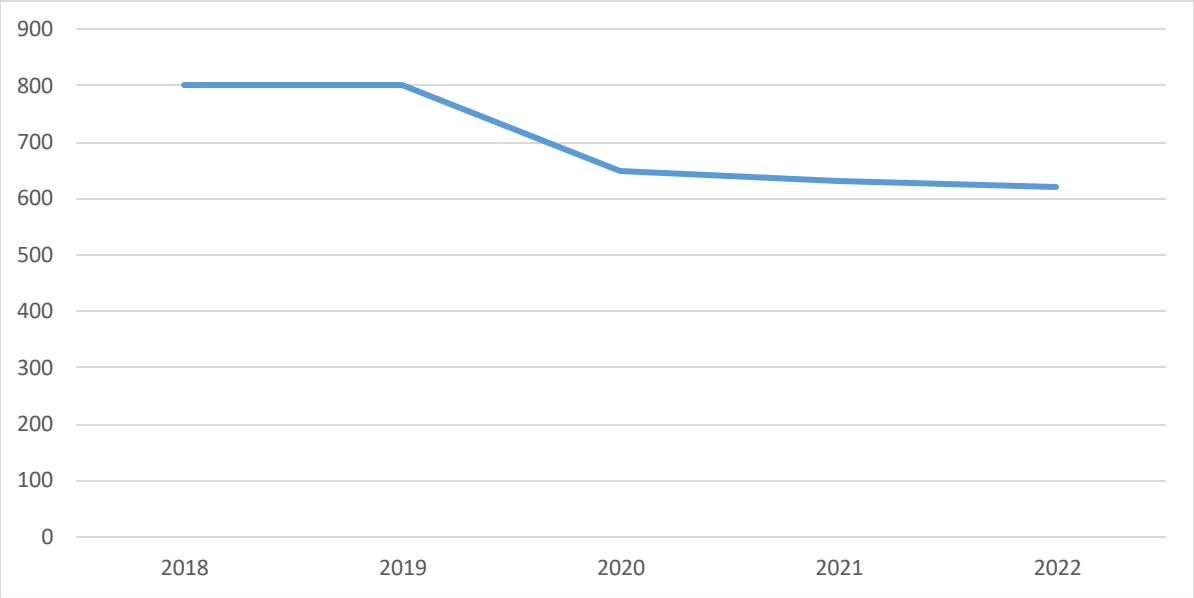

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاستعانة بموقع AQUASTAT و اعداد متفرقة من التقرير الاقتصادي الموحد

ورغم أن متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية لسنة 2022 يقل عن خط الفقر المائي حسب احصائيات AQUASTAT و صندوق النقد العربي فإننا نلاحظ هناك دول يفوق نصيب الفرد فيها خط الفقر وهي اربعة دول موريتانيا و السودان و العراق و جزر القمر ، بينما هناك ثلاث دول يفوق نصيب الفرد من الموارد المائية فيها المتوسط العربي أما الباقي الدول و عددها 15 فنصيب الفرد من الموارد المائية دون المتوسط العربي كما هو موضح بالشكل رقم 04.

الشكل رقم 04 نصيب الفرد من الموارد المائية في الدول العربية لسنة 2022

متر مكعب سنويا

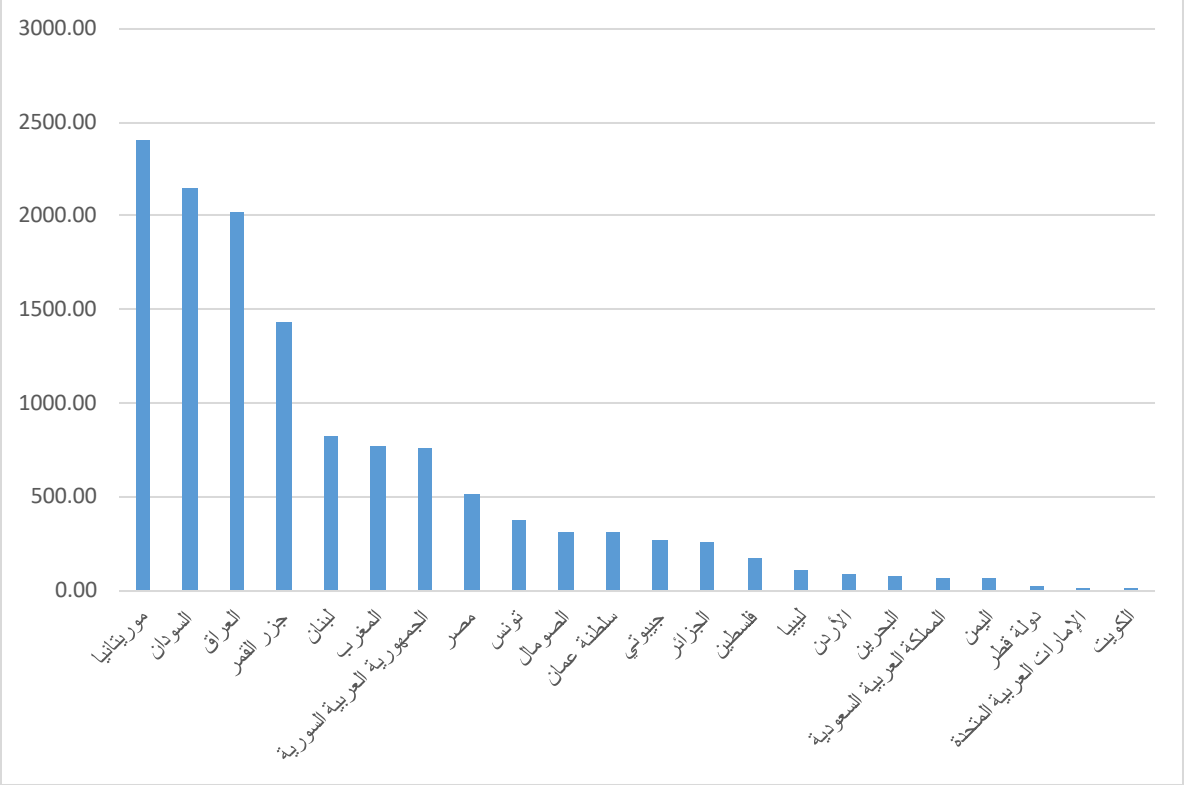

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاستعانة بقاعدة البيانات AQUASTAT

بالنسبة لاستخدام الموارد المائية في الدول العربية ففي سنة 2022 تم استهلاك حوال 243 مليار متر مكعب منها حوالي 193 مليار متر مكعب تم استخدامها في الزراعة بنسبة 79.5 % و 36 مليار متر مكعب للاستخدام المترلي بنسبة 15 % و 13.5 مليار متر مكعب للاستخدام في المجال الصناعي بنسبة 5.5% وهو موضح في الجدول رقم 02.

اما بالنسبة لمصادر المياه المستخدمة فهي حوالي 157 مليار متر مكعب موارد سطحية و حوالي 57 مليار متر مكعب مياه جوفية و 29 مليار متر مكعب مياه معالجة (تحلية مياه البحر و تنقية مياه الصرف الصحي).(قاعدة البيانات AQUASTAT)

الجدول رقم 02 استخدام الموارد لمائية في الدول العربية لسنة 2022

الكمية مليار متر مكعب

الدولة	اجمالي المياه المستخدمة	المياه المستخدمة في الزراعة		المياه المستخدمة في الصناعة		الاستعمال المترلي	
		الكمية	النسبة	الكمية	النسبة	الكمية	النسبة
الجزائر	10.46	6.67	63.76	0.19	1.83	3.60	34.41
البحرين	0.43	0.14	33.31	0.01	3.25	0.28	63.44
جزر القمر	0.01	0.00	47.00	0.00	5.00	0.00	48.00
جيبوتي	0.02	0.00	15.79	0.00	0.00	0.02	84.21
مصر	77.50	61.35	79.16	5.40	6.97	10.75	13.87
العراق	45.04	32.69	72.57	3.84	8.53	8.51	18.90
الأردن	1.10	0.57	51.65	0.04	3.34	0.50	45.02
الكويت	1.25	0.78	62.27	0.02	1.86	0.45	35.86
لبنان	1.84	0.70	38.04	0.90	48.91	0.24	13.04
ليبيا	5.83	4.85	83.19	0.28	4.80	0.70	12.01
موريتانيا	1.35	1.22	90.58	0.03	2.36	0.10	7.07
المغرب	10.43	9.16	87.78	0.21	2.03	1.06	10.19
سلطنة عمان	1.92	1.55	80.78	0.24	12.43	0.13	6.79
فلسطين	0.45	0.22	48.13	0.03	7.78	0.20	44.09
دولة قطر	0.88	0.32	36.44	0.04	4.41	0.52	59.15
المملكة العربية السعودية	25.99	21.20	81.56	1.40	5.39	3.39	13.05
الصومال	3.30	3.28	99.48	0.00	0.06	0.02	0.45
السودان	26.94	25.91	96.19	0.08	0.28	0.95	3.53
الجمهورية العربية السورية	16.76	14.67	87.53	0.62	3.67	1.48	8.80
تونس	3.59	2.71	75.54	0.06	1.73	0.82	22.73
الإمارات العربية المتحدة	4.98	2.32	46.50	0.04	0.74	2.63	52.76
اليمن	3.57	3.24	90.74	0.07	1.82	0.27	7.43
اجمالي استخدام المياه	243.64	193.55	79.44	13.49	5.54	36.60	15.02

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاستعانة بقاعدة البيانات AQUASTAT

ثالثا الموارد البشرية: ان الموارد هي أحد مقومات الوصول الى الأمن الغذائي و الزراعي وهي في نفس الوقت الغاية والهدف من الوصول للامن الغذائي والزراعي و التنمية الاقتصادية، للوصول الى الغاية المرجوة يجب أن تتوفر في هذه الموارد البشرية خصائص و سمات اقتصادية واجتماعية و ثقافية معينة بالاضافة للقدرة على العمل و الإنتاج، فحسب احصائيات البنك الدولي و قد قدر عدد سكان الوطن العربي خلال سنة 2022 اكثر من 464 مليون نسمة اي ما يعادل 5.84 % من اجمالي سكان العالم منهم 187.93 مليون نسمة يقطنون في الريف بنسبة تقدر بـــ: 40.44 % ورغم نمو سكان الوطن العربي بمتوسط 1.80 %خلال الفترة بين 2018 الى 2022 الا انه نلاحظ تراجع في نسبة سكان الريف كما هو موضح في الجدول رقم 03.

الجدول رقم 03 تغير عدد سكان الريف و القوى العاملة من 2018 الى 2022

مليون نسمة

السنوات	عدد السكان	سكان الريف	النسبة	اجمالي القوى العاملة	القوى العاملة في المجال الزراعي	النسبة
2018	432.55	178.95	41.37	132.20	22.58	17.08
2019	441.47	181.51	41.12	134.94	22.68	16.81
2020	449.23	183.79	40.91	134.43	22.49	16.73
2021	456.52	185.83	40.71	138.42	22.66	16.37
2022	464.68	187.93	40.44	143.52	23.02	16.04

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاستعانة باحصائيات البنك الدولي

ورغم المنحى التصاعدي لإجمالي القوى العاملة في الوطن العربي فانطلاقا من بيانات المتحصل عليها من الموقع الالكتروني للبنك الدولي فإننا نلاحظ تراجع في نسبة القوى العاملة في المجال الزراعي و الغذائي مقارنة بقطاعي الخدمات و الصناعة كما هو موضح في الشكل رقم 05

الشكل رقم 05 نسبة القوة العاملة في المجال الزراعي و الغذائي في الوطن العربي من 2018 الى 2022

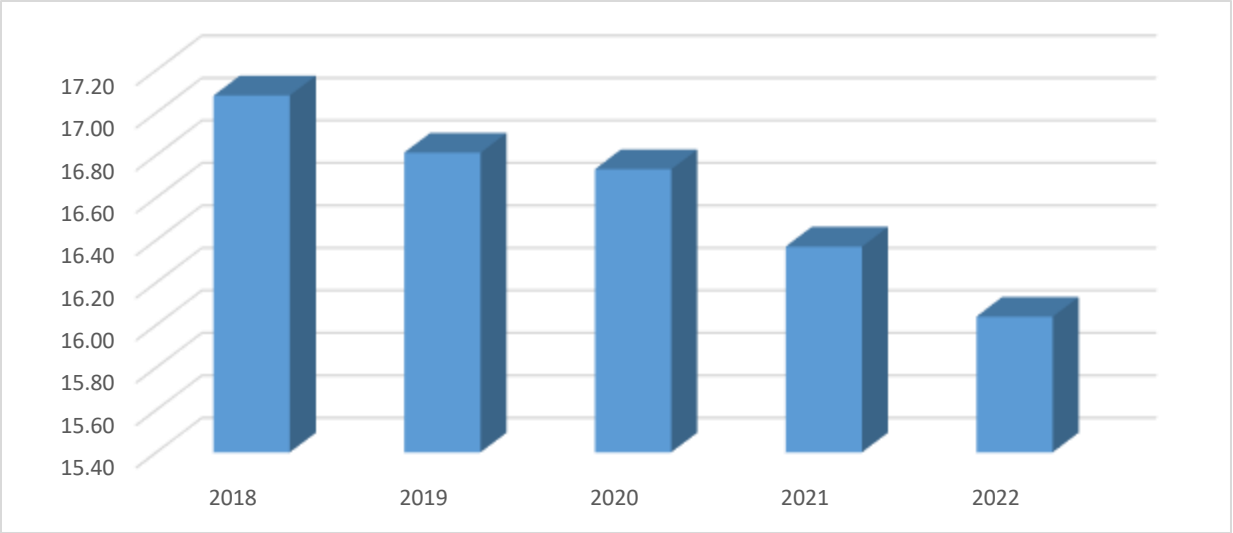

المصدر من اعداد الطالبتين بالاستعانة بإحصائيات البنك الدولي.

رابعا الموارد الحيوانية والسمكية:

تمتلك الدول العربية حسب المنظمة العربية للتنمية الزراعية ثروة حيوانية (البقار، الجاموس، الاغنام، الماعز، الابل) سنة 2021 تقدر بـــ 359 مليون رأس بزيادة تقدر ب 2.7% عن سنة 2020 حيث تمثل الاغنام و الماعز حوالي 80% من هذه الثروة الحيوانية و هو موضح بالجدول رقم 04.

الجدول رقم 04 اعداد الثروة الحيوانية في الوطن العربي من 2018 الى 2022

مليون رأس

النوع	2018	2019	2020	2021
أبقار	56.95	52.33	53.45	53.11
جاموس	3.67	1.66	1.59	1.51
اغنام	177.40	179.66	184.01	192.71
ماعز	90.75	89.74	93.79	93.75
جمال	16.43	16.52	16.75	17.96
المجموع	345.21	339.91	349.59	359.05

المصدر من إعداد الطالبتين بالاستعانة المنظمة العربية للتنمية الزرعية الكتاب السنوي للاحصاءات العددين 41 و 42

و تتوزع هذه الثروة طبقا للمنظمة العربية للتنمية الزراعية على الدول متفاوتة حيث تحوز السودان على أكثر من 30% من اجمالي هذه الثروة الحيوانية، بينما تمتلك اربعة دول وهي (السودان ، الجزائر، الصومال، المغرب) على أكثر من 60% من الثروة الحيوانية.وهي موضحة بالشكل رقم06

الشكل رقم 06عدد الثروة الحيوانية لكل دولة عربية سنة 2022

مليون رأس

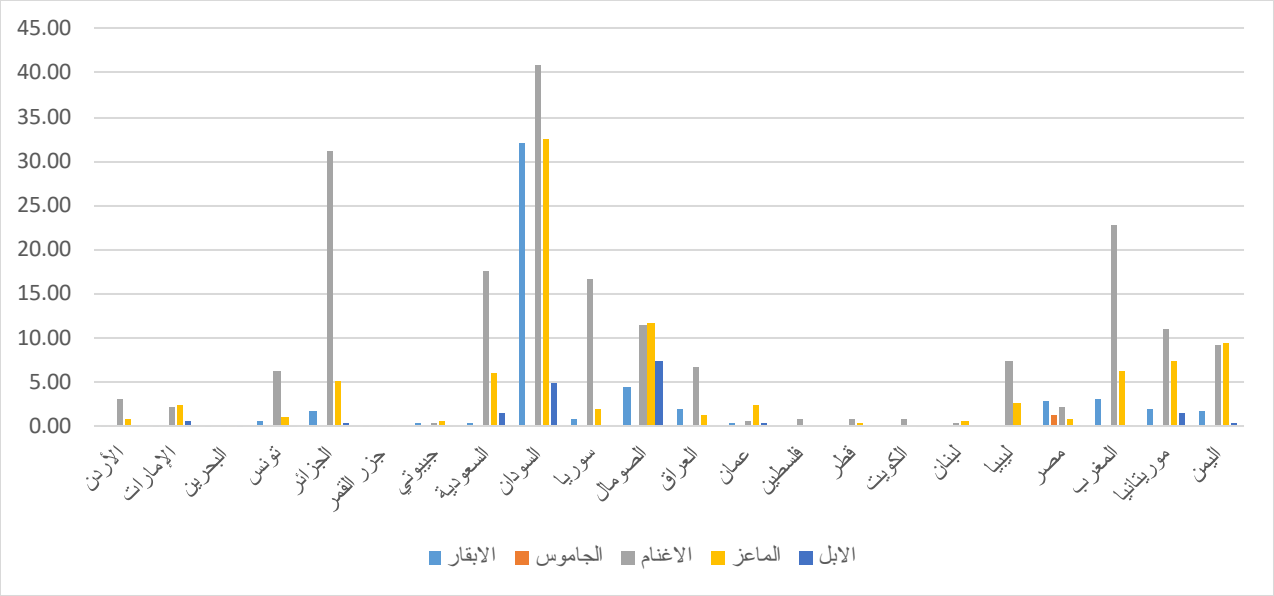

المصدر من إعداد الطالبتين بالاستعانة المنظمة العربية للتنمية الزرعية الكتاب السنوي للاحصاءات العددين 41 و 42

أما بخصوص الثروة السمكية فحسب المنظمة العربية للتنمية الزراعية فيمتلك الوطن العربي مقومات تسمح له بالحصول على انتاج وفير من الثروة السمكية سواء ذلك من المصادر البحرية او من المسطحات المائية العذبة، حيث يحوز الوطن العربي على طول ساحلي يقدر بـــــ 27770 كم ورصيف قاري (الرصيف القاري هو إمتداد المياه داخل البحر حتي عمق (200) مترو هويقدر بـــــ : 618143 كم2 كما هو موضح بالجدول رقم 05

كما يقدر طول الأنهار التي تمر على الدول العربية بـــــ 16600 كم بالإضافة الى السدود و البحيرات و الاقفاص العائمة.

الجدول رقم **05** طول الساحل و حجم الرصيف القاري للدول العربية

الدولة	طول الساحل	مساحة الرصيف القاري	الدولة	طول الساحل	مساحة الرصيف القاري
الأردن	27.00	120.00	العراق	42.00	933.00
الإمارات	644.00	غ.م	عمان	3165.00	غ.م
البحرين	590.00	غ.م	فلسطين	37.00	1554.00
تونس	1300.00	80000.00	قطر	700.00	31861.00
الجزائر	1280.00	95000.00	الكويت	180.00	8700.00
جزر القمر	340.00	غ.م	لبنان	220.00	غ.م
جيبوتي	314.00	غ.م	ليبيا	1900.00	5500.00
السعودية	3400.00	غ.م	مصر	2665.00	87120.00
السودان	720.00	91600.00	المغرب	3500.00	160000.00
سوريا	183.00	900.00	موريتانيا	730.00	23400.00
الصومال	3333.00	غ.م	اليمن	2500.00	31455.00
المجموع				27770.00	816143.00

المصدر من إعداد الطالبتين بالاستعانة المنظمة العربية للتنمية الزرعية الكتاب السنوي للاحصاءات السمكية العدد 14

المطلب الثاني: المنتجات الزراعية و الغذائية في الدول العربية

الفرع الاول: المساحات المزروعة من المحاصيل الرئيسية

بلغت مساحة الاراضي المزروعة من المحاصيل الرئيسية حسب احصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية سنة 2022 حوالي 51.59 مليون هكتار منها 54% مزروعة حبوب تليها 27% محاصيل بذور زيتية ثم 9% فواكه و التمور معا و 4% خضر و 3% و 2% و 1% على التوالي ارضي لمحاصيل البقوليات و الدرنات و السكرية و هو موضح في الشكل رقم 07.

الشكل رقم 07 المساحات المزروعة من المحاصيل الرئيسية لسنة 2022

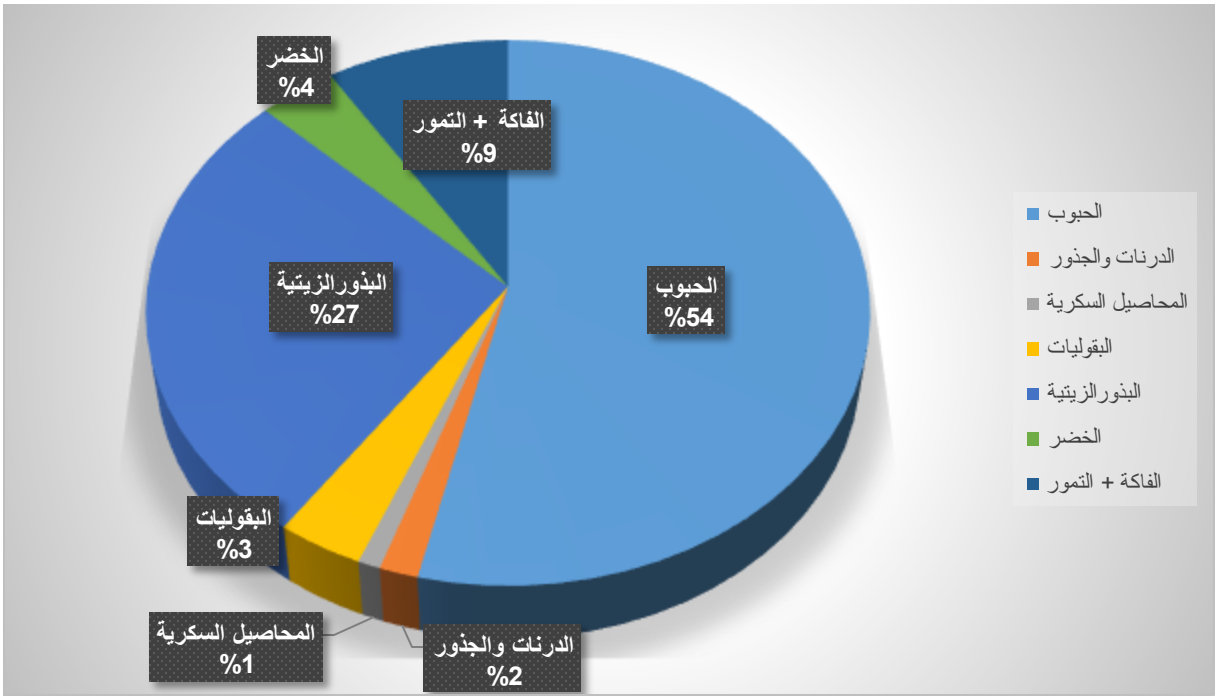

المصدر من إعداد الطالبتين بالاستعانة المنظمة العربية للتنمية الزرعية الكتاب السنوي للاحصاءات العددين 41 و 42

ومن خلال بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية فان كل من القمح والذرة الرفيعة والدخن يحتلان اكبر نسبة من الارضي المزروعة من المحاصيل الحبوب حيث تبلغ 38 % لكل منتوج ثم يليها الشعير بنسبة 16% ثم الذرة الشامية بنسبة 5% بينما المساحات المزروعة ارز هي 3 % من إجمالي المساحات المزروعة حبوب كما هو موضح في الشكل رقم 08

الشكل رقم: 08 المساحات المزروعة من الحبوب لسنة 2022

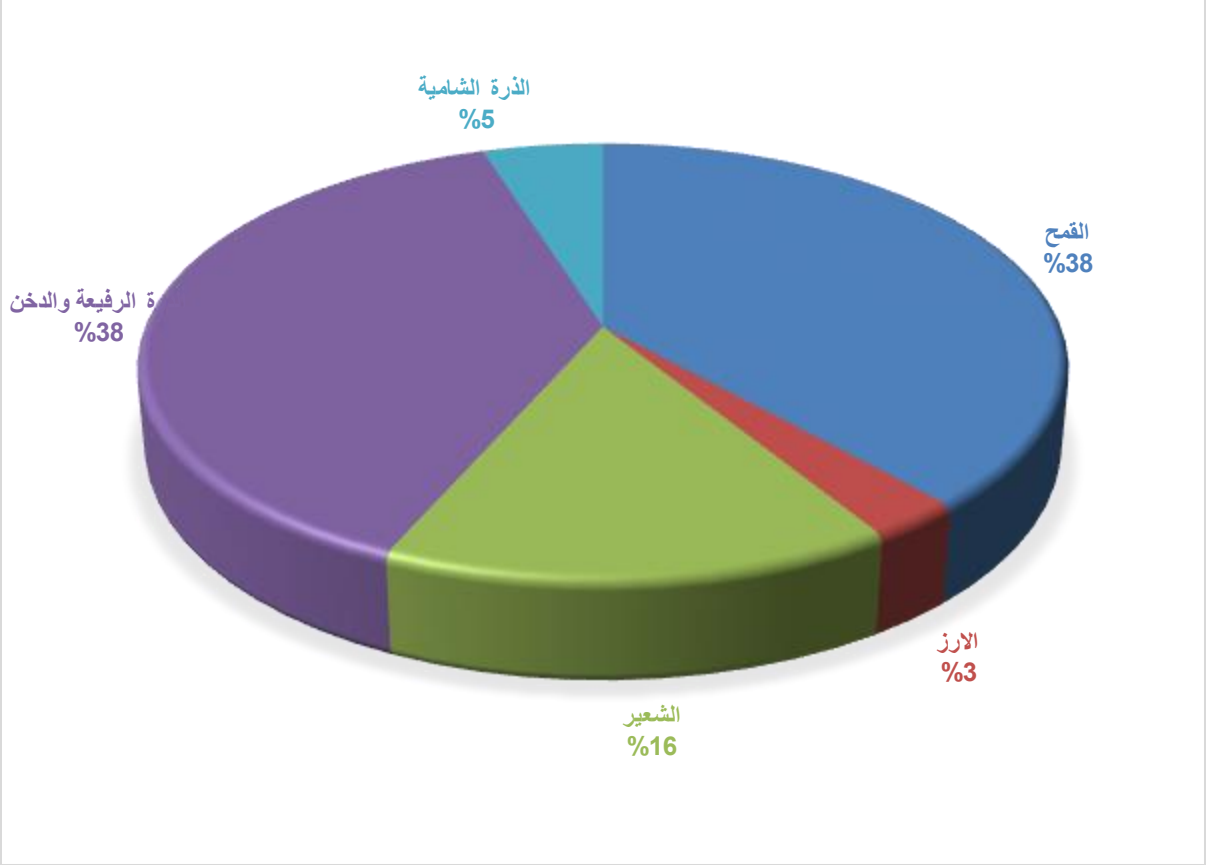

المصدر من إعداد الطالبتين بالاستعانة المنظمة العربية للتنمية الزرعية الكتاب السنوي للاحصاءات العددين 41 و 42

ومن خلال البيانات المتحصل عليها من الموقع الرسمي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية نلاحظ انخفاض في المساحات المخصصة لمحاصيل البذور الزيتية و البقوليات والمحاصيل السكرية على التوالي بنسبة 2.27% و 13.64% و 8.91% مقارنة بمتوسط الفترة الممتدة من 2018 الى 2021 بينما ارتفعت على التوالي بنسبة 7.57% و 26.12 % و 4.35% سنة 2022 مقارنة بسنة 2021، أما الدرنات فنلاحظ أن المساحات المخصصة لها زادت بنسبة 8 % مقارنة بمتوسط الفترة الممتدة من 2018 الى 2021 وبنسبة 1.57% سنة 2022 مقارنة بسنة 2021، أما بقية المحاصيل فقد انخفضت مقارنة بمتوسط الفترة من 2018 الى 2021 وكذلك سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 بنسب متفاوتة.و هو موضح بالجدول رقم 06 و كذلك الشكل رقم 09

الجدول رقم 06 مساحات اراضي المحاصيل الرئيسة من 2018 الى 2022

مليون هكتار

المنتوج	2018	2019	2020	2021	2022	التغير بين 2021 الفترة و متوسط 2021 -2018	التغير بين 2022 و 2021
الحبوب	29.97	30.55	29.45	27.78	27.68	-5.64	-0.36
الدرنات والجذور	0.73	0.72	0.74	0.81	0.82	7.93	1.57
المحاصيل السكرية	0.49	0.52	0.55	0.46	0.48	-8.91	4.35
البقوليات	1.53	1.68	2.06	1.45	1.83	-13.64	26.12
البذورالزيتية	11.82	13.00	16.01	13.20	14.20	-2.27	7.57
الخضر	2.37	2.94	2.35	2.38	1.96	-5.27	-17.55
الفاكة + التمور	5.61	5.11	4.21	4.87	4.62	-1.57	-5.17

المصدر من إعداد الطالبتين بالاستعانة المنظمة العربية للتنمية الزرعية الكتاب السنوي للاحصاءات العددين 41 و 42

الشكل رقم: 09 تغير مساحات اراضي المحاصيل الرئيسية من 2018 الى 2022

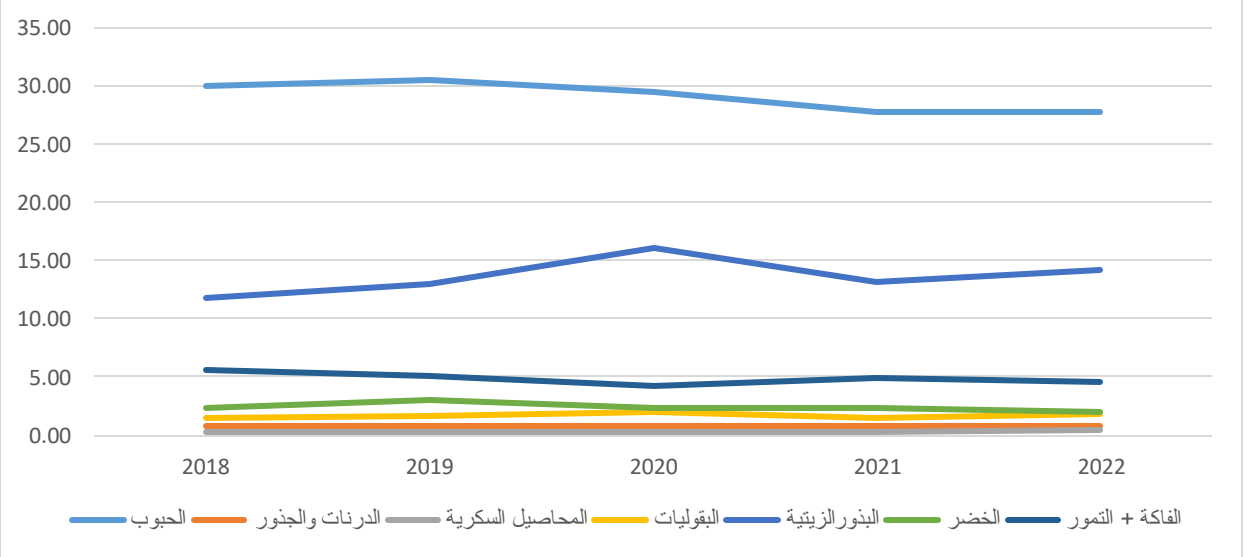

المصدر من إعداد الطالبتين بالاستعانة المنظمة العربية للتنمية الزرعية الكتاب السنوي للاحصاءات العددين 41 و 42

الفرع الثاني:إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية

وتتمثل المحاصيل الزراعية الاساسية في الدول العربية في الحبوب الدرنات والبذور الزيتية والزيتون و المحاصيل السكرية والبقوليات و الجدول رقم 07 يمثل كمية المحاصيل الزراعية خلال الفترة 2018و 2022

الجدول رقم 07 حجم المحاصيل الزراعية للفترة 2018 الى 2022

مليون طن

نوع المحصول	2018	2019	2020	2021	2022	نسبة التغير بين 2021-2022
الحبوب	54.11	57.77	53.36	55.68	49.49	11.12-
الدرنات والجذور	16.64	17.05	17.17	17.75	18.58	4.23
المحاصيل السكرية	22.75	22.71	21.13	18.52	15.75	14.95-
البقوليات	1.72	1.74	1.70	1.77	1.85	4.71
البذورالزيتية و الزيتون	10.75	10.49	12.58	10.04	11.24	11.94
الخضر	50.27	51.39	55.57	55.53	48.88	11.98-
الفاكهة و التمور	52.59	46.66	44.28	44.10	44.22	0.26

المصدر من إعداد الطالبتين بالاستعانة المنظمة العربية للتنمية الزرعية الكتاب السنوي للاحصاءات العددين 41 و 42

أولا الحبوب: تعتبر مجموعة محاصيل الحبوب من أهم السلع الغذائية في الوطن العربي، وتساهم بالنصيب الأكبر سواء في المساحات التي تستغلها، أو في قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية، وحسب بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية فقد بلغ إجمالي إنتاجها في المنطقة العربية في عام 2022 حوالي 49،49 مليون طنٍ،هي تمثل 28% من مجموع المحاصيل الغذائية الزراعية و لكن بمقارنة الإنتاج السنوي للحبوب لسنة 2022 مع سنة 2021 نلاحظ تراجع في انتاج الحبوب 11،11 % وهي تعتبر أعلى نسبة إنخفاض منذ سنة 2018.كما هو موضح بالجدول رقم 08

الجدول رقم 08 اجمالي انتاج الحبوب من سنة 2018 الى سنة 2022

الوحدة: مليون طن

المنتوج	2018	2019	2020	2021	2022	وسبة التغير بين سنة 2022 و 2021
الحبوب	54.11	57.77	53.36	55.68	49.49	-11.12
القمح	25.77	26.12	26.52	29.25	24.38	-16.64
الشعير	6.51	8.63	7.06	5.07	4.40	-13.19
الذرة الشامية	8.85	8.45	8.49	9.14	8.18	-10.54
الذرة الرفيعة والدخن	7.10	6.55	5.25	6.84	7.86	14.80
الارز	5.59	7.78	5.83	5.20	4.41	-15.21
حبوب أخرى	0.27	0.24	0.20	0.18	0.24	33.99

المصدر من إعداد الطالبتين بالاستعانة المنظمة العربية للتنمية الزرعية الكتاب السنوي للاحصاءات العددين 41 و 42

1- **القمح:** يُعتبر محصول القمح من أهم محاصيل الحبوب نظراً للنمط الاستهلاكي في المنطقة العربية،حيث يأتي دقيق القمح ومنتجاته في صدارة قائمة السلع الغذائية الاستهلاكية في الوطن العربي.وحسب البيانات المستقاة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية فقد احتل محصول القمح نحو 38 % من مساحة محاصيل الحبوب في الوطن العربي في عام 2022 ، وساهم حجم إنتاجه بنحو 49.29 من إنتاج الحبوب في الوطن العربي لعام 2022 و قدرت انتاجه بـــــ 24.38 مليون طن و عرف تراجع في حجم انتاجه بنسبة 16.64% كما هو موضح في الجدول رقم 08.

وتبعا لاحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية و منظمة FAO يتركز انتاج القمح في سنة 2022 في ستة دول بنسبة 91% حيث تحتل مصر بانتاج قدر 9.75 مليون طن بنسبة 40 % ثم تليها الجزائر بنسبة 15% ثم تليها العراق، المغرب، سوريا واخيرا تونس على التوالي بنسبة 12% و 11% و8% و5% وقد عرف انتاج القمح في الجزائر زيادة بنسبة 66،68% في سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 فيما عرف المغرب اعلى تراجع في نفس الفترة بمقدار مرتين ونصف، ثم يليها العراق بنسبة 30% كما هو موضح في الشكل رقم 10

الشكل رقم 10 انتاج القمح للدول العربية من 2018 الى 2022

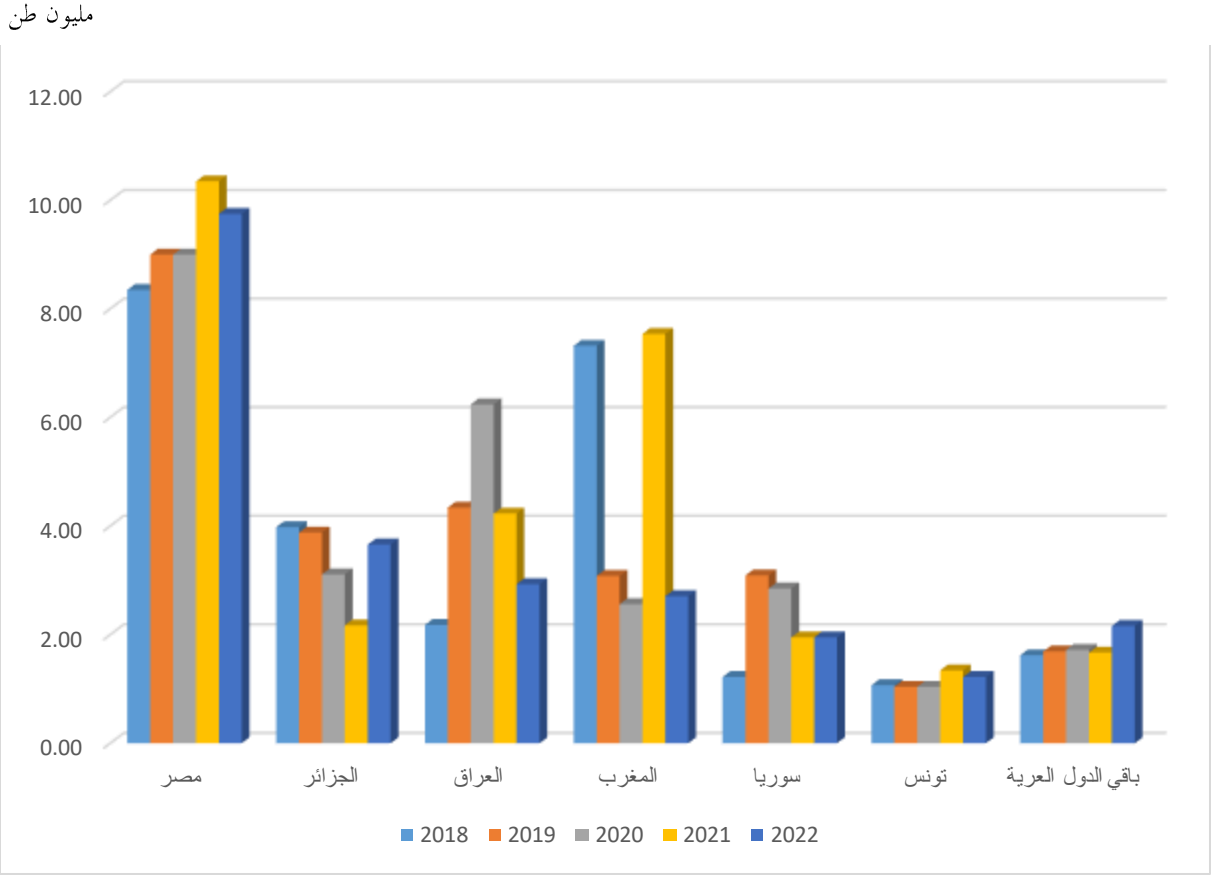

المصدر:كتاب الاحصائيات السنوي العددين 41 و 42 ، و المنظمة الغذائية الزراعية للامم المتحدة FAO.

2- **الشعير:** يمثل الشعير أحد المحاصيل الغذائية المهمة في الوطن العربي كمحصول علفي، بالإضافة إلى بعض استخداماته الغذائية و بلغ إنتاج الشعير في الوطن العربي حسب احصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية و منظمة FAO نحو 4،4 مليون طنٍ في عام 2022 ، بحيث عرف انخفاض قدره 13% مقارنة بسنة 2021 ويتركز انتاج الشعير في خمس دول هي الجزائر ، سوريا ، المغرب العراق، تونس حيث يقدر انتاج هذه الدول مجتمعة في سنة 2022 حوالي 93% وتحتل الجزائر الصدارة بنسبة أكثر من 36% و تليها كل من العراق و سوريا بـــ 16% لكل منها ثم المغرب بـــ 15 % فتونس بحوالي 10 % ، ورغم الانخفاض في الانتاج الاجمالي على مستوى الوطن العربي في سنة 2022 مقارنة بسنة 2022 الا أن كل من الجزائر و العراق وسوريا زادت كمة الانتاج حيث تقدر اكبر زيادة هي 185% كانت من نصيب –الجزائر أما أكبر إنخفاض في انتاج الشعير فهو من نصيب المغرب بنسبة 75% كما هو موضح في الشكل رقم 11

وقد تراجعت انتاجية الشعير في سنة 2022 الى 1.02 طن للهكتار أي بنسبة 7.27% مقارنة بسنة 2021 وهي نسبة منخفضة مقارنة بمتوسط الانتاجية العالمي و المقدر بـــ 2.9 طن للهكتار.

الشكل رقم:11 إنتاج الشعير للدول العربية من 2018 الى 2022

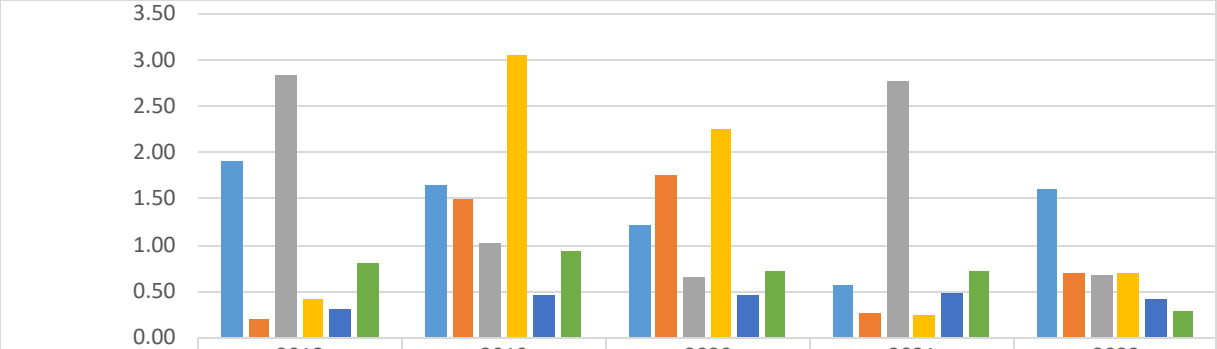

	2018	2019	2020	2021	2022
الجزائر	1.92	1.65	1.21	0.56	1.60
العراق	0.20	1.51	1.76	0.27	0.70
المغرب	2.85	1.02	0.65	2.78	0.68
سوريا	0.41	3.05	2.25	0.25	0.70
تونس	0.32	0.47	0.47	0.49	0.42
باقي الدول العربية	0.81	0.93	0.72	0.72	0.30

المصدر:كتاب الاحصائيات السنوي العددين 41 و 42 ، و المنظمة الغذائية الزراعية للامم المتحدة FAO.

3- **الذرة الرفيعة و الدخن:** انطلقا من البيانات المتحصل عليها من المنظمة العربية للتنمة الزراعية وكذا منظمة FAO تحتل الذرة الرفيعة والدخن 38% من الاراضي المخصصة لمحاصيل الحبوب في سنة 2022 وهي تعادل المساحة المخصصة للقمح انظر الشكل رقم 08، و رغم ذلك فإنتاج الذرة الرفيعة والدخن لا يمثل سوى 16% من اجمالي انتاج الحبوب وسب ذلك يعود لتدني انتاجية هاذين المحصولين والذي يقدر بحوالي 0.6 طن للهكتار و هي قيمة منخفضة مقارنة بالمتوسط العالمي والذي يقدر بحوالي 1.2 طن للهكتار.

و قد ارتفع انتاج الذرة و الرفيعة والدخن الى 7.86 مليون طن في سنة 2022 بنسبة زيادة تقدر 14.80% مقارنة بسنة 2021، ويعتبر السودان المنتج الاول لمحصول الذرة الرفيغة والدخن بنسبة تفوق 75% و يعود ذلك بسبب تحسن معدل هطول المطر بالاضافة الى زيادة مساحة الاراضي المخصصة لزراعة محصول الذرة الرفيعة و الدخن.

4- **الذرة الشامية:** مثل الشعير تعتبر الذرة الشامية متعددة الاستعمال في للاستعمال البشري و هي عبارة عن اعلاف أيضا نخص بالذكر لتغذية الدواجن ، وحسب الموقع الرسمي لكل من المنظمة العربية للتنمية الزراعية و منظمة FAO يمثل هذا المحصول أكثر من 16 % من انتاج الحبوب و تتركز انتاج هذا المحصول بمصر حيث تنتج اكثر من 90% من الإنتاج العربي لمحصول الذرة الشامية، كما تعتبر إنتاجية هذا المحصول عالية حيث قدرت بـــ: 6.02 طن للهكتار سنة 2022 كمتوسط للدول العربية و قد تعدت 7 طن للهكتار بمص لنفس الفترة و هي تتفوق على متوسط الانتاجية العالمي و المقدر بـــ: 5.8 طن للهكتار.

وقد انخفظ انتاج هذا المحصول الى 8.6 مليون طن سنة 2022 بتراجع بنسبة 10.54 % مقارنة سنة 2021 و نلاحظ ثبات نسبي في انتاج هذا المحصول خلال الفترة الممتدة من 2018 الى 2019 و الشكل رقم 12 يوضح ذلك

الشكل رقم 12 تطور انتاج الذرة الشامية

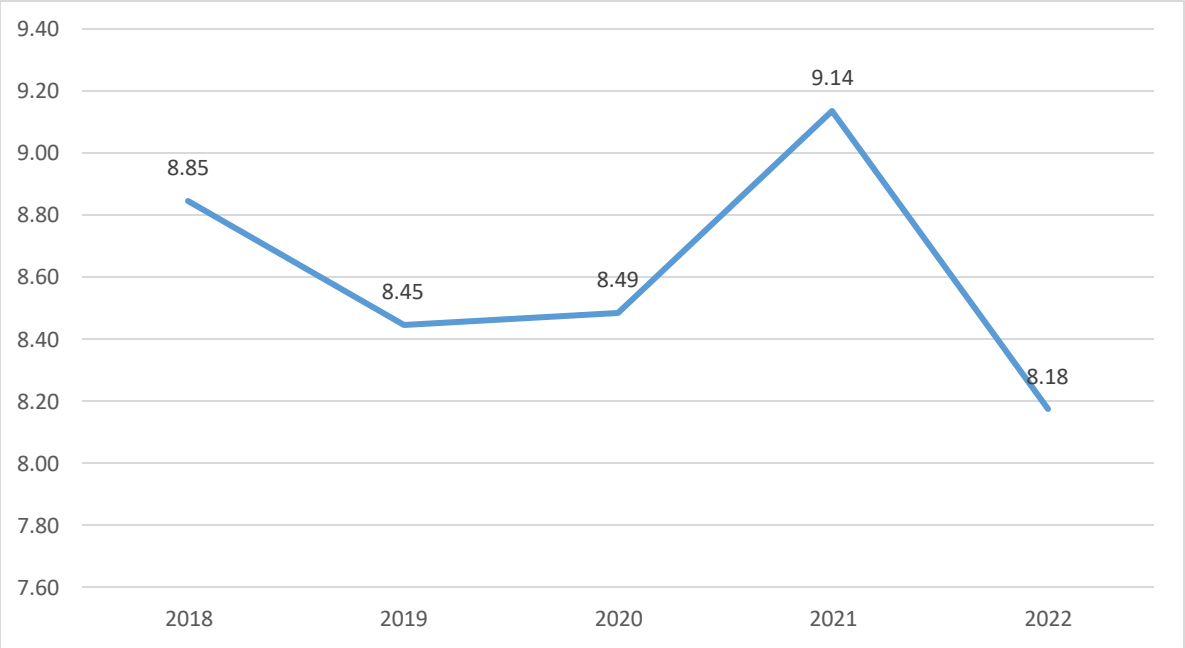

المصدر:كتاب الاحصائيات السنوي العددين 41 و 42 ، و المنظمة الغذائية الزراعية للامم المتحدة FAO.

5- **الارز:** يعتبر الارز من المحاصيل اكثر استهلاكا في الوطن العربي و هو من المحاصيل المروية وتبعا لبيانات المتحصل عليها من الموقع الرسمي لكل من المنظمة العربية للتنمية الزراعية و منظمة FAO فقد تراجعت المساحة المخصصة لزراعته خلال السنوات الممتدة من 2018 الى 2022 بسبب سياسة ترشيد استعمال المياه بسبب الجفاف الذي ضرب المنطقة العربية خلال هذه الفترة، و أما الاراضي المخصصة لمحاصيل الارز تقدر بـــ : 3% من الاراضي المخصصة للحبوب خلال سنة 2022 و انتاجه يقدر بحوالي 9% من انتاج الحبوب أي أن انتاجية الارز هي حوالي 55 طن للهكتار أي تزيد بحوالي الضعف عن المتوسط العالمي وقد تراجع انتاج خلال سنة 2022 الى 4.41 مليون طن بعد أن كان 5.07 مليون طن سنة 2021 أي تراجع بنسبة 15.21 % أنظر الجدول رقم 06،و يتركز انتاج محصول الارز ف مصر و العراق موريتانيا حيث يفوق انتاج مصر لوحدها 81 % ثم تليها العراق و موريتانيا على التوالي 8.4% و 8.3% كما هو موضح في الشكل رقم 13

الشكل رقم 13 انتاج الارز في الدول العربية من 2018 الى 2022

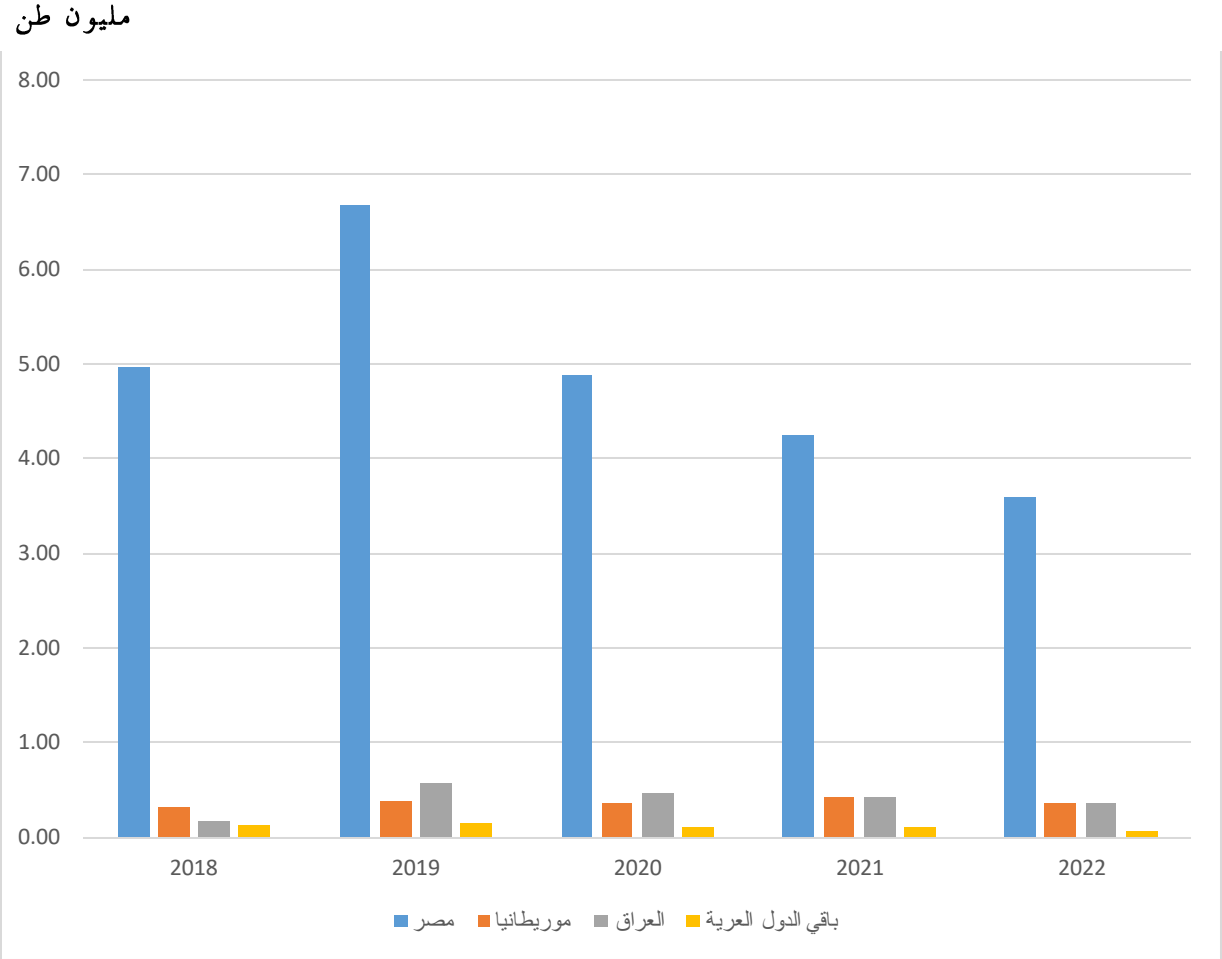

المصدر:كتاب الاحصائيات السنوي العددين 41 و 42 ، و المنظمة الغذائية الزراعية للامم المتحدة FAO.

ثانيا: الدرنات و الجدور: تعتبر البطاطس أكثر من 93% من انتاج الدرنات من اجمالي انتاج الدرنات و باقي الدرنات الاخرى تتمثل في البطاطا الحلوة القلقاس، اليام، والكسافا و البطاطس من المحاصيل الغذائية المهمة للدول العربية،وحسب البيانات المتحصل عليها من الموقع الرسمي لكل من المنظمة العربية للتنمية الزراعية و منظمة FAO وقد ارتفعت المساحة المخصصة للدرنات من بنسبة 1.57 % في سنة 2022 مقارنة 2021حيث اصبحت 820 الف هكتار االنظر الجدول رقم 05

كما ارتفع الانتاج بنسبة 4.23 % لنفس الفترة و أصبح 18.50 مليون طن .

ويتركز انتاج الدرنات بين مصر والجزائر والمغرب جيث يمثل انتاجها مجتمعة أكثر 70 % من الانتاج العربي للدرنات والجذور والشكل رقم 14 يوضح ذلك.

الشكل رقم 14 تغير انتاج الدرنات و الجذور من سنة 2018 الى 2022

مليون طن

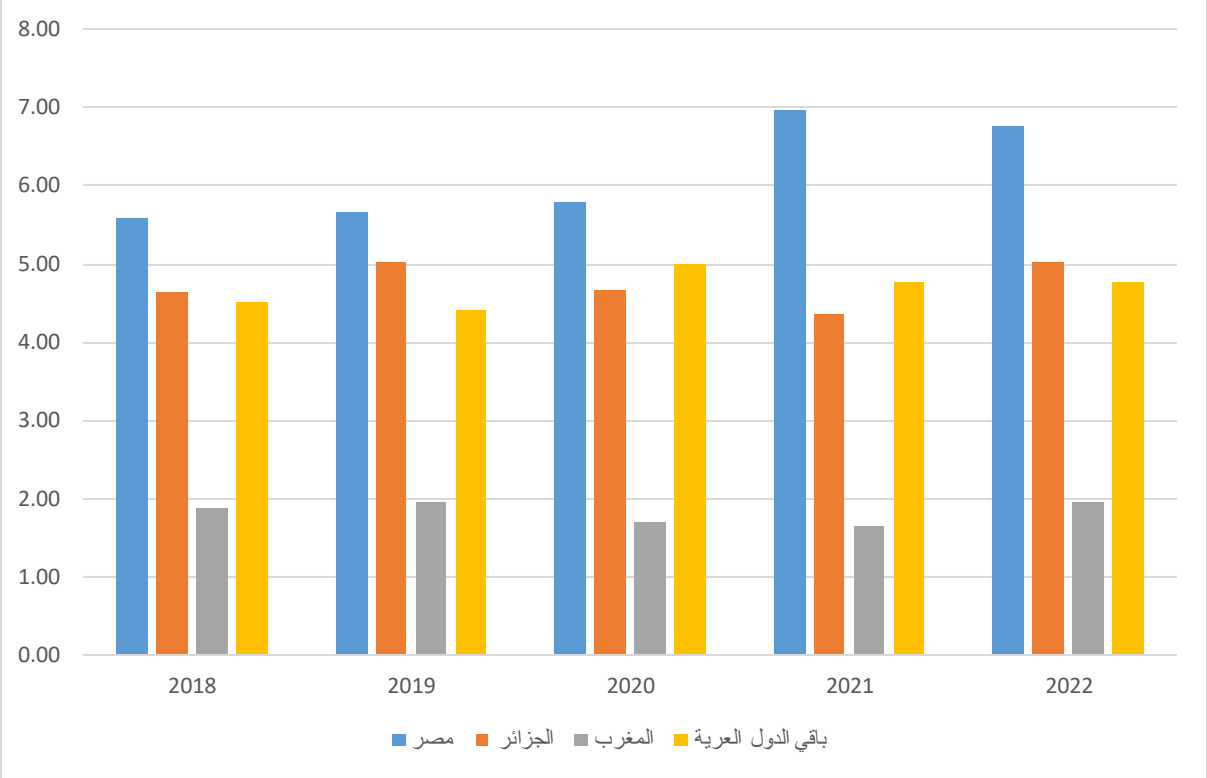

المصدر:كتاب الاحصائيات السنوي العددين 41 و 42 و المنظمة الغذائية الزراعية للامم المتحدة FAO.

ثالثا المحاصيل السكرية: يتمثل منتوجات المحاصيل السكرية في الشمندر السكري والقصب السكري وينحصر حسب المنظمة العربية للتنمية الزراعية و منظمة FAO فإنتاج هذين المحصولين في بعض الدول العربية فقط و هي مصر المغرب السودان وسوريا حيث تنتج مصر و السودان والمغرب 99% من جملة انتاج قصب السكر في الوطن العربي و تنتج مصر و سوريا و المغرب حوالي 98% من اجمالي انتاج الشمندر السكري للدول العربية و الملاحظ انخفاظ في انتاج هذه المحاصيل سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 و ذلك بنسبة 14.95% و ادى ذلك الى انخفاض في انتاج السكر سنة 2022 بنسبة 0.6% مقارنة 2021.

رابعا البقوليات: انطلاقا من البيانات المتحصل عليها من المنظمة العربية للتنمية الزراعية و منظمة FAO فان أهم القوليات تتمثل في الفول الجاف و الفصوليا الجافة والحمص و العدس و البزلاء الجافة وهي تمثل حوالي 72% من اجمالي البقوليات، وقد عرف انتاج البقوليات ارتفاع طفيفا خلال سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 يقدر 4.71 % و الجدول رقم 09 يوضح تغيير انتاج البقوليات للفترة الممتدة من 2018 الى 2022.

الجدول رقم :09 إنتاج البقوليات خلال الفترة الممتدة من 2018 الى 2022

مليون طن

المنتوج	2018	2019	2020	2021	2022
فول جاف	0.59	0.51	0.45	0.57	0.55
فاصوليا جافة	0.21	0.22	0.22	0.23	0.24
بازلاء جافة	0.08	0.07	0.06	0.05	0.05
العدس	0.15	0.18	0.23	0.16	0.16
الحمص	0.23	0.30	0.30	0.31	0.34
بقول جافة اخرى	0.46	0.46	0.44	0.45	0.51
مجموع البقوليات	1.72	1.74	1.70	1.77	1.85

المصدر:كتاب الاحصائيات السنوي العددين 41 و 42 و المنظمة الغذائية الزراعية للامم المتحدة FAO.

خامسا البذور الزيتية و الزيتون: وتتمثل البذور الزيتية في السمسم و الفول السوداني و زهرة الشمس وفول الصويا و حسب المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة FAO فقد شهدت المساحات الخاصة بالبذور الزيتية والزيتون ارتفاعا خلال سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 يقدر بـــ 7.57% مما أدى الى ارتفاع في انتاج هذه المحاصيل بنسبة 11.24 % لنفس الفترة ليصبح 1.85 مليون طن.

سادسا الخضر والفواكه: ان الخضر و الفواكه هي محاصيل ذات طلب عالي وهي منشرة في جميع الدول العربية ورغم أن المساحات المخصصة لزراعتهما تمثل 13% فقط ألا أن نسبة انتاجهما معا يقدر باكثر من 53 % ونلاحظ تراجع في المساحات المخصصة للخضر و الفوكه معا بنسبة 9.24 % سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 كما انخفظ انتاج الخضر بنسبة حوالي 12% لنفس الفترة مع ارتفاع طفيف للفواكه بنسبة 0.26 % وهذا انطلاقا من البيانات المستقاة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة FAO .

من خلال الارقام المقدمة سابقا و المتحصل عليها من المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة FAO نلاحظ انخفاظا في معظم المحاصيل الزراعية الرئيسية خلال سنة 2022 مقارنة بالسنوات الممتدة من 2018 الى 2021 ويعود ذلك الى الجفاف الذي مس المنطقة العربية خصوصا ان معظم هذه المحاصيل يعتمد على السقي بمياه الامطار(مطرية) خصوصا الحبوب.

الفرع الثالث: المنتجات الحيوانية الرئيسية.

ان الدول العربية تتملك رصيد من الثروة الحيوانية يسمح لها بتحقيق وفرة في الانتاج الحيواني و الجدول رقم 10 يوضح الانتاج المشتق من الثروة الحيوانية خلال الفترة الممتدة من 2018 الى 2022

الجدول رقم 10 الإنتاج الحيواني للفترة الممتدة من 2018 الى 2022

مليون طن

المنتوج	2018	2019	2020	2021	2022	نسبة التغير بين سنة 2021-2022
جملة اللحوم	9.52	9.20	9.48	10.20	9.40	-7.82
لحوم حمراء	4.43	4.19	4.21	4.27	4.23	-0.99
لحوم بيضاء	5.09	5.01	5.27	5.92	5.17	-12.74
الألبان	26.61	26.38	27.89	27.71	27.36	-1.27
البيض	2.25	2.56	2.35	2.55	2.29	-10.08
الأسماك	4.98	5.88	5.75	6.08	6.18	1.62

المصدر:كتاب الاحصائيات السنوي العددين 41 و 42 و المنظمة الغذائية الزراعية للامم المتحدة FAO.

اللحوم: من خلال المعلومات المتحصل عليها من المنظمة العربية للتنمية الزراعية و منظمة FAO نلاحظ انخفاظ في انتاج جملة اللحوم بنسبة 7.82 % في سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 حيث كان الانخفاظ الأكبر من نصيب اللحوم البيضاء بنسبة 12.74% ويمثل متوسط إنتاج اللحوم البيضاء خلال خمس سنوات الدراسة 55% من اجمالي انتاج اللحوم و ومتوسط انتاج اللحوم الحمراء 45% من اجمالي اللحوم، و يتركز انتاج اللحوم الحمراء في اربعة دول هي السودان، الجزائر، مصر ، المغرب بحوالي 60% بينما اللحوم البيضاء فيفوق انتاج ثلاث دول السعودية، مصر، المغرب 65 % من انتاج اللحوم البيضاء للدول العربية

الالبـــان: استنادا للمعلومات المستقاة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية و منظمة FAO لاحظنا ارتفاع في انتاج الالبان فالدول العربية خلال الفترة الممتدة من 2018 الى 2021 بمعدل 2% لكل سنة حتي سنة 2022 فنلاحظ تراجع في انتاج الالبان بنسبة .03% وبصفة عامة يمكننا القول ان انتاج الالبان عرف استقرار خلال هذه الخمس سنوات، وكان نصيب ثمان دول هي الجزائر، تونس، السودان، السعودية، سوريا،مصر، المغرب، الصومال أكثر من 85% من انتاج الالبان في الدول العربية وذلك لامتلاك هذه الدول العدد الاكبر من الابقار و الماعز.

البيض:من خلال الجدول رقم 10 فان الذي ينطبق على الالبان انطبق على البيض حيث أن انتاج البيض في الدول العربية عرف معدل نمو سنوي يقدر بـــ:4% خلال الفترة الممتدة من 2018 الى 2021 وتراجع الإنتاج سنة 2022 بنسبة 10 % مقارنة بسنة 2022 مع العلم أن بيانات الجدول رقم 10 متحصل عليها من المنظمة العربية للتنمية الزراعية و منظمة FAO

الاسماك: تمتلك الدول العربية مقومات هائلة تسمح لها بإنتاج السمك بكميات كبيرة تحقق لها الاكتفاء الذاتي من هذه المادة و تسمح لها بعملية التصدير كما عرف أيضا انتاج الاسماك في الدول العربية معدل نمو سنوي يقدر بـــ:4% خلال الفترة الممتدة من 2018 الى 2022، وقدر انتاج اربعة دول عمان، مصر، المغرب، موريتانيا أكثر من 85 % من الانتاج الاجمالي العربي .

المطلب الثالث: مؤشرات الأمن الغذائي

طبقا لـــ The Economiste & Intelligence Unit فإن مؤشر الأمن الغذائي هو مؤشر مركب من أربعة عناصر اساسية و المتمثلة في:

- القدرة على تحمل تكاليف الغذاء : و تنقط من 0 الى 100 ثم نأخذ 30% من قيمة النقطة.
- توفر الغذاء: و تنقط من 0 الى 100 ثم نأخذ 25% من قيمة النقطة.
- جودة وسلامة الغذاء: و تنقط من 0 الى 100 ثم نأخذ 22.5% من قيمة النقطة.
- استقرارو استدامة: تنقط من 0 الى 100 ثم نأخذ 22.5% من قيمة النقطة.

ويحتوي بدوره كل عنصر من هذه العناصر على مجموعة من العناصر الفرعية ذات الصلة وقامت مجلة Economist_Impact بدراسة مؤشر الأمن الغذائي على عينة تتكون من 113 دولة منها 14 دولة عربية،حيث أنه خلال سنة 2022 احتلت الامارات المركز الأول في مؤشر الأمن الغذائي على المستوى العربي بنقطة تقدر بـــ: 75.2 وجاءت سوريا في المركز الاخير عربيا و عالميا بنقطة تقدر بـــ: 36.3 وفي سنة 2022 قدر متوسط مؤشر الأمن الغذائي العربي 60.56 كما أن هناك العديد من الدول العربية كدول الخليج العربي فاق فيها مؤشر الامن الغذائي المتوسط العالمي و المقدر بـــ: 62.16 و الجدول رقم 11 يوضح ذلك:

الجدول رقم: **11** مؤشر الامن الغذائي للدول العربية لسنة **2022**

مؤشر الامن الغذائي			القدرة على تحمل التكاليف	**توفر الغذاء**	الجودة وسلامة الغذاء	الاستدامة والقدرة على الصمود
الترتيب العالمي	الدولة	قيمة المؤشر	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة
23	الامارات	75.2	86.7	73.8	81.3	55.2
30	قطر	72.4	88.6	72.9	71.7	51.0
35	عمان	71.2	88.6	64.3	73.2	53.6
38	البحرين	70.3	91.3	60.1	76.3	47.3
42	السعودية	69.9	83.2	67.2	71.6	53.7
47	الاردن	66.2	85.3	59.8	55.4	58.9
50	الكويت	65.2	80.0	62.9	67.8	45.5
57	المغرب	63.0	74.6	42.9	73.1	60.0
62	تونس	60.3	74.5	54.1	58.8	49.7
68	الجزائر	58.9	66.8	57.3	54.7	54.2
77	مصر	56.0	65.2	54.2	45.9	55.8
105	السودان	42.8	35.2	48.2	53.9	35.7
111	اليمن	40.1	46.4	26.9	48.7	37.8
113	سوريا	36.3	32.0	26.6	50.8	38.4
متوسط مؤشر الأمن الغذائي العربي		60.56	71.31	55.09	63.09	49.77
متوسط مؤشر الأمن الغذائي العالمي		62.16	69.0	57.8	65.9	54.1

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاستعانة بـــ Economist_Impact

اولا:القدرة على تحمل التكاليف (AFFORDABILITY): طبقا Economist_Impact يتم قياس القدرة على تحمل التكاليف عن طريق عدة مؤشرات و المتمثلة في :

- **التغير في متوسط تكاليف الغذاء :** وهو مقياس للتغير في متوسط تكاليف الغذاء، كما هو موضح من خلال مؤشر أسعار المستهلك للأغذية الذي يتتبع التغيرات في سعر متوسط سلة السلع الغذائية منذ عام 2015، و تنقط من 0 الى 100 ثم نأخذ 23.85% من قيمة النقطة.
- **نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي:** وهو مقاس للنسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت 3.20 دولار في اليوم وفقًا لتعادل القوة الشرائية لعام 2011 و تنقط من 0 الى 100 ثم نأخذ 19.23% من قيمة النقطة.
- **مؤشر الدخل المعدل لعدم المساواة: وهو** مقياس الدخل الفردي (نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية لعام 2011) تم تعديله ليناسب مستويات عدم المساواة و تنقط من 0 الى 100 ثم نأخذ 16.92% من قيمة النقطة.
- **التجارة الزراعية:** وهو يجمع بين مقياس متوسط تعريفة الدولة الأكثر رعاية المطبقة على جميع الواردات الزراعية و مقياس الحرية التجارية و تنقط من 0 الى 100 ثم نأخذ 19.23% من قيمة النقطة.
- **برامج شبكة الأمان الغذائي:** وهو مقياس لوجود برامج شبكة الأمان الغذائي في البلاد وعلى قدرتها للوصول إلى السكان الذين يحتاجون إلى الدعم، وعلى تمتع برامج شبكة الأمان الغذائي بتغطية وطنية وتشمل مجموعة واسعة من الخدمات، وكذا على التأكد بأن برنامج الامان الغذائي يحضى بالتمويل الكافي، بالاضافة بأنه مقياس على قدرة الحكومة على ادارة برنامج الأمان و عدم اعتمادها على الدعم الخارجي، و تنقط من 0 الى 100 ثم نأخذ 20.77% من قيمة النقطة.

الجدول رقم: 12 مؤشرات القدرة على تحمل تكاليف الغذاء في الوطن العربي عام 2022

التعيين	المتوسط العربي	المتوسط العالمي
القدرة على تحمل التكاليف	71.31	69
التغير في متوسط تكاليف الغذاء	69.29	70.70
نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي	85.85	76.60
مؤشر الدخل المعدل لعدم المساواة	57.29	55.50
التجارة الزراعية	62.24	67.60
برامج شبكة الأمان الغذائي	77.27	72.40

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاستعانة بـــ Economist_Impact

من خلال البيانات المتحصل عليها من موقع Economist_Impact فان متوسط مؤشر القدرة على تحمل التكاليف للدول العربية لسنة 2022 يفوق المتوسط العالمي بمقدار 2.31 واعلى نقطة لمؤشر القدرة على تحمل التكاليف على المستوى العربي تملكه البحرين 91.3 بينما أقل نقطة فهي من نصيب كل من سوريا و السودان و اليمن على التوالي بـــ 32 و 35.2 و 46.4 بسبب الظروف الامنية و الحروب القائمة.والشكل رقم 15 يوضح ذلك.

الشكل رقم: 15 القدرة على تحمل تكاليف الغذاء للدول العربية سنة 2022

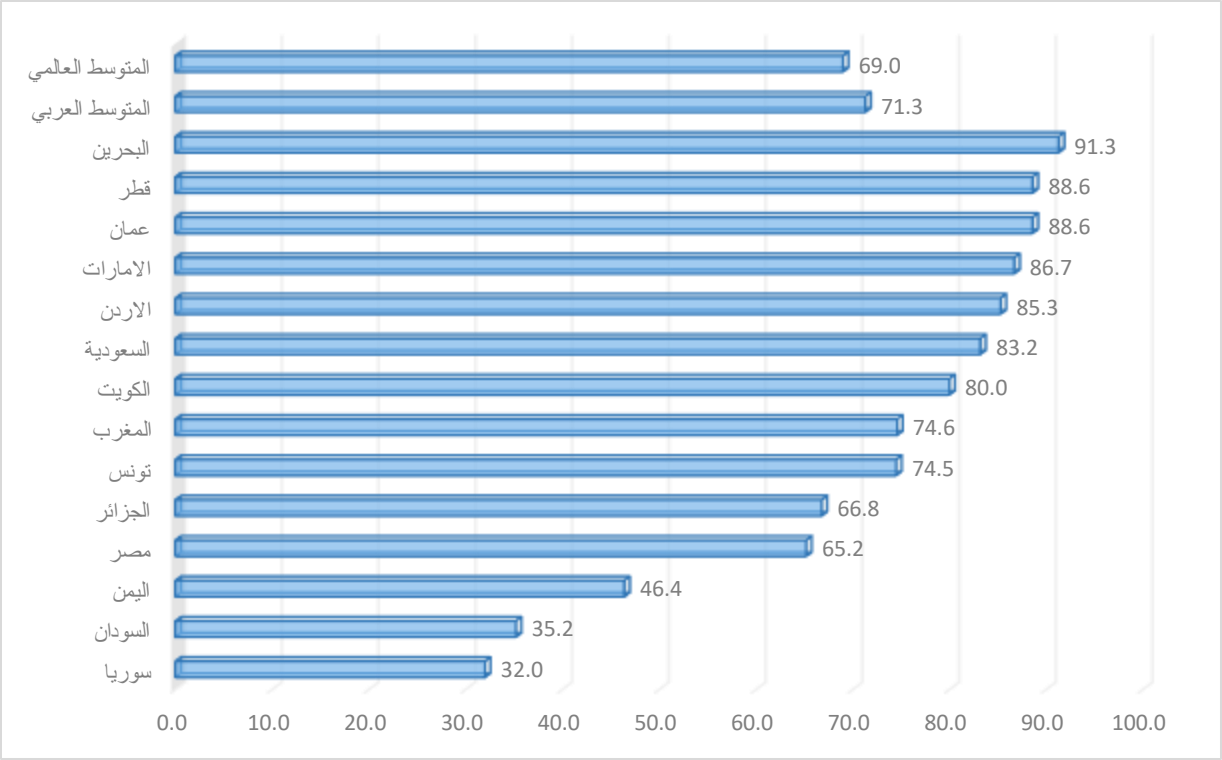

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاستعانة بـــ Economist_Impact

ثانيا مؤشر وفرة الغذاء (AVAILABILITY): حسب Economist_Impact يقاس هذا المؤشر عن طريق مجموعة من المؤشرات

- **الوصول إلى المدخلات الزراعية:** هو مؤشر مركب يقيس الموارد والمدخلات للمزارعين وتنقط من 0 الى 100 نقطة و نأخذ 11.71% من قيمة النقطة.
- **كفاية المعروض من الغذاء: هو** مؤشر مركب يقيس مدى توفر الغذاء فهو مقياس لكفاية الأغذية المتاحة للاستهلاك البشري كنسبة مئوية من متوسط الاحتياجات من الطاقة الغذائية، وكذا مستويات المعونة الغذائية و هذا المؤشر يتدرج من 0 الى 100 نقطة ونأخذ 11.71% من قيمة النقطة.

- **البحث والتطوير الزراعي:** وهو مؤشر مركب يقيس الانفاق الحكومي على البحث والتطوير الزراعي، القدرة على الوصول إلى التكنولوجيا الزراعية والتعليم والموارد و وجود اطار سياسي من طرف الدولة لتسهيل تطوير التكنولوجيا الزراعية المبتكرة وتنقط من 0 الى 100 ونأخذ 11.71% من قيمة النقطة.
- **البنية التحتية للمزروعات:** وهو مؤشر مركب يقيس القدرة على تخزين المحاصيل و قياس نسبة المساحة الزراعية المزروعة والمجهزة للري و هذا المؤشر يتدرج من 0 الى 100 نقطة ونأخذ 09.01% من قيمة النقطة.
- **البنية التحتية لسلسلة التوريد: هو** مؤشر مركب يقيس القدرة على نقل المحاصيل إلى الأسواق فهو يقيس اداء النقل والخدمات اللوجستية على المستوى الوطني، وكذا نوعية البنية التحتية للطرق الوطني و الموانئ و الموانئ الجوية والسكك الحديدية ويتدرج تنقيط هذا المؤشر من 0 الى 100 ونأخذ 09.91% من قيمة النقطة.
- **تقلب الانتاج الغذائي:** هو مقياس للتقلبات في الإنتاج الزراعي، كما يتضح من الانحراف المعياري في معدلات نمو إنتاج الحبوب والخضروات خلال فترة الخمس سنوات الأخيرة و يتم تنقيطه أيضا من 0 الى 100 ونأخذ 11.26% من قيمة النقطة.
- **فقدان الغذاء: فهو مؤشر يقيس** إجمالي النفايات كنسبة مئوية من إجمالي العرض المحلي ويتدرج تنقيطه من 0 الى 100 ونأخذ 11.26% من قيمة النقطة.
- **العوائق السياسية والاجتماعية** : هو مؤشر مركب يقيس العوائق السياسية والاجتماعية التي تحول دون الوصول فهو عبارة عن تقييم لمخاطر النزاع المسلح، عدم الاستقرار السياسي و مخاطر الفساد و يتدرج تنقيطه من 0 الى 100 ونأخذ 10.82% من قيمة النقطة.
- **التزامات سياسة الأمن الغذائي:** وهو مؤشر مركب يقيس التزامات و السياسات للوصول للأمن الغذائي فهو تقييم لوجدود استراتيجية للامن الغذائي في البلاد و مسؤولية الحكومة عن الأمن الغذائي ويتم تنقيطه من 0 الى 100 ونأخذ 12.61% من قيمة النقطة.

الجدول رقم: 13 مؤشر وفرة الغذاء للدول العربية 2022

التعيين	المتوسط العربي	المتوسط العالمي
وفرة الغذاء	**71.31**	**69**
الوصول إلى المدخلات الزراعية	49.62	57.60
كفاية المعروض من الغذاء	67.02	61.90
البحث والتطوير الزراعي	42.76	47.10
البنية التحتية للمزروعات	57.54	55.70
البنية التحتية لسلسلة التوريد	49.53	47.80
تقلب الانتاج الغذائي	58.04	68.70
فقدان الغذاء	78.65	75.50
العوائق السياسية والاجتماعية	50.68	58.70
التزامات سياسة الأمن الغذائي	43.21	47.10

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاستعانة بـــ Economist_Impact

هذا المؤشر له علاقة طردية مع مؤشر القدرة على تحمل التكاليف حيث أن هذا الاخير لا يكون ذا قيمة في ظل عدم توفر الغذاء أو صعوبة الوصول إليها، و حسب Economist_Impact فان متوسط وفرة الغذاء العربي لسنة 2022 يقل على المتوسط العالمي بمقدار 2.71 نقطة ويعود تدني المتوسط العربي لوفرة الغذاء الى التراع المسلح في بعض الدول (سوريا، اليمن، السودان) و التداني الكبير في البحث والتطوير الزراعي وهو موضح في الجدول رقم 12 وتأتي الامارات في صدارة الدول العربية من حيث وفرة الغذاء وفي المرتبة الاخيرة كل من سوريا و اليمن على التوالي بنقطة تقدر 26.6 و 26.9 و هو موضح في الشكل رقم 16

الشكل رقم: 16 وفرة الغذاء للدول العربية سنة 2022

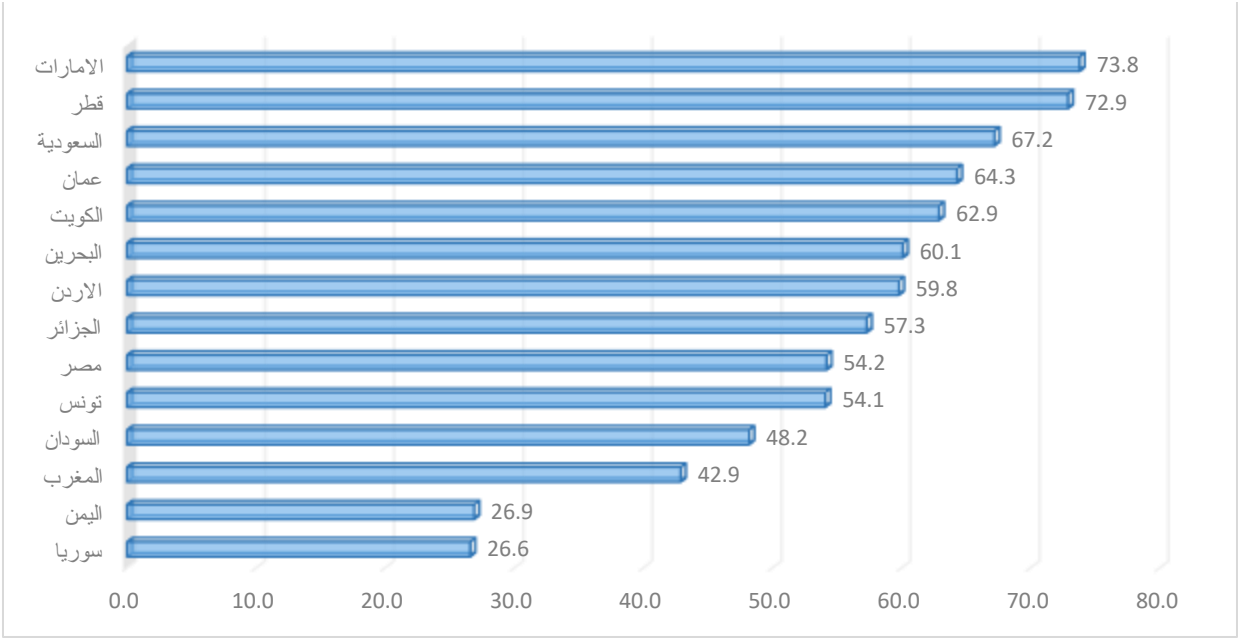

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاستعانة بـــ Economist_Impact

ثالثا : جودة وسلامة الغذاء: حسب Economist_Impact هو عبارة عن مؤشر يتم قياسه بناء على خمسة مؤشرات فرعية وهي على النحو التالي

- **التنوع الغذائي**: وهو مؤشر مركب يقيس التنوع الغذائي عن طريق قياس حصة الأطعمة غير النشوية (جميع الأطعمة بخلاف الحبوب والجذور والدرنات) في إجمالي استهلاك الطاقة الغذائية، وكذا قياس حصة السكريات [السكر (المعادل الخام)، والمحليات الأخرى، والعسل، وبنجر السكر، وقصب السكر، والسكر غير الطارد] في إجمالي استهلاك الطاقة الغذائية ويتدرج تنقيطه من 0 الى 100 ونأخذ 19.50% من قيمة النقطة.
- **المعايير الغذائية: هو** مؤشر مركب يقيس التزام الحكومة بزيادة المعايير الغذائية، ويتم تنقيط هذا المؤشر من 0 الى 100 ونأخذ 20.33% من قيمة النقطة.
- **توفر المغذيات الدقيقة: هو** مؤشر مركب يقيس مدى توفر المغذيات الدقيقة في الإمدادات الغذائية عن طريق توفر الغذاء على الفتيامين أ وكذا معدن الحديد و الزنك ويتدرج تنقيط هذا المؤشر من 0 الى 100 ونأخذ 19.51% من قيمة النقطة.
- **وجود البروتين**: مقياس لكمية البروتين عالي الجودة في النظام الغذائي باستخدام منهجية درجة الأحماض الأمينية المصححة لهضم البروتين (PDCAAS). تقوم منهجية PDCAAS بتقييم وجود تسعة أحماض أمينية أساسية في النظام الغذائي الوطني المتوسط. تتضمن مدخلات هذا الحساب ما يلي: صورة الأحماض

الأمينية وقيمة هضم البروتين ومتوسط الكمية (بالجرام) المستهلكة لكل عنصر غذائي والتي تساهم بحد أدنى 2% من إجمالي استهلاك البروتين ويتم تنقيطه من 0 الى 100 ونأخذ 20.33% من قيمة النقطة.

- **سلامة الغذاء:** مؤشر مركب يقيس البيئة التمكينية لسلامة الأغذية ويتدرج تنقيطه من 0 الى 100 ونأخذ 20.33% من قيمة النقطة.

الجدول رقم: 14 سلامة وجودة الغذاء في الوطن العربي عام 2022

التعيين	المتوسط العربي	المتوسط العالمي
جودة وسلامة الغذاء	63.09	65.90
التنوع الغذائي	47.58	52.50
المعايير الغذائية	56.71	63.70
توفر المغذيات الدقيقة	67.74	67.80
وجود البروتين	66.16	68.50
سلامة الغذاء	76.66	76.40

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاستعانة بـــ Economist_Impact

حسب Economist_Impact فان متوسط مؤشر سلامة الغذاء على المستوى العربي لسنة 2022 يقل ب 2.81 نقطة عن المتوسط العالمي ويعود ذلك الى تذني قيمة التنوع الغذائي و المعايير الغذائية و كذلك زجود البروتين عن المتوسط العالمي كما هو موضح بالجدول رقم 13.

وبالنسبة لهذا المؤشر فان الامارات كذلك تحتل صدارة الدول بنقطة تبلغ 81.30 بينما يأتي في ذيل الترتيب كل من مصر و اليمن على التوالي بنقطة تبلغ 45.90 و 48.70 و الملاحظ ايضا أن دول الخليج يفوق بها هذا المؤشر المتوسط العالمي كما هو موضح بالشكل رقم 17.

الشكل رقم: 17 سلامة وجودة الغذاء في الوطن العربي عام 2022

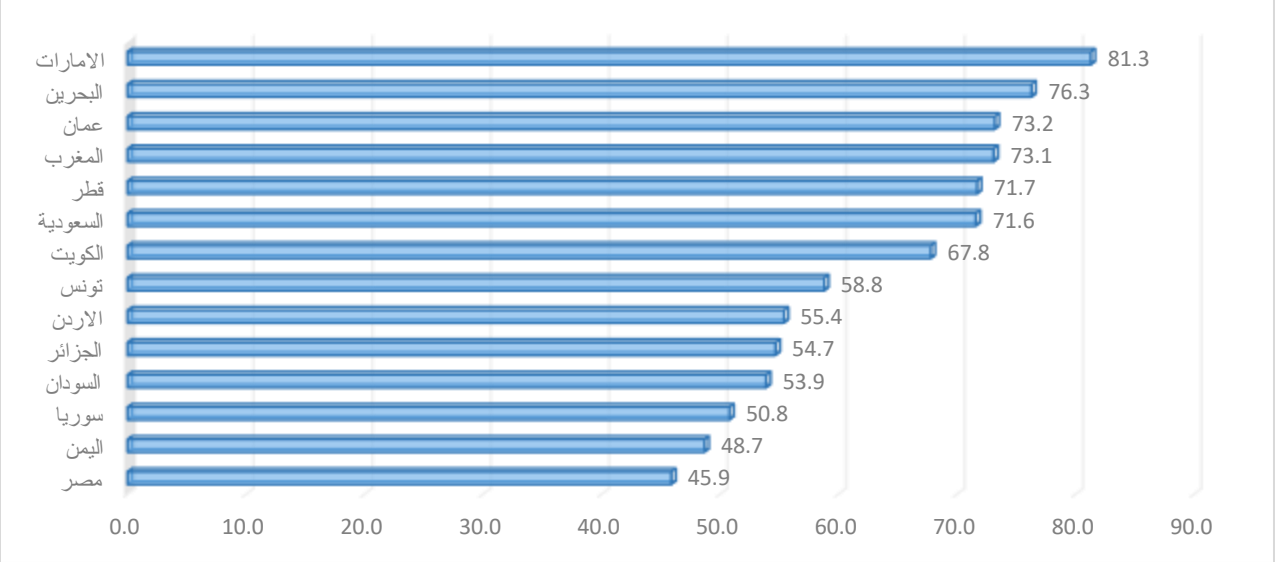

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاستعانة بـــ Economist_Impact

رابعا: الاستدامة والاستقرار: حسب Economist_Impact هو مؤشر مركب يقيس مدى استقرار و استدامة الغذاء و هو عبارة عن مجموعة من المؤشرات على النحو التالي:

- **التعرض**: هو مؤشر مركب يقيس اثار التعرض لتغيرات المناخ كارتفاع درجة الحرارة والجفاف و الفيضانات و كذا ارتفاع مستوى سطح البحر ويتدرج تنقيطه من 0 الى 100 ونأخذ 17.00% من قيمة النقطة.
- **الماء**: وهو مؤشر مركب يقيس مخاطر المياه الزراعية من حيث الكمية والنوعية بحيث يقيس نسبة إجمالي سحب المياه السنوي إلى إجمالي الإمدادات السنوية المتجددة المتاحة من ناحية الكمية ومن ناحية النوعية يقيس خطر تلوث المياه ويتم تنقيطه من 0 الى 100 ونأخذ 16.50% من قيمة النقطة.
- **الأرض**: هو مؤشر مركب يقيس صحة الأراضي، وكيف يمكن أن يؤثر تدهور الأراضي على الزراعة ويتم تنقيطه ايضا من 0 الى 100 ونسته المرجحة هي 16.50% من قيمة النقطة.
- **المحيطات و الأنهار و البحيرات**: مؤشر مركب يقيس صحة المسطحات المائية ، وهي مصدر مهم للبروتين للعديد من السكان ويتدرج تنقيطه من 0 الى 100 ونسته المرجحة هي 15.50% من قيمة النقطة.
- **التزام السياسي بالاستقرار و الاستدامة**: وهو مؤشر مركب يقيس مدى قيام البلدان بإنشاء أنظمة واعتماد ممارسات لإدارة المخاطر التي يشكلها التعرض للقطاع الزراعي ويتم تنقيطه ايضا من 0 الى 100 ونسته المرجحة هي 19.00% من قيمة النقطة.

- **إدارة المخاطر و الكوارث:** هو مؤشر يقيس القدرة على ادارة الكوارث والمخاطر كالاصابة بالامراض و الأفات وتنقط من 0 الى 100 ونسته المرجحة هي 15.50% من قيمة النقطة.

الجدول رقم: 15 استقرار و استدامة الغذاء في الوطن العربي عام 2022

التعيين	المتوسط العربي	المتوسط العالمي
استقرار و استدامة الغذاء	49.77	54.10
التعرض	68.41	67.91
الماء	31.39	41.20
الارض	61.34	61.30
المحيطات و الانهار و البحيرات	54.29	41.50
التزام السياسي بالاستقرار و الاستدامة	36.11	55.80
إدارة المخاطر و الكوارث	48.84	55.70

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاستعانة بـــ Economist_Impact

تبعا للمعلومات المستقاة من Economist_Impact فان متوسط مؤشر استقرارو استدامة الغذاء العربي يقل عن المتوسط العالمي 4.33 نقطة وذلك بسبب الى الجفاف الذي يضرب المنطقة العربية ، ما أدى الى عدم تجديد المياه المستعملة بالإضافة الى ضعف البرامج المسطرة لادارة المخاطر والكوارث وعدم القدرة على مواجهة هذه المخاطر والكوارث انظر الجدول رقم 15.

وتأتي المغرب في صدارة الدول العربية في مؤشر الاستدامة و استقرار الغذاء بقيمة تقدر بـــ 60 نقطة كما نجد تقارب في قيم هذا المؤشر للدول العربية باستثناء سوريا اليمن و السودان و التي كانت قيم مؤشر الاستقرار و استدامة الغذاء على التوالي 38.4 و 37.8 و 35.8 حيث أن التدني الكبير في المؤشرات السابقة يؤدي حتما الى تدني هذا المؤشر كما هو موضح في الشكل رقم 18.

الشكل رقم: 18 مؤشر استقرار و استدامة الغذاء للدول العربية لسنة 2022

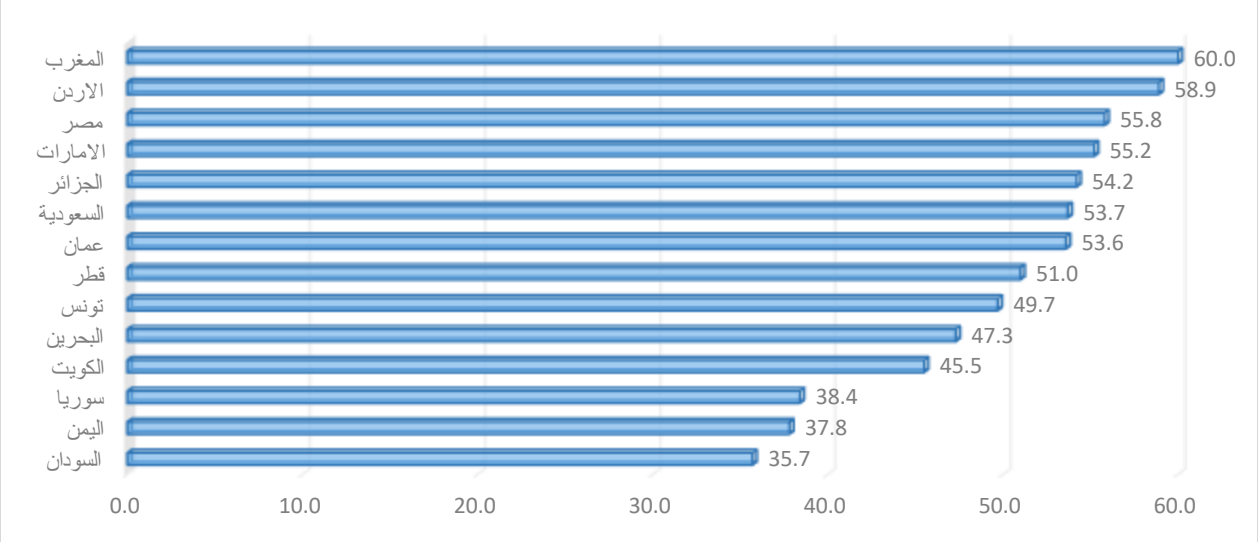

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاستعانة بـــ Economist_Impact

حسب Economist_Impact فان خلال الفترة الممتدة من 2012 الى 2017 نلاحظ ارتفاع في قيمة مؤشر الامن الغذائي العربي ولكن بزيادة أقل من زيادة مؤشر الامن الغذائي العالمي حيث أن تغير مؤشر الامن الغذائي العربي بين متوسط الفترة 2012 و 2017 وسنة 2017 هو 2.46 % بينما نسبة التغير في مؤشر الامن الغذائي العالمي لنفس الفترة هو 3.30% بينما بمقارنة الفترة الممتدة بين متوسط الفترة 2018 و2022 و سنة 2022 لاحظنا تراجع كبير في نسبة الزيادة في مؤشر الامن الغذائي العربي حيث اصبحت الزيادة بنسبة 0.17% خلال هذه الفترة ويعود ذلك بسبب جائحة كورنا بالاضافة الى ذلك نلاحظ انخفاظ في مؤشر الامن الغذائي العربي في سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 و ذلك بسبب تداعيات الحرب الروسية الاكرانية وزيادة اسعار المواد الزراعية و الغذائية الرئيسية انظر الشكل 19.

الشكل رقم: 19 تطور مؤشر الأمن الغذائي العربي و العالمي خلال الفترة الممتدة من 2012 الى 2022

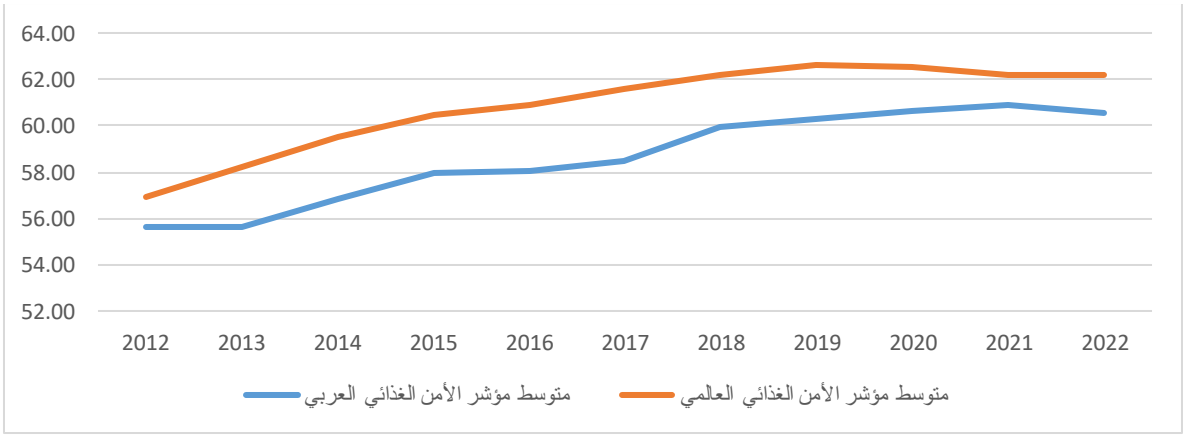

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاستعانة بـــ Economist_Impact

المبحث الثاني: تأثير التجارة العربية البينية على الأمن الغذائي.

ان الهدف من التجارة الخارجية بين الدول هو النهوض باقتصاد تلك الدول من جهة وتلبية الحاجات من جهة أخرى والوصول لتحقق الأمن الغذائي ، والدول العربية لها مقومات تسمح لها ببناء تكامل اقتصادي و الوصول لتجارة بينية تسمح لها بتعزيز الامن الغذائي و القضاء على التبعية الاجنبية .

المطلب الأول: مقومات التجارة العربية البينية.

أولا: الاتفاقيات العربية متعددة الأطراف

حيث تهدف تلك الاتفاقيات الى دعم مزيد من التعاون البيني بين مجموعة الدول العربية وفيما يلي أهم هذه الاتفاقيات:

1- **اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية** عام 1953 تعد هذه الاتفاقية المحاولة الأولى في مجال التعاون العربي المشترك بشأن تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها، وقد وافق مجلس الجامعة عليها في 07/09/ 1953 ودخلت حيز التنفيذ في 12/ 12/ 1953 وقد نصت المادة الأولى من الاتفاقية على قيام تعاون اقتصادي بين الدول العربية عن طريق تسهيل التبادل التجاري محصلة هذه الاتفاقية أنها تقلصت كثيرا على الرغم من التعديلات حتى بقيت ثلاث (3) دول فقط عند التعديل الرابع هي العراق، الكويت، ومصر، وقد توقف العمل بهذه الاتفاقية عمليا بعد تطبيق قرار إنشاء السوق العربية المشتركة وقد تضمنت ما يلي : (هناء شداد محمد و اخرون، 2023، صفحة 13)

- إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية بهذه الاتفاقية من رسوم الاستيراد الجمركية على ان يكون منشؤها احد بلدان الأطراف المتعاقدة
- معاملة المنتجات الزراعية العربية، التي يكون منشؤها أحد البلدان الأطراف المتعاقدة بهذه الاتفاقية معاملة تفضيلية فيما يتعلق برسوم الاستيراد الجمركية عن طريق إخضاعها لتعريفة جمركية مخفضة بنسبة 25% من التعريفة العادية المطبقة في البلد العربي المستورد.
- عدم إخضاع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية المنتجة في بلد أحد الاطراف المتعاقدة والمستوردة من بلد طرف آخر إلى رسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة أو على مواردها الأولية في البلد المستورد.
- تعامل البلاد العربية فيما بينها من حيث إجازات الاستيراد والتصدير، على أساس المعاملة التفضيلية.
- تعهد الاطراف المتعاقدة بتسهيل حركة الترانزيت عبر بلادها ، بعموم وسائل النقل.

2- **اتفاقية تسديد المدفوعات والمعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال:** حصلت الموافقة على هذه الاتفاقية عام 1953 وتم التوقيع عليها من قبل لبنان والأردن ومصر في عام 1953 والسعودية والعراق في عام 1954، ومن أبرز أهداف هذه الاتفاقية:

- تسهيل عمليات المدفوعات الخاصة بأسعار السلع والخدمات بين الدول الأعضاء.
- تقديم التسهيلات الممكنة لدول الأعضاء التي تعاني من عجز أو اختلال مؤقت في ميزان المدفوعات.
- تشجيع تبادل وانتقال رؤوس الأموال من خلال ضمان حكومات الدول الأعضاء عن طريق تقديم التسهيلات والإعفاءات من الضرائب وعدم وضع عراقيل أمام إعادتها إلى مواطنها الأصلية. (عبد الرزاق حمد حسين، 2011، صفحة 93)

3- **اتفاقية اتخاذ جدول موحد للتعريفة الجمركية عام 1956** قامت الدول العربية الموقعة على اتفاقية تسهيل التبادل التجارى باتخاذ قواعد مشتركة لتوحد الاصطلاحات الجمركية وتبويب التعريفة الجمركية لإيجاد أثر فعلى في تسهيل التبادل وتنظيم تجارة وتنظيم تجارة الترانزيت وعلى هذا الأساس فقد اعتمدت هذه الاتفاقية جدولا للتعريفة الجمركية الحق بها، وتعهدت الدول الموقعة على الاتفاقية والمصدقة لها تنظيم تعريفتها الجمركية طبقا لهذا الجدول كما كونت الاتفاقية لجنة جدول التعريفة الجمركية، وهذه مهمتها شرح المعلومات المتعلقة بتطبيق التعريفة الموحدة وتبليغها للأطراف المتعاقدة ودراسة قواعد تبنيد السلع وتقديم التوصيات بشأنها وشرح جدول التعريفة، وفض الخلافات الناشئة بين الاقطار المتعاقدة بشان تطبيق احكام هذه الاتفاقية. (هاجر خلالفة ، 2009، صفحة 14)

4- **اتفاقية الوحدة الاقتصادية لعام 1957:** تمت المصادقة على مشروع هذه الاتفاقية من قبل المجلس الاقتصادي العربي عام 1957 ، إلا أنها لم تقر من قبل الحكومات العربية و لم توضع قيد التنفيذ قبل عام 1964 ، وقد اشترك فيها كل من العراق وسوريا والأردن ومصر والكويت بعد انقضاء ثلاثة أشهر على إيداع وثائق التصديق ثم انضمت إلى الاتفاقية بعد ذلك ست (6) دول عربية هي (اليمن ، السودان ، الإمارات العربية المتحدة، الصومال وليبيا، وقد نصت المادة الأولى من هذه الاتفاقية على أن تقوم بين الدول الأعضاء وحدة اقتصادية كاملة بعد تحقيق أهدافها المتعددة المتركزة على الفكر التقليدي في التكامل الاقتصادي من خلال التأكيد على عملية تحرير التبادل التجاري وانتقال عناصر الإنتاج وفقا لقوانين السوق.

وتضمنت المادة الأولى ما يلى:

- حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الأموال.

- حرية تبادل السلع والمنتجات الوطنية.
- حرية الاقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافق والمطارات المدنية.

ولقد كانت الغاية من إقامة الوحدة تنظيم العلاقات الاقتصادية بين دول الجامعة وتحقيق الأزدهار لاقتصادها وحددت المادة الثانية وسائل تحقيق الوحدة بأن تعمل الأطراف على ما يلي:

- جعل بلادها منطقة جمركية واحدة تخضع لادارة موحدة وتوحيد التعريفة والتشريع والانظمة الجمركية المطبقة في كل منها.
- توحيد سياسة الاستيراد والتصدير والانظمة المتعلقة بها.
- توحيد انظمة النقل والترانزيت.
- عقد الاتفاقيات التجارية واتفاقيات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة.
- تنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية، وتوحيد التشريع الاقتصادي بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة في الزراعة والصناعة والمهن شروطا متكافئة.
- تنسيق تشريع العمل، والضمان الاجتماعي.
- تنسيق السياسات النقدية والمالية والانظمة المتعلقة بها في البلدان الاطراف المتعاقدة تمهيدا لتوحيد النقد فيها
- توحيد اساليب التصنيف والتبويب الاحصائية. اتخاذ أي إجراءات أخرى تلزم لتحقيق الاهداف المبينه في المادتين الأولى والثانية ولقد نصت الاتفاقية على ان تتم هذه الوحدة بصورة تدريجية، بحيث يتم انتقال بلدان الأطراف المتعاقدة الى ذلك الوضع بدون الإضرار بمصالحها الاساسية.

5- **السوق العربية المشتركة:** إن أهم القرارات الصادرة من المجلس الاقتصادي العربي ، تنفيذ الأحكام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، القرار (17) لعام 1964 والقاضي إنشاء السوق العربية المشتركة كمرحلة من مراحل تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية ، وقلد استهدف قرار إنشاء السوق تحرير السلع التي يتم التبادل بها بين الدول الأعضاء في السوق بخطوات تدريجية من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب وكذلك القيود الإدارية ، وعلى مراحل متتالية حتى تحرر في نهايتها التجارة من جميع الرسوم والقيود، إن السوق العربية المشتركة هي في الواقع عبارة عن منطقة تجارية حرة بين الدول الأعضاء ، وهي بذلك لا تتضمن توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي، إن محصلة عمل السوق العربية المشتركة لم يكن في مستوى الطموح وقد تعطلت أهدافه لعدة أسباب أبرزها ترك حرية العضو في إنشاء بعض السلع من الإعفاء الضريبي ، وعدم التنسيق

بين الخطط الاقتصادية لدول السوق ، وعلى الرغم من الانتباه الى بعض العوائق ومحاولة معالجتها في الأعوام 1970 و 1971 وإصدار القرارات الخاصة بضرورة التنسيق والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء ولكن تلق القرارات بقيت حبرا على ورق. (عبد الكريم جابر العيساوي، 2015، صفحة 39)

6- **اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981** في ظل النتائج المتواضعة لاتفاقية تسهيل التبادل التجاري والسوق العربية المشتركة، وتنفيذا لتوجيهات القمة الاقتصادية العربية في عمان تم إعادة النظر في الاتفاقيات العربية الجماعية القائمة وتطويرها ومن بين اتفاقية تسيير التبادل التجاري بين الدول العربية والتي أعدت وأقرت من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثلاثين بموجب القرار رقم (848) بتاريخ 1981/12/27، وقد امتلك واضع هذه الاتفاقية نظرة شمولية لتطوير التبادل التجاري بين الدول العربية وربطه بالتنمية الشاملة وتعزيز الطاقات الإنتاجية بين الدول العربية ، وهي بذلك تمثل تقدما مهما بالنسبة لاتفاقية عام 1953 وقرار السوق عام 1964.

ولقد اعتمدت هذه الاتفاقية مبدأ تحرير التبادل التجارى بين الدول العربية من الرسوم الجمركية والقيود المختلفة تحريرا كاملا لبعض السلع، وتدريجيا للبعض الآخر الذي يتم تحديده عن طريق التفاوض وكانت حصيلة بند الاعفاء في الاتفاقية ستة عشر سلعة إعفاء كاملا لبعض السلع والبحث في إعفاءات أخرى لاثنين وثلاثين سلعه اخرى. وكانت نتيجة تنفيذ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى على غير ما توقعت الدول فتم عقد اجتماع المجلس الاقتصادي في الرياض ووضع توصيات مختلفة وتمت صياغتها بالقرار 1030عام 1987 كبرنامج تنفيذي للاتفاقية المذكور تضمن التأكيد على تنفيذ الاتفاقيات الجماعية ذات العلاقة بالتبادل التجاري وهي: (هناء شداد محمد و اخرون، 2023، صفحة 16)

- اتفاقية تنظيم تجارة الترانزيت.
- الاتفاقية المتعلقة بالجدول الموحد بالتعريفة الجمركية.

ثانيا : الاتفاقيات الثنائية.

وهي الاتفاقات المعقودة بين بلدين ، وقد انتشر هذا الأسلوب في العلاقات الاقتصادية الدولية في سنوات ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ، وتم التراجع عن هذا الأسلوب في ظل سريان مفعول قوانين منظمة التجارة العالمية.

وقد لجأت إلى هذا الأسلوب الدول العربية التي تطبق على تجارتها الخارجية نظم الرقابة على الصادرات والواردات ونظم الرقابة على الصرف وانتشرت هذه الاتفاقيات خلال مدة السبعينات لعدة أسباب أهمها امتلاكها المرونة

ومراعاة الظروف الخاصة بين طرفي الاتفاقية على خلاف الاتفاقيات الجماعية التي يصعب فيها مراعاة أحد الأعضاء على حساب الأطراف المتعددة الأخرى. بعد تصحيح أسعار النفط عام 1973 وتراكم فوائض مالية لدى الدول العربية النفطية، تولدت رغبة لدى هذه الدول باللجوء إلى هذا النوع من الاتفاقيات بوصفها وسيلة لتنظيم علاقاتها الاقتصادية فيما بينها بسبب تشابه اقتصادياتها مما يجعل التعاون الاقتصادي يأخذ طابعا مميزا.

ومن الجدير بالذكر أن الدول العربية تربطها ببعضها أكثر من مئة اتفاقية تجارية ثنائية تعطي بعض الامتيازات والإعفاءات التجارية للسلع المتبادلة فيما بينها. (عبد الكريم جابر العيساوي، 2015، صفحة 41)

تتفاوت الاتفاقيات الثنائية العربية من حيث المزايا، والأفضليات التجارية والإعفاءات المتبادلة بين أطراف الاتفاقية ، ويمكن تقسيم الاتفاقيات الثنائية من حيث المزايا التجارية إلى خمس أنواع.

1- اتفاقية تشجيع التبادل التجاري دون إحداث تخفيض في الرسوم الجمركية ورقابة النقد ونظام التراخيص المطبقة في كل من البلدين طرفي الاتفاقية، وعادة ما يتفق الطرفان في مثل هذه الاتفاقيات على إبداء الرغبة في تشجيع التبادل التجارى وأن يسعى كل طرف لتحقيق ذلك في إطار النظام التجاري السائد في بلاده ، وتعتبر هذه الاتفاقيات وسيلة لإبداء حسن النوايا، ولذلك فهي عادة ما تكون تمهيدا لاتفاقية أخرى تحل محله .ومن أمثلتها الاتفاقية الموقعة بين مصر ولبنان في سبتمبر 1951 والاتفاقية الموقعة بين سوريا والأمارات في عام 1990.

2- اتفاقية تشجيع التبادل التجارى مع أحداث تخفيض، أو إزالة بعض أو كل أنواع القيود المفروضة على المبادلات التجارية بين البلدين طرفي الاتفاقية.

3- اتفاقية الدفع الثنائية والتي تنظم تسوية المفوعات بين الدولتين في الاتفاق ومن أمثلتها اتفاقية الدفع بين مصروالسعودية عام 1949.

4- الاتفاقيات التي تتم في إطار تحقيق تكامل اقتصادي بين البلدين ، وتعتبر الوحدة الاقتصادية بين مصر وسوريا في عام 1957 والتكامل المصرى السوداني عام 1982 والتكامل الليبي السوداني 1989 أمثلة لهذا النوع من الاتفاقيات ، وقد يأخذ التكامل الاقتصادى في هذه الحالة شكل إتحاد جمركى أو شكل المنطقة الحرة.

5- الاتفاقيات الثنائية التي تسعى لأحداث الاندماج أو الوحدة خاصة في الجانب النقدى ومثال ذلك الاتفاق المالي الذي أبرم بين مصر والسودان عام 1957.

ثالثا: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

في إطار تنمية التبادل التجاري بين البلدان العربية ، قرر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لجامعة الدول العربية في 22 من فيفري 1978 التحضير لاتفاقية تيسير المبادلات التجارية بين البلدان العربية ، تمت المصادقة على هذه الاتفاقية في 10 من فيفري 1981 بتونس تهدف هذه الاتفاقية إلى تحرير المبادلات التجارية بين مختلف الدول العربية و كذا تسهيل الخدمات المتعلقة بالتجارة أعاد المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لجامعة الدول العربية تفعيل هذه الاتفاقية بتاريخ 13 سبتمبر 1995 في اجتماع قمة رؤساء الدول العربية في جوان سنة 1996 ، تم التأكيد على تحقيق مشروع متمثل في البرنامج التنفيذي لوضع المنطقة العربية للتبادل الحر ابتدءا من جانفي 1998 تم تبني هذا المشروع في 1997، و كل دولة عربية ترغب في الدخول إلى هذه المنطقة ، وجب عليها المصادقة على اتفاقية تيسير و تنمية المبادلات التجارية بين البلدان العربية، و الالتزام رسميا بتطبيق برنامجها التنفيذي صادقت 19 دولة عربية على اتفاقية تسهيل المبادلات التجارية بين الدول العربية وتتمثل في : الجزائر، الأردن، سوريا، الإمارات العربية المتحدة ، البحرين ، تونس ، المملكة العربية السعودية، العراق ، سلطنة عمان ، قطر ، الكويت ، لبنان ، مصر ، المغرب ، اليمن ، موريتانيا ، فلسطين، السودان (الموقع الالكتروني لوزارة التجارة الجزائرية).

- **تطبق البرنامج التنفيذي:** تطبق البرنامج التنفيذي لمنطقة التبادل العربي الحرة 18 دولة هي : الجزائر، الاردن، سوريا، الإمارات العربية المتحدة ، البحرين ، تونس ، المملكة العربية السعودية، العراق ، سلطنة عمان ، قطر ، الكويت ، لبنان ، مصر ، المغرب ، اليمن، فلسطين، السودان .

2- أهداف برنامج منطقة التجارة الحرة العربية:

هناك مجموعة من الأهداف الخاصة ببرنامج المنطقة يمكن إيجازها فيما يلي:

- تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية الأعضاء، كما يتم تحديد السلع التي تدخل دائرة التبادل.
- التنسيق بين النظام والتشريعات، والسياسات التجارية، والنقدية، وإقامة شبكة معلومات موحدة من السلع ووضع خطوط عريضة للعلاقات.
- توحيد المواصفات والمقاييس للسلع والمنتجات المتبادلة.
- التنسيق ما بين المصارف العربية لتطوير خدماتها وتعزيز تعاونها.
- تشجيع الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال وإقامة المشاريع المشتركة.

- تعميق وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية فيما بين الدول العربية والأطراف وصولا إلى التكامل الاقتصادي فيما بينها.
- الاستفادة من المتغيرات في نظام التجارة العالمية.
- الحفاظ على المصالح الاقتصادية للدول العربية.
- وضع الأسس القيام تكتل اقتصادي عربي تكون له مكانة على الساحة الاقتصادية الدولية.

3- البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

بدأ تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في فبراير 1997، على أن تتحقق خلال 10 سنوات تم اختصارها إلى سبع سنوات تنتهي في بداية عام 2005، وفقا لمبدأ التحرر التدريجي مع مراعاة أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية، بحيث تتلاءم مع أحكام وقواعد منظمة التجارة العالمية.

وتتمثل أهم بنود البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في الآتي: (تواتي بن علي فاطمة، 2007، صفحة 139)

- يعتبر البرنامج التنفيذي إطاراً لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى لإقامة منطقة تجارة حرةعربية كبرى.
- تلتزم الدول الأطراف في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى باستكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات اعتباراً من 1998/01/01 حتى 2008.
- تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق البرنامج التنفيذى من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ، والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية، والرسوم والضرائب المحلية.
- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم وإجراءات معالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج التنفيذي. هـــ - تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل بنسب سنوية مقدارها 10% سنويا.
- يجوز لأى دولتين عربيتين أو أكثر من أطراف الاتفاقية فيما بينها تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج.
- يتم تحرير كافة السلع المتبادلة بين الدول الأطراف وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي الذي يطبق بدءاً من تاريخ 1998/01/01 وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل

بنسب سنوية متساوية، مع توفر قواعد المنشأ التي يقررها المجلس الاقتصادي العربي للسلع الخاضعة، على أن يتم التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتاريخ 2007/12/31، ويمكن باتفاق الدول الأطراف أثناء تنفيذ البرنامج التحرير الفورى لأي سلعة.

- تحديد مواسم الإنتاج الرزنامة الزراعية للسلع الزراعية التي لا تتمتع فيها هذه السلع بالإعفاءات والتخفيضات من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، وينتهى العمل بهذا التحديد في موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج.
- تحدد الدول العربية السلع الزراعية التي ترغب في أدراجها ضمن الرزنامة الزراعية ، وترفع الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاطلاع عليها.
- تبادل المعلومات والبيانات والاجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجارى بما يكفل حسن تنفيذ الاتفاقية والبرنامج التنفيذي لها .
- تمنح الدول العربية الأقل نموا معاملة تفضيلية، على أن تتقدم هذه الدول بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة الزمنية وموافقة المجلس عليها.

4- أهم المعوقات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

- عدم توحيد المواصفات القياسية بين الدول العربية.
- تحصيل رسوم خدمات دون خدمة مقابلة مما يمثل عائقا كبيرا أمام مسار التجارة البينية. ج إتباع بعض الدول سياسات حمائية وتقييد كمي ونوعي عن طريق فرض قيود فنية متمثلة في أذون الاستيراد
- فرض بعض الدول رسوم وضرائب ذات اثر مماثل تحت مسميات مختلفة مثل رسوم استهلاك وغيره .
- تباين واختلاف النظم الاقتصادية والمالية وخاصة على المستوى التشريعي والتنظيمي والاداري والمؤسسي.
- لجوء بعض الدول الاعضاء الى تخطيط عمليات الاستيراد من الخارج وفقا لموازناتها النقدية وكمية المتاح من النقد الاجنبي، مما يشكل عائقا امام تنفيذ الاتفاقية.
- ضعف القدرة التنافسية للسلع العربية مقارنة مع الواردات المماثلة من الدول الأخرى من حيث السعروالجودة.

- حيث ان العديد من الدول العربية الأعضاء في المنطقة داخله في اتفاقيات تجارية دولية وخاصة اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وبالتالي فان تدفق السلع الاجنبية الى الاسواق العربية الى جانب السلع العربية يحد من التجارة البيئية العربية ويشكل عائقا امام تنفيذ الاتفاقية.
- تشابه الهياكل الاقتصادية، والانتاجية والاجتماعية في الدول العربية ؛ مما أدى إلى تشابه في الصناعات التصديرية ، بالاضافة الى ارتفاع أسعارها التصديرية مقارنة مع ما يستورد من مختلف دول العالم.
- نقص المعلومات الاقتصادية والتجارية ذات العلاقة بالاسواق العربية واهمها الخدمات الجمركية والتخزين والنقل والترانزيت والخدمات المصرفية والتأمين والاستشارات ، كذلك هناك نقصا في المعلومات المتعلقة بالاسواق والسلع المختلفة وانماط الاستهلاك والمواصفات والمقاييس والنوعية والجودة
- لم تشمل الاتفاقية مجالات التعاون التكنولوجي والبحث العلمي، وتنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية، وكنا حماية حقوق الملكية الفكرية. (هناء شداد محمد و اخرون، 2023، الصفحات 24-25)

رابعا التكتلات الاقتصادية العربية: نذكر منها :

- **مجلس التعاون الخليجي:** تم الاتفاق على إنشاء مجلس التعاون لدى الخليج العربي في فيفري سنة 1981 م، وكان ذلك مؤتمر ضم وزراء خارجية دول المجلس ، وفي 25 ماي 1981 وقع قادة ستة (6) دول للخليج العربي هي: الإمارات البحرين ، المملكة العربية السعودية سلطنة عمان، قطر، الكويت على النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ولقد أجملت المادة الرابعة (04) من النظام الأساسي أهداف المجلس كما يلي: (صفوت عبد السلام عوض الله، 2005، صفحة 17)

1 - تحقيق اكبر قدر من التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين للوصول إلى أهداف اقتصادية واجتماعية وأمنية مشتركة. وبصفة عامة يمكن تقسيم مجالات نشاط مجلس التعاون الخليجي إلى ثلاث أقسام رئيسة: (هناء شداد محمد و اخرون، 2023، صفحة 20)

أ- المجال الأمني: عقدت عدد من الاتفاقيات الأمنية بين دول المجلس.

ب - المجال الدفاعي حيث تم الاتفاق على إنشاء قوة خليجية موحدة تحمل اسم "درع الجزيرة" وتقوم بدورقوة الانتشار السريع.

ت - المجال الاقتصادي : تم موافقة دول المجلس في 1981/11/11 على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والتي تعتبر محورا للتعاون الاقتصادي بين دول المجلس .

2- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها.

3- كذلك وضع أنظمة متماثلة في جميع الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات والشؤون التعليمية والثقافية والشؤون الاجتماعية والصحية والشؤون الإعلامية والسياحية و وكذلك الشؤون الإدارية. جاءت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والتي وقعت في نوفمبر 1981 لتحدد المنهاج الذي يتبعه المجلس في مختلف الجوانب الاقتصادية والتنسيق الإنمائي والتعاون الفني والتنسيق البترولي والصناعي والزراعي ودعم المشروعات المشتركة والنقل والمواصلات وغيرها من المجالات، كما أنه تطبيق بعض مواد هذه الاتفاقية اعتبارا من شهر مارس سنة 1983، بالإضافة الى ذلك كانت هناك جهودا لتحقيق وتعميق المواطنة وكذلك تحقيق المساواة بين مواطني الدول الأعضاء ، ولتطوير البنى الأساسية وتحقيق تشابكها كما أن مجلس التعاون لدول الخليج العربي يضم مجموعة من الأجهزة والتي ساعدت على تحقيق بعض الأهداف وهي : (صفوت عبد السلام عوض الله، 2005، صفحة 21)

- **المجلس الأعلى** وهو السلطة العليا المكلفة بوضع السياسة العليا للمجلس، ويتكون من ملوك وأمراء الدول.
- **المجلس الوزاري** ويتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء، ويعد الجهاز التنفيذي للمجلس والمحرك لتطوير التعاون التنسيقي.
- **الأمانة العامة:** وتمثل الجهاز التنفيذي المسؤول عن تنفيذ ومتابعة أحكام الاتفاقية المنشئة للمجلس والقرارات التي يصدرها المجلس الأعلى.
- **هيئة تسوية المنازعات** ويتم تشكيل هذه الهيئة من طرف المجلس الأعلى ومن عدد مناسب من مواطني الدول الأعضاء غير الأطراف في التراع، وتختص فيما يحيله إيها المجلس الأعلى من منازعات في حالة نشوء خلاف حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي.

و الى جانب هذه الأجهزة التي ذكرت سابقا هناك لجان قطاعية من الوزراء وكذا المختصين تعمل مع الأمانة العامة وهي على النحو التالي: (صفوت عبد السلام عوض الله، 2005، صفحة 22)

- لجنة التخطيط الاقتصادي.
- لجنة التعاون المالي والاقتصادي والتجاري .
- لجنة التعاون الصناعي.
- لجنة النفط.
- لجنة الخدمات الاجتماعية والاقتصادية.

- **اتحاد المغرب العربي:** كانت معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي بمدينة مراكش المغربية، وكان ذلك في 17 فيفري 1989 من طرف من ليبيا تونس الجزائر المغرب موريتانيا وفي 1990/07/23 بزرالدة الجزائرية التقى قادة الدول الخمسة في قمة عربية كانت نتيجتها تبني إستراتيجية مشتركة لتنمية اقتصادية تضع القواعد لتكامل اقتصادي حقيقي.

ويكون ذلك عبر ثلاث مراحل وهي على النحو التالي : (محمد عباس محرزي، 2005، صفحة 46)

1- المرحلة الأولى (1992- 1995) ويكون في هذه المرحلة يتم إنشاء منطقة تبادل حر بالإعفاء من الحقوق الجمركية وكذلك الإلغاء التدريجي.

2- المرحلة الثانية (1996- 1999) في هذه المرحلة يتم إنشاء اتحاد جمركي يتم من خلاله وضع تعريفة خارجية مشتركة.

3- المرحلة الثالثة تبدأ من سنة (2000) : يكون فيها تأسيس اتحاد اقتصادي بالإضافة إلى هذا انه تم في نفس الإطار إبرام معاهدة متعلقة بتبادل المنتجات الفلاحية ومعاهدة أخرى تتعلق بالأوجه التجارية والتعريفية ، وامتدادا لمعاهدة مراكش المغربية تم إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية للتبادل الحر بين الدول المغاربية ويتكون الإطار المؤسسي لاتحاد المغرب العربي كما يلي : (عاشور عبد الكريم، 2012، صفحة 8)

مجلس الرئاسة ويتألف هذا المجلس من رؤساء الدول الأعضاء.

-اجتماع الوزراء الأول: أو من يحل محلهم ويعقد عند الضرورة.

-مجلس وزراء الخارجية ويتولى هذا المجلس بالتحضير لدورات مجلس الرئاسة..

-لجنة متابعة قضايا الاتحاد: تضم هذه اللجنة عضوا واحدا لكل دولة من المختصين بشؤون الاتحاد.

-لجان وزارية متخصصة: يقوم بإنشائها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها.

-الأمانة العامة للاتحاد: وهي تتكون من ممثل واحد لكل دولة.

-مجلس شورى الاتحاد: ويتألف هذا المجلس من عشرة (10) أعضاء عن كل دولة.

ويتفق الكثيرون أن الإطار المؤسسي للمغرب العربي يعد مناسبا لتفعيل التكامل الاقتصادي بين هذه الدول بحيث أن تفعيله يحتاج إلى إزالة العراقيل التالية:

- اشتراط قاعدة الإجماع لتطبيق قراراته.
- إيجاد نظرة موضوعية عقلانية لإلغاء التداخل السياسي بالاقتصاد.
- الارتجال وعدم وضوح الأولويات.

- سوء اختيار قيادات العمل المشترك.
- تغليب الشعوبي على القومي ، وتجاهل المصلحة العليا المشتركة.
- تغليب النظرة القطرية عند اقتراح توطين المشروعات على حساب الجدوى الاقتصادية والمزايا النسبية.
- طغيان الهاجس السياسي والأمني، دعم النظرة الفطرية، والادعاء بالسيادة.

المطلب الثاني: التجارة العربية البينية في الميدان الزراعي و السلع الغذائية الرئيسية.

قبل التطرق الى التجارة البنية العربية للمواد الغذائية الرئيسية ارتأينا أن نتطرق أولا للتجارة العربية حيث حسب البيانات المتحصل عليها من المنظمة العربية للتنمية الزراعية لاحظنا زيادة الصادرات الغذائية الرئيسية بنسبة 6.29% لترتفع من 18.61 مليار دولار الى 19.78 مليار دولار مقابل ارتفاع الواردات الغذائية الرئيسية بنسبة 7% كما لاحظنا ارتفاع الصادرات و الواردات للتجارة العربية البينية من المواد الغذائية على التوالي بنسبة 7.54% و 4.42% انظر الجدول رقم 16

الجدول رقم 16 يمثل تطور التجارة العربية و التجارة العربية البينية من سنة 2018 الى 2022

مليار دولار

التعيين	2018	20 19	2020	2021	2022	نسبة التغير ين سنة 2021 و 2022
الصادرات الكلية	1094.73	1013.33	837.64	945.35	1382.9	46.28
الصادرات الزراعية	50.99	46.9	50.57	66.16	62.28	-5.86
الصادرات الغذائية الاساسية	24.8	18.7	20.67	18.61	19.78	6.29
الصادرات البينية من الغذائية الاساسية	10.3	9.55	10.03	7.16	7.7	7.54
الواردات الكلية	869.91	861.23	769.02	964.78	834.14	-13.54
الواردات الزراعية	125.59	124.18	122.2	116.39	132.29	13.66
الواردات الغذائية الاساسية	66.6	58.8	68.3	67.26	71.97	7.00
الواردات البينية من الغذائية الاساسية	10.54	9.49	9.96	7.47	7.8	4.42

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاستعانة من كتاب الاحصائيات السنوي العددين 41 و 42

نلاحظ ايضا من الجدول رقم 16 أن نسبة التجارة البينية الغذائية الرئيسية لا تمثل سوى 16.90% من التجارة الغذائية الرئيسية للدول العربية لسنة 2022 و هي تراجعت عما كانت عليه سنة 2021 و2020 حيث كانت تمثل على التوالي 17% و 22.46% . اي أن اعتماد الدول العربية على ما ينقصها من غذائها يعتمد على التجارة مع الدول الاجنبية و ليس على التجارة العربية البينية.

الشكل رقم: 20 نسبة كل مادة من المواد الغذائية الرئيسية من الواردات العربية لسنة 2022

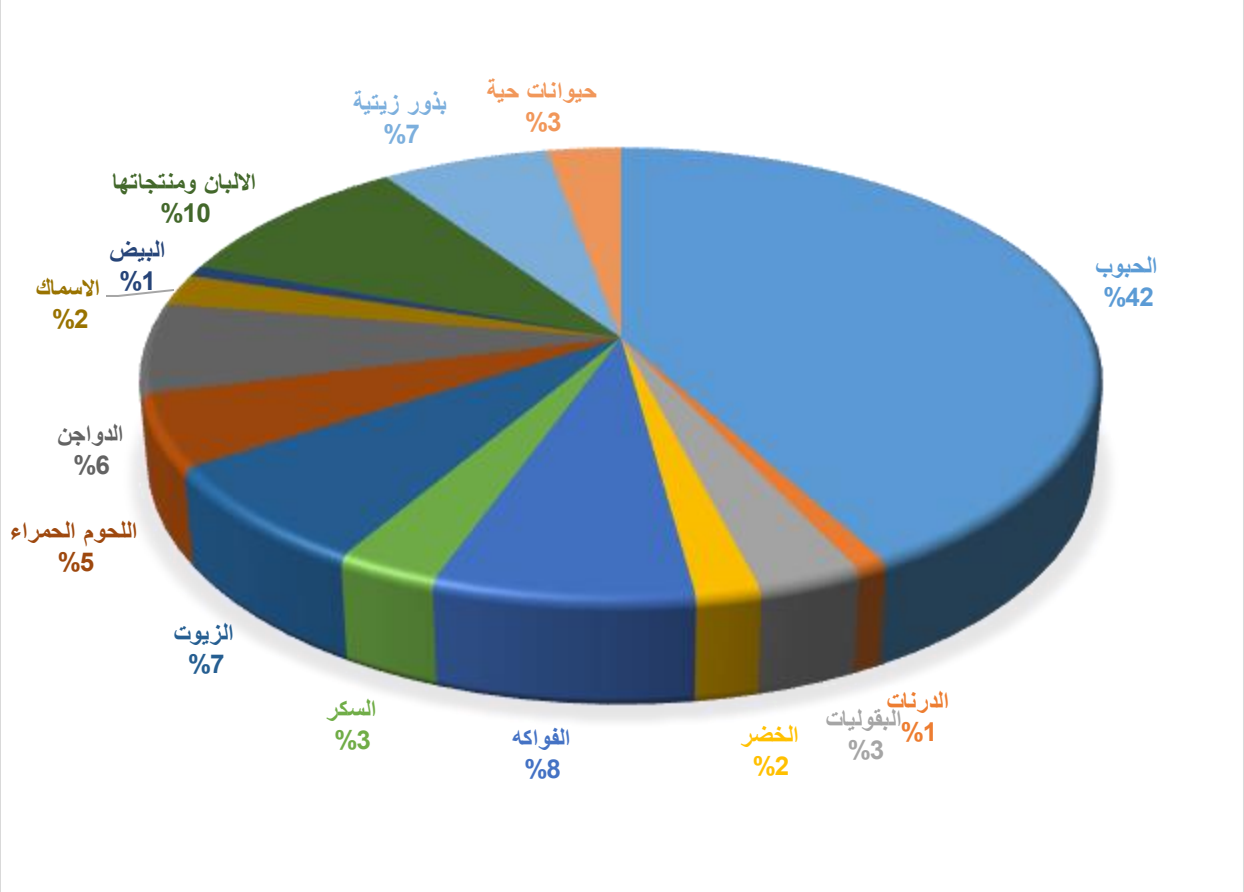

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاستعانة من كتاب الاحصائيات السنوي العددين 41 و 42

تبعا للبيانات المتحصل عليها من المنظمة العربية للتنمية الزراعية ونخص بالذكر كتاب الاحصائيات السنوي للعددين 41 و 42 نلاحظ من الشكل رقم 20 أن اجمالي الحبوب يمثل 42% من الواردات الغذائية الرئيسية للدول العربية و تليها الالبان ومشتقاتها بنسبة 10% ثم الفواكه بنسبة 8% و الزيوت والبذور الزيتية بنسبة 7% لكل منهما.

كما نلاحظ تراجع في الواردات البينية من السلع الغذائية الرئيسية خلال سنة 2021 و 2022 مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك الى الركود في التجارة العالمية بسب كورنا وبطئ النمو الاقتصادي والجدول رقم 17 يوضح ذلك

الجدول رقم: 17 التجارة العربية البينية من المواد الغذائية الرئيسية من سنة 2018 الى سنة 2022

مليار دولار

التعيين	الصادرات					الواردات				
	2018	2019	2020	2021	2022	2018	2019	2020	2021	2022
الحبوب	0.24	0.42	0.32	0.22	0.22	0.24	0.4	0.31	0.22	0.21
الدرنات	0.08	0.12	0.13	0.06	0.14	0.08	0.12	0.14	0.07	0.15
البقوليات	0.25	0.18	0.31	0.22	0.13	0.25	0.18	0.31	0.21	0.13
الخضر	0.5	0.67	0.7	0.47	0.43	0.5	0.62	0.69	0.51	0.45
الفواكه	1.14	1.56	1.88	1.13	1.13	1.17	1.53	1.76	1.3	1.12
السكر	0.9	0.44	0.81	0.47	0.3	0.92	0.45	0.78	0.44	0.3
الزيوت	0.42	0.59	0.6	0.68	0.4	0.46	0.54	0.54	0.68	0.4
اللحوم	0.93	0.46	0.44	0.22	0.52	0.97	0.5	0.46	0.22	0.52
الاسماك	0.5	0.43	0.42	0.37	0.25	0.5	0.58	0.56	0.36	0.25
البيض	0.02	0.05	0.08	0.07	0.04	0.02	0.06	0.08	0.07	0.04
الالبان ومنتجاتها	2.53	2.42	2.37	1.59	2.53	2.63	2.32	2.31	1.6	2.58
بذور زيتية	0.31	0.33	0.34	0.13	0.2	0.31	0.34	0.34	0.13	0.21
حيوانات حية	0.93	0.87	0.5	0.53	0.27	0.97	0.82	0.53	0.53	0.27
سلع اغذية اخرى	1.5	1.01	1.13	1	1.14	1.52	1.03	1.15	1.11	1.17
اجمالي السلع الغذائية	10.3	9.55	10.03	7.16	7.7	10.54	9.49	9.96	7.45	7.8

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاستعانة من كتاب الاحصائيات السنوي العددين 41 و 42

من خلال المعلومات المتحصل عليها من المنظمة العربية للتنمية الزراعية نلاحظ أن الالبان أخذت النصيب الكبير من التجارة العربية البينية للمواد الغذائية الرئيسية بنسبة 33.08% ثم الفواكه بنسبة 14% ثم تليها كل من اللحوم والخضر و الزيوت على التوالي بنسبة 7% و 6% و 5% ثم الحيوانات الحية بنسبة 3.5% و الاسماك بنسبة 3%.

الشكل رقم: 21 نسبة مشاركة الدول العربية في التجارة البينية للسلع الغذائية الرئيسية

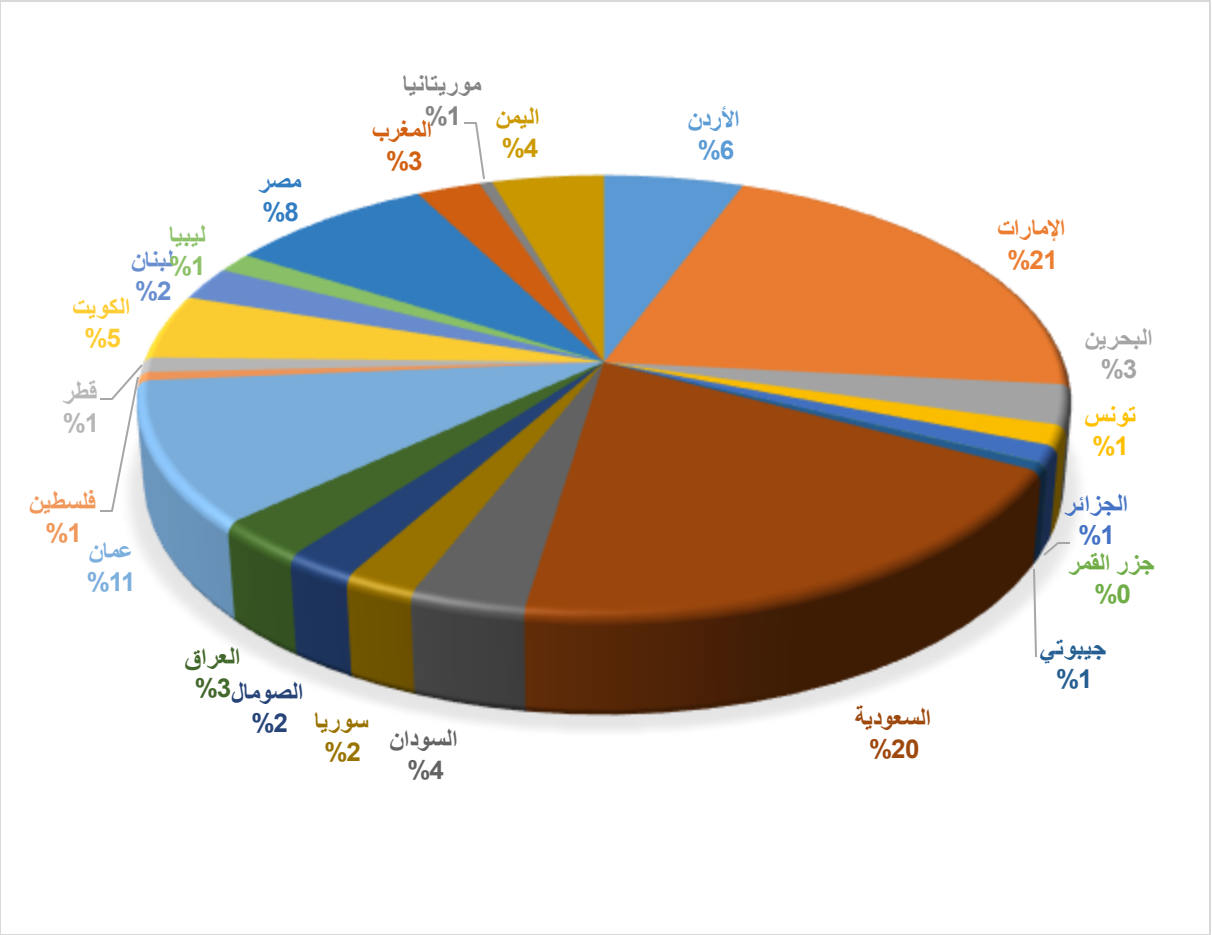

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاستعانة من كتاب الاحصائيات السنوي العددين 41 و 42

نلاحظ من الشكل رقم 21 ان دول التعاون الخليجي تستحوذ على أكثر من 60% من التجارة البنية للسلع الغذائية الرئيسية لسنة 2022 و تأتي الامارات في المركز الاول بنسبة 21% ثم تليها السعودية بنسبة 20% و عمان بنسبة 11% أما من خارج مجلس التعاون الخليجي تأتي مصر في الصدارة بنسبة 8% ثم الاردن بنسبة 6% أما عن دول الاتحاد المغاربي فتحوز مجتمعة على 7 % فقط من التجارة البنية للسلع الغذائية الرئسية وهذا يدل ان الاتحاد المغاربي تكتل غير فعال عكس مجلس التعاون الخليجي وذلك لعدة اعتبارات منها السياسية كالنزاع بين الجزائر والمغرب على الصحراء الغربية و الحدود وكذا الامنية كالحرب الاهلية في ليبيا و كذا عدم انخراط موريتانيا في منطقة التجارة العربية الحرة .

المطلب الثالث: دور التجارة العربية البينية في التقليل من الفجوة الغذائية.

أولا سنتطرق الى الاكتفاء الذاتي للدول العربية من السلع الغذائية الرئيسية حيث طبقا للتقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي المنجز عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية فانه تحتسب نسبة الاكتفاء الذاتي بحاصل

القسمة من الانتاج من المواد الغذائية الرئسية على المتاح من الاستهلاك لهذه المواد ومن الجدول رقم 18 نلاحظ انه يمكن تقسيم السلع الغذائية الرئيسية :

- سلع غذائية ضعيفة الاكتفاء الذاتي : و هي تقل نسبة اكتفائها الذاتي عن 50% اي تعتمد فيها الدول العربية على الاستيراد كالحبوب و نخص بالذكر القمح البقوليات الزيوت و السكر.
- سلع متوسطة الاكتفاء الذاتي و هي سلع تفوق فيها نسبة الاكتفاء الذاتي 50% وتقل عن 70 % كاللحوم.
- سلع عالية الاكتفاء الذاتي وهي سلع تفوق فيها نسبة الاكتفاء الذاتي 70% كالخضر والفواكه و الدرنات و الألبان و مستقاتها والبيض، كما أنه هناك سلع فاقت نسبة اكتفائها الذاتي 100 % اي أن هناك امكانية التصدير كالاسماك.

الجدول رقم: 18 نسبة الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية الرئيسية للسنوات من 2018 الى 2022

التعيين	2018	2019	2020	2021	2022
الحبوب	41.72	45.73	38.83	39.33	38.63
الدرنات	96.39	96.97	96.63	95.73	94.95
السكر	34.61	37.75	36.33	40.75	41.38
البقوليات	42.64	39.17	42.86	36.68	36.6
الزيوت	32.98	34.95	35.04	34.52	34.36
الخضر	98.23	99.18	95.93	97.79	96.94
الفواكه	94.12	93.1	94.72	96.68	96.03
اللحوم	70.12	67.87	70.56	69.71	69.13
البان ومشتقاتها	78.98	80.91	75.5	81.7	82.09
البيض	83.04	87.22	91.28	87.68	86.72
الاسماك	108.71	106.33	106.33	106.5	108.82

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي لسنة 2022

ومن خلال الجدول رقم 19 المعد من البيانات المتحصل عليها المنظمة العربية للتنمية الزراعية نلاحظ أن أعلى نسبة الاكتفاء الذاتي كانت من نصيب سوريا بنسبة 86% ثم تليها مصر و لبنان بنسبة 80% اي أن انتاجها يغطي المتاح من الاستهلاك بالنسب المذكورة سابقا أما اقل نسبة اكتفاء ذاتي كانت من نصيب جيبوتي بنسبة 4% كما نلاحظ أن دول التعاون الخليجي نسبة الاكتفاء الذتي بها تقل عن 50 % باستثناء السعودية ويقدر متوسط الاكتفاء الذاتي للدول العربية ب 67.39 %دون التجارة البنية اما بالنسبة للاكتفاء الذاتي لدول العربية بالتجارة البينة العربية هو 67.51 % أي ان التجارة البنيية العربية لم تؤثر في الاكتفاء الذاتي الا بزايدة بنسبة 0.12% فقط وهي نسبة تدل على ضعف التجارة العربية البينية.

الجدول رقم: **19** الاكتفاء الذاتي للدول العربية من اهم المحاصيل الغذائية لسنة **2022**

البيان	الحبوب		الدرنات		البقوليات		الخضر		الفواكه + التمور		السكر	
	اذ	اذ ت ب	اذ	اذ ت ب	اذ	اذ ت ب	اذ	اذ ت ب	اذ	اذ ت ب	اذ	اذ ت ب
الأردن	4.5	4.6	96.6	97.8	4.8	4.4	108.9	119.44	93.8	101.5	0.0	0.0
الإمارات	1.0	1.1	0.7	0.5	0.0	0.0	20.6	21.80	47.5	53.7	0.0	0.0
البحرين	0.0	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1	11.4	8.03	22.6	18.2	0.0	0.0
تونس	33.8	33.8	96.8	96.7	83.7	84.8	101.0	101.20	110.9	115.4	3.9	3.1
الجزائر	18.3	18.3	98.6	98.6	29.6	26.6	99.7	99.72	101.7	101.9	0.0	0.0
جزر القمر	34.6	34.4	50.8	50.8	99.0	99.0	64.9	64.20	98.7	98.4	0.0	0.0
جيبوتي	0.0	0.0	0.0	0.0	15.5	9.8	46.3	45.38	7.4	5.6	0.0	0.0
السعودية	13.3	13.2	92.6	88.3	11.5	7.7	77.5	66.92	82.0	75.9	0.0	0.0
السودان	67.3	66.6	98.9	98.9	112.7	111.2	100.2	100.22	99.6	99.3	22.3	17.3
سوريا	74.4	72.3	85.0	90.3	77.8	79.2	98.8	103.65	92.7	93.3	0.0	0.0
الصومال	18.4	15.5	0.0	0.0	61.1	50.3	40.7	40.35	80.2	76.3	2.4	2.4
العراق	65.8	65.7	77.1	74.8	4.8	4.3	53.3	53.27	68.1	68.1	0.3	0.3
عمان	4.3	4.4	10.7	7.5	0.0	0.0	77.4	74.86	71.5	61.2	0.2	0.1
فلسطين	21.4	21.4	86.0	89.9	28.6	24.9	96.6	95.74	65.5	64.0	0.0	0.0
قطر	0.6	0.6	0.8	0.7	0.0	0.0	21.3	20.81	21.7	19.9	0.0	0.0
الكويت	1.4	1.5	36.0	25.9	0.0	0.0	49.9	40.34	40.2	32.5	0.0	0.0
لبنان	10.5	10.5	99.1	98.6	24.8	22.9	92.8	88.36	281.0	260.5	0.3	0.2
ليبيا	10.5	10.5	96.5	96.7	21.9	15.7	96.2	94.75	76.0	71.8	0.0	0.0
مصر	54.9	55.3	105.0	106.4	51.7	69.3	103.3	104.45	107.0	108.9	114.5	125.6
المغرب	54.9	55.0	100.3	101.1	80.8	83.2	131.0	135.06	110.3	109.3	28.7	36.9
موريتانيا	58.0	58.0	4.4	3.9	98.7	98.6	3.4	2.08	56.7	49.8	0.0	0.0
اليمن	17.4	16.7	99.6	101.1	56.4	53.7	135.8	215.09	90.1	86.7	0.0	0.0
الوطن العربي	41.86	41.86	96.38	95.94	52.06	53.81	94.54	94.38	95.49	95.89	26.34	26.60

المصدر كتاب الاحصائيات الزراعية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية العدد 42 سنة 2022

البيان	الزيوت		اللحوم		الاسماك		البيض		الالبان و مشتقاتها		اجمالي	
	اذ	اذ ت ب	اذ	اذ ت ب	اذ	اذ ت ب	اذ	اذ ت ب	اذ	اذ ت ب	اذ	اذ ت ب
الأردن	16.3	16.3	74.1	75.38	11.3	11.5	176.8	798.70	80.3	76.88	52.15	51.53
الإمارات	0.0	0.0	21.4	21.84	25.3	22.3	40.3	44.37	21.2	24.13	19.57	24.01
البحرين	0.0	0.0	34.0	32.83	73.9	65.3	21.1	16.74	(42.2)	283.51	15.42	12.33
تونس	121.7	123.3	100.5	100.58	85.2	84.9	101.5	103.53	100.7	101.79	74.08	74.28
الجزائر	19.3	19.4	99.0	99.04	87.6	85.5	99.8	99.82	84.6	84.53	63.38	63.81
جزر القمر	77.5	77.1	8.3	8.30	93.7	93.7	64.4	64.43	69.1	67.18	56.83	56.41
جيبوتي	0.0	0.0	71.6	70.58	108.8	108.8	0.0	0.00	43.8	34.59	4.45	4.22
السعودية	18.6	25.4	69.8	70.38	70.8	67.0	94.3	92.90	79.8	90.17	50.73	50.17
السودان	88.2	88.4	101.5	103.22	100.7	101.6	100.3	101.02	99.5	99.17	82.38	79.98
سوريا	61.2	66.9	95.5	95.30	61.1	61.1	74.7	74.74	99.7	99.57	86.33	86.73
الصومال	10.9	12.3	95.7	95.18	113.7	118.4	50.9	50.69	97.3	95.26	58.03	55.35
العراق	2.4	2.4	34.8	34.61	82.4	81.4	56.4	55.95	20.4	18.89	53.72	53.19
عمان	0.0	0.0	43.2	36.43	136.6	160.1	55.9	51.92	41.9	36.18	43.10	41.41
فلسطين	39.4	41.6	71.2	70.52	43.5	43.4	89.0	89.05	62.0	61.96	63.40	62.03
قطر	0.0	0.0	23.8	22.78	36.8	34.2	21.4	20.41	21.2	20.65	13.83	13.36
الكويت	0.1	0.2	42.6	39.74	9.0	7.0	84.7	74.68	13.7	12.40	24.39	22.00
لبنان	22.4	23.9	89.4	89.49	30.1	28.8	99.2	99.22	72.1	71.41	72.92	80.98
ليبيا	25.1	30.3	55.3	55.27	91.3	88.0	98.0	95.44	31.7	29.33	47.00	45.46
مصر	25.2	25.3	89.7	89.68	88.2	87.4	100.0	99.97	96.0	96.95	79.93	80.95
المغرب	40.8	42.6	99.3	99.28	136.3	138.2	100.8	100.88	86.7	86.91	78.93	79.84
موريتانيا	0.6	0.6	72.8	72.18	244.9	246.3	75.9	67.44	72.7	67.08	64.76	59.05
اليمن	3.5	3.5	74.5	70.78	409.0	1297.3	91.5	91.23	54.7	48.76	41.60	40.55
الوطن العربي	34.20	36.04	76.93	76.93	109.73	110.66	90.69	90.54	80.47	80.22	67.39	67.51

ا ذ : الاكتفاء الذاتي دون التجارة البنية العربية ا ذ ت ب الاكتفاء الذاتي بالتجارة العربية البينية

اما الفجوة الغذائية من السلع الرئيسية للدول العربية فقد ذكرت المنظمة العربية للتنمة الزراعية أن يتم احتسابها من الفرق بين المتاح من السلع الغذائية الرئيسية و السلع المنتجة منها ونلاحظ زيادة في الفجوة الغذائية بنسبة 13.5% في سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 و كذا ارتفاعها بنسبة 4% في سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 رغم تراجع الواردات سنة 2021 و 2022 مقارنة بسنة 2020 وذلك يعود لزيادة اسعار السلع الغذائية الرئيسية بسبب الاثار الاقتصادية الناتجة عن جائحة كرونا ثم الحرب الروسية الاوكرانية والجدول رقم 20 يوضح تطور الفجوة الغذائية العربين من سنة 2019 الى سنة 2022.

الجدول رقم: 20 الفجوة الغذائية العربية للسلع الرئيسية من سنة 2019 الى سنة 2022

التعيين	السنوات				نسبة مساهمة كل مادة غذائية في الفجوة لسنة 2022
	2019	2020	2021	2022	
الحبوب	21.79	24.09	24.35	24.12	**46.90%**
القمح	8.96	10.56	10.58	13.33	**25.92%**
الدرنات	0.31	0.27	0.32	0.24	**0.47%**
البقوليات	0.87	1.36	1.44	1.92	**3.73%**
الخضر	-0.15	-0.67	-0.57	-1.37	**-2.66%**
الفواكه	1.18	1.3	1.76	1.14	**2.22%**
السكر	1.07	0.82	1.02	0.88	**1.71%**
الزيوت	2.6	3.46	3.57	4.82	**9.37%**
اللحوم الحمراء و الدواجن + الحيوانات الحية	8.24	9.41	9.7	10.01	**19.46%**
الاسماك	1.08	-0.84	-1.48	-1.95	**-3.79%**
البيض	0.6	0.67	0.68	0.5	**0.97%**
الالبان ومنتجاتها	5.53	5.13	6.02	6.74	**13.11%**
بذور زيتية	0.16	1.59	1.85	4.38	**8.52%**
قيمة سلع العجز	43.43	48.1	50.71	54.75	
قيمة سلع الفائض	-0.15	-1.51	-2.05	-3.32	
الفجوة الغذائية دون التجارة البنية	43.28	46.59	48.66	51.43	
التجارة البنية	9.48	13.17	10.75	11.96	
الفجوة الغذائية بالتجارة البنية	33.8	33.42	37.91	39.47	

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي لسنوات 2020 و 2021 و 2022

كما نلاحظ من الجدول رقم 20 فان الحبوب تمثل أكثر من 46% من الفجوة الغذائية من السلع الرئيسية للدول العربية وخصوصا القمح الذي يمثل حوالي 26% من قيمة الفجوة الغذائية ثم تليها اللحوم بنسبة 19% ثم الالبان و مشتقاتها بنسبة 13% ويعود ذلك الى الثقافة الاستهلاكية للمواطن العربي، كما نلاحظ أن التجارة العربية البينية كان لها نصيب في الفجوة الغذائية العربية من السلع الرئسية حيث خفضت التجارة العربية البينية من السلع الغذائية الرئيسية من قيمة الفجوة الغذائية من السلع الغذائية الرئيسية بمتوسط 24 % خلال سنوات 2019 الى 2022 .

اما عن الدول العربية التي تساهم بأكبر نسبة من الفجوة العربية من السلع الغذائية الرئيسية خلال سنة 2022 فقد اشار اليها المنظمة العربية للتنمية الزراعية وهي كل من مصر والجزائر بنسبة 18% لكل منهما ثم تليهما السعودية بسنبة 10% فالعراق و الامارات على التوالي بنسبة 8% و 7% والشكل رقم 22 يوضح ذلك.

الشكل رقم 22 : مساهمة الدول العربية من الفجوة الغذائية للسلع الغذائية الرئيسية خلال سنة 2022

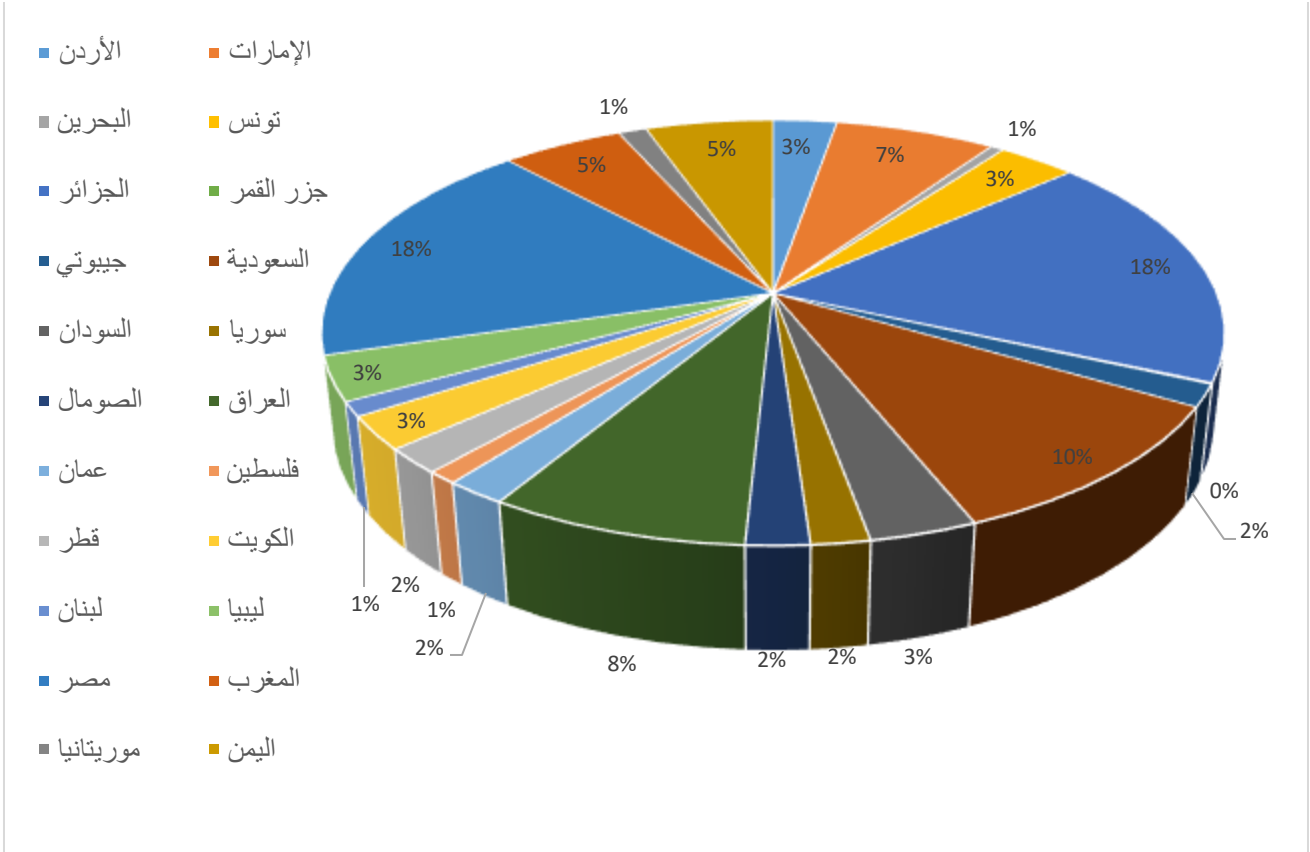

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاستعانة بالتقرير السنوي لأوضاع الامن الغذائي لسنة 2022 و كتاب الاحصائيات الزراعية العدد 42

ويعود ارتفاع نسبة الفجوة الغذائية حسب المنظمة العربية للتنمية الزراعية الى ارتفاع الواردات من الحبوب خصوصا القمح لبعض الدول العربية فهذه الدول لها أكبر نصيب من الفجوة الغذائية للحبوب و خصوصا القمح و الشكل رقم 23 يوضح ذلك.

و من خلال هذا الشكل نلاحظ أن كل من مصر و الجزائر تساهمان على التوالي بنسبة 25% و 16%من قيمة الفجوة الغذائية للحبوب و تليهما السعودية بنسبة 10 % ثم الامارات بنسبة 7.%

الشكل رقم: 23 مساهمة الدول العربية من الفجوة الغذائية للقمح خلال سنة 2022

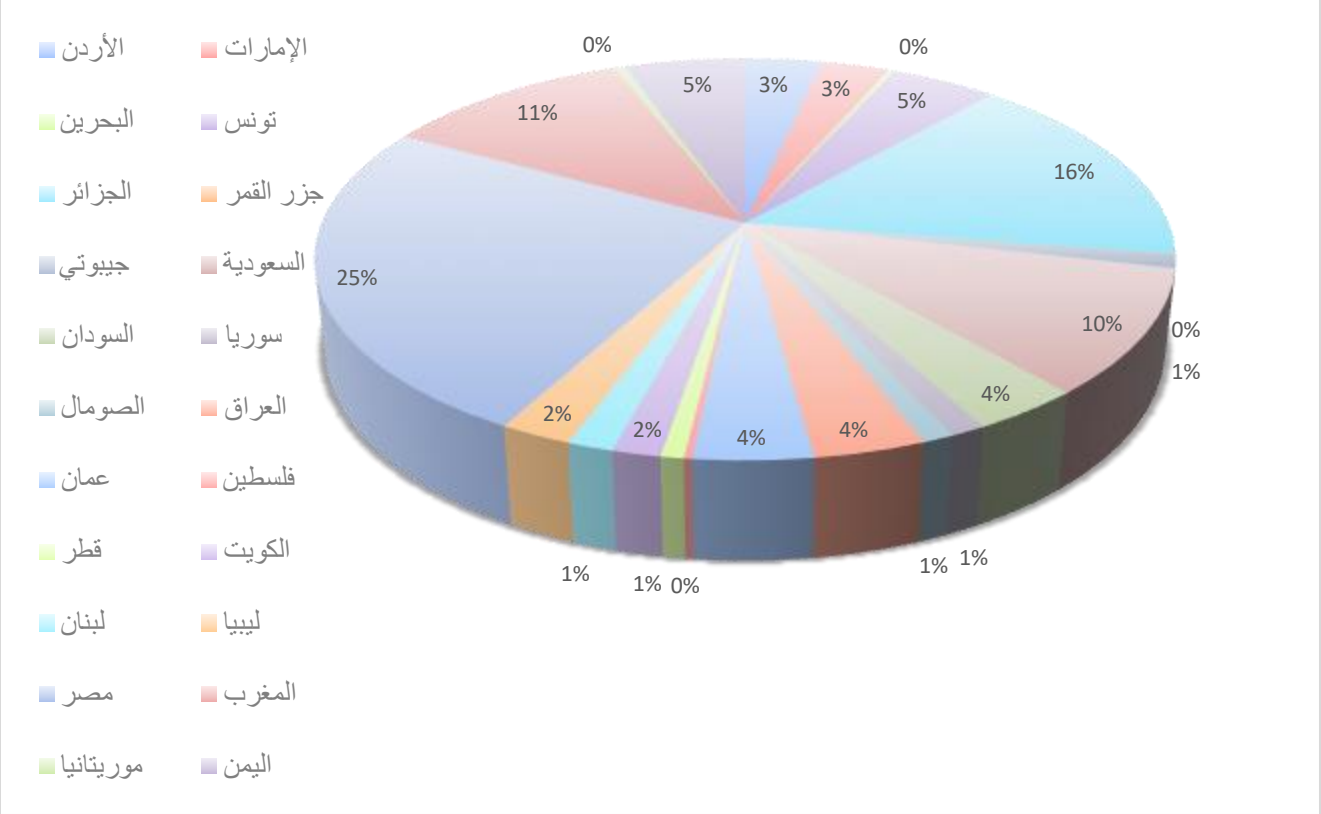

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاستعانة بالتقرير السنوي لأوضاع الامن الغذائي لسنة 2022 وكتاب الاحصائيات الزراعية العدد 42

ملخص الفصل الثاني:

بالرغم من إمكانيات وطننا العربي المتمثلة في أراضي زراعية شاسعة وموارد مائية متنوعة وبشرية وحيوانية هائلة إلا انها لم تستغل الإستغلال الأمثل حتى تسمح لها بتحقيق وفرة في المنتجات االزراعية والمواد الغذائية الرئيسية ليتم تحقيق الإكتفاء الذاتي للدول العربية ، مع أن نسبة الإكتفاء الذاتي كانت عالية في الخضر والفواكه والدرنات بنسبة 70% وفاقت 100 % في الاسماك إلا انه يوجد عجز كبير في انتاج الحبوب والزيوت والسكر مما أدى لوجود فجوة غذائية للسلع الرئيسية بقيمة معتبرة وهي في تزايد خلال االسنوات الأخيرة (الفترة الممتدة من 2019 الى 2022).

كما لعبت التجارة العربية البينية دورا ضعيفا في تغيير نسبة الفجوة الغذائية ، حيث خفضت التجارة العربية البينية الرئيسية من قيمة الفجوة الغذائية من السلع الغذائية الرئيسية بمتوسط 24 % خلال السنوات 2019 إلى 2022 .

الخاتمة

الخاتمـــــة

إن الأمن الغذائي هو الركيزة الأساسية للتنمية بأبعادها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ، فالإستغلال الأمثل والرشيد للموارد الطبيعية والبشرية والمائية في المجال الزراعي والغذائي ، وهو النواة الأساسية لضمان تلبية متطلبات الأجيال الحالية والمستقبلية من الغذاء، كما أن للتكامل الاقتصادي العربي والتجارة العربية البينية دورا هاما للوصول للأمن الغذائي في جميع الدول العربية ، حيث أن التعاون العربي مر بعدة أشكال إبتداءا من الإتفاقيات المتعددة والثنائية إ لى التكتلات الإقتصادية كمنظمة التعاون الخليجي والإتحاد المغاربي وصولا إلى منطقة التجارة العربية الكبرى ، والتي تعد أبرز اشكال التكامل الإقتصادي .

وبناءا على ماتمتلكه الدول العربية من مقومات وإمكانيات وتبعا لما تم جمعه من إحصائيات للفترة الممتدة من 2018 إلى 2022 والتي تخص واقع الأمن الغذائي للدول العربية والتجارة البينية في المجالين الزراعي والغذائي، يمكننا أن نلخص أهم النتائج المتوصل اليها من خلال الدراسة في:

نتائج الدراسة:

- هناك تفاوت في الامن الغذائي بين الدول العربية فمعظم دول التعاون الخليجي تحتل مراكز متقدمة على المستوى العالمي بمعدلات مرتفعة لمؤشر الأمن الغذائي وباقي الدول العربية قريبة من المتوسط العالمي وهي في تحسن خلال الفترة الممتدة من 2018 الى 2022 باستثناء الدول التي تعرف نزاعات سياسية و امنية كسوريا و اليمن و السودان والتي يعد بها مؤشر الأمن الغذائي ضعيف جدا فهو لا يتعدى 43 نقطة.
- مستوى التكامل الاقتصادي بين الدول العربية ضعيف بإستثناء مجلس التعاون الخليجي الذي يعرف نجاح متقدم ، وهذا الضعف اثر في حجم التجارة العربية البينية فهي ايضا ضعيفة جدا فمثلا نسبة التجارة العربية البينية من المنتجات الغذائية الرئيسية لسنة 2022 لا تمثل سوى 17% من التجارة الكلية للسلع الغذائية الرئيسية للدول العربية.
- ان الدول العربية كمصر ، الجزائر ، تونس ، المغرب ، السودان ، سوريا ، لبنان ، العراق لها نسبة اكتفاء الذاتي من المنتوجات الغذائية الرئيسية عالية تفوق 70% عكس دول التعاون الخليجي التي تقل فيها نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية عن 20% باستثناء السعودية أي امنها الغذائي قائم على الاستيراد لأن امكانياتها الزراعية والحيوانية ضعيفة مقارنة بباقي الدول العربية ،كما ان تأثير التجارة العربية البينية على نسبة الاكتفاء الذاتي ضعيف جدا.

- أما عن الفجوة الغذائية العربية فهي مرتفعة نسبيا و تتركز في خمس دول هي مصر، الجزائر، السعودية، الامارات، العراق تفوق فيها نسبة الغذائية 60% من قيمة الفجوة الغذائية العربية و يعود ذلك الى حجم الواردات الكبير من الحبوب خصوصا القمح لهذه الدول بسب الثقافة الاستهلاكية و عدد السكان المرتفع مقارنة بباقي الدول العربية الاخرى كما أن تأثير التجارة البينية للسلع الغذائية الرئيسية على الفجوة الغذائية العربية هو الاخر ضعيف جدا.

وعليه يمكننا الإجابة والتأكد من صحة فرضيات الدراسة :

- **الفرضية الأولى** : يتوفر الوطن العربي على إمكانيات طبيعية وبشرية وحيوانية تسمح له بتحقيق الأمن الغذائي وهذا ما تم الوقوف عليه والتأكد منه من خلال الإحصائيات التي تم تناولها في الدراسة ، رغم ذلك فهناك ضعف في الثرة المائية خصوصا في السنوات الأخيرة التي تعتبر سنوات جفاف .
- **الفرضية الثانية** : انعدام الأمن الغذائي في معظم الدول العربية التي لم تستطع تحقيق الإكتفاء الذاتي في المجالين الزراعي والغذائي رغم الإمكانيات الطبيعية التي تمتلكها ، من خلال الإحصائيات لاحظنا ان الدول الخليجية لم تستطع تحقيق الإكتفاء الذاتي في المجالين الزراعي والغذائي وان نسبة الإكتفاء الذاتي منخفضة جدا ، إلا ان مؤشرات الأمن الغذائي كانت لديها عالية وهي تحتل الصدارة في هذا المجال على المستوى العربي ، وهذا يعني أنها تعتمد في الحصول على غذائها من الوردات لأنها لديها مداخيل عالية من صادراتها الطاقوية خصوصا المحروقات ، عكس الدول التي حققت الإكتفاء الذاتي بنسب كبيرة في العديد من المنتوجات الزراعية إلا ان مؤشرات الأمن الغذائي لديها اقل من التي تملكها الدول الخليجية كمصر والمغرب والجزائر ، مع العلم أن معظم الدول العربية مؤشراتها للأمن الغذائي تفوق المتوسط العالمي وهي في تحسن خلال السنوات الأخيرة إلا في الدول التي تعاني عدم الإستقرار السياسي والامني كسوريا واليمن والسودان والتي تعتبر مؤشرات الأمن الغذائي لديها ضعيفة .

كما لاحظنا أن الفجوة الغذائية كانت كبيرة لدى الدول مثل مصر الجزائر والسعودية ، ويعود ذلك إلى الثقافة الإستهلاكية والإعتماد على بعض المواد التي تعاني النقص في إنتاجها ونخص بالذكر القمح ، بالإضافة إلى عدد الكبير للسكان مقارنة بباقي الدول العربية .

- **الفرضية الثالثة** : التجارة البينية للدول العربية خصوصا منها الزراعية والغذائية تتسم بالضعف مقارنة بالتجارة البينية لمناطق اخرى من العالم فحجم التحارة البينية للدول العربية يبقى دون المستوى بالنظر للإمكانيات التي تتوفر لديهم ومن خلال الإحصائيات لاحظنا أن نسبة التجارة العربية البينية لاتتعدى

17% من التجارة العربية وخصوصا منها الزراعية ، فعليه فرضية ضعف التجارة العربية البينية صحيح .

- **التوصيات** :

✓ زيادة الإعتمادات المالية لدعم القطاع الفلاحي ، والإهتمام بالبحث العلمي في هذا المجال للوصول إلى إنتاجية عالية لتحقيق الإكتفاء الذاتي .

✓ إعادة بعث نفس جديدة للإرادة السياسية ، وحل الخلافات بين الدول العربية من أجل إحياء تكامل إقتصادي عربي يؤدي الى تحقيق المصالح المشتركة لجميع الدول العربية .

✓ ضرورة الإهتمام بالتكامل العربي خصوصا في مجال الإستثمار الزراعي ، كاستثمار الدول النفطية (الخليجية) التي تمتلك عائدات ضحمة ، في المجال الزراعي والغذائي في الدول العربية الأخرى التي تمتلك امكانيات في هذين المجالين (خصوبة الأراضي والموارد البشرية) كمصر والسودان ، الجزائر .

✓ انشاء مراكز استشارية وفنية وعلمية مشتركة بين الدول العربية في جميع المجالات وخصوصا الزراعية من اجل البحث و التشاور و زيادة التنسيق بين الدول العربية، للوصول الى التكامل الاقتصادي الأمثل بين الدول العربية.

- **افق الدراسة:**

تناول بحثنا هذا دور التجارة العربية البينية في تحقيق الأمن الغذائي للدول العربية إجمالا ، غير أننا نأمل في تخصيص دراسة كدور إتفاقيات الشراكة في تحقيق الامن الغذائي دراسة حالة استثمار شركة بلدنا القطرية في الجزائر.

المراجع

المراجـــــــــع:

المقالات

احمد شاذلي و اخرون. (2022). التجارة العربية البينية الواقع و التحديات و الافاق المستقلية. دراسة اقتصادية. الامارات: مجلة صندوق النقد العربي العدد 97.

سلاطنية بلقاسم و عرعور مليكة. (2009). معالجة تصويرية لمفهوم الامن الغذائي. جامعة محمد خيضر بسكرة: مجلة كلية الاداب و العلوم الانساتسة و الاجتماعية.

أحمد سعود زيد آل مهنا. (2020). الأمن الغذائي في المنظور الإسلامي. مجلة الدراسات الإسلامية والفكر للبحوث التخصصي ة. العدد 1، جامعة ام القرى مكة المكرمة: السعودية.

بوداود محمد و بن صايم بونوار. (2022). الأمن الغذائي ودوره في استقرار الدولة والمجتمع مقاربة إسلامية. مجلة الفكر المتوسطي. العدد 2، جامعة تلمسان: الجزائر.

قويسي مبروك و بن موسى كمال. (2022). تحديات الامن الغذائي في الجزائر و سبل تحقيقه. مجلة اقتصاد المال و الاعمال المجلد 7 العدد 2. الوادي: جامعة حمة لخضر.

عبد الرزاق حمد حسين. (2011). التجارة العربية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي. *مجلة جامعة كركوك للعلوم الاقتصادية والادارية*. العدد 1 المجلد 1، جامعة كركوك: العراق

هاجر خلالفة . (2009). الامن الغذائي بين اشكالية تعدد المضامين و تنامي التهديدات. دفاتر المتوسط. باتنة: جامعة الحاج لخضر.

الكتب:

ابراهيم مصطفى و أخرون. (2007). اقتصاديات الموارد والبيئة. الاسكندرية: الدار الجامعية.

الطرابلسي عبد القادر. (1998). مشكلة الغذاء في الوطن العربي (الواقع والآفاق). (ط 1، المحرر) بيروت: مركز الدرسات الوحدة العربية.

خالد بن عبد الرحمان الجريسي. (2007). سلوك المستهلك. الرياض: مكتبة الملك فهد.

سالم توفيق النجفي . (2011). الامن الغذائي العربي. بيروت: مركز درسات الوحدة العربية.

سيدي محمد مصطفى. (2007). أزمة الأمن الغذائي. الجزيرة.

صبيحة بخوش. (2011). اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية. عمان، الاردن: دار حامد للنشر والتوزيع.

صفوت عبد السلام عوض الله. (2005). تقويم تجربة التكامل لدول مجلس التعاون الخليجي. القاهرة: دار النهضة العربية.

عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي. (2014). تحديات الامن الغذائي في الوطن العربي. عمان: دار امنة.

عبد الكريم جابر العيساوي. (2015). التكامل الاقتصادي العربي. عمان: دار الصفاء.

علي القزويني. (2004). التكامل الإقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة. طرابلس، لبنان: أكاديمية الدارسات العليا.

علي عبد الله المناعي. (2005). التكتلات الاقتصادية و دورها في تطور التجارة البينية. البحرين: مركز البحرين للدرسات و البحوث.

فاطمة بكدي و رابح حمدي. (2017). الامن الغذائي و التنمية المستدامة. عمان: مركز الكتاب الأكديمي.

كامل بكري. (1984). التكامل الاقتصادي. الاسكندرية، مصر: المكتب العربي الحديث.

محمد السيد عبد السلام. (1998). الامن الغذائي للوطن العربي. الكويت: دار المعرفة.

محمد مدحت أبو النصر. (2009). تنمية الموارد البشرية. القاهرة: العالمية للنشر و التوزيع.

هناء شداد محمد و اخرون. (2023). تقييم الزراعة العربية البينية للدول العربية في ضوء المتغيرات الدولية. مصر: مركز البحوث الزراعية.

المذكرات:

بن زرناجي أمينة . (2013). دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي. مذكرة لنيل شهادة الماجستير. كمية العموم الاقتصادية والتجارية وعموم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر.

تواتي بن علي فاطمة. (2007). واقع وافاق منطقة التجارة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية. *رسالم ماجستير*. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي: الشلف الجزائر.

ريم قصوري. (2012). الامن الغذائي و التنمية المستدامة. مذكرة لنيل شهادة الماجستير شعبة اقتصاد التنمية. كلية العلوم الاقتضادية، عنابة: جامعة باحي مختار.

سكينة حملاوي. (2017). انعكاسات الازمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الاقليمية . رسالة دكتوراه. بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير: تخصص اقتصاد دولي.

كنية عبد الحفيظ. (2013). مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. رسالة ماجستير. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير: جامعة الجزائر.

عائشة خلوفي. (2012). تأثير التكتلات الاقتصادية الاقليمية على حركة التجارة الدولية. رسالة ماجستير. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية و السيير: جامعة فرحات عباس.

عبد الجليل هويدي. (2022). التجارة البينية داخل التكتلات الاقتصادية في ظل ا لأزمات المالية. رسالة دكتوراء. بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير: تخصص اقتصاد دولي.

*محمد عباس محرزي. (2005). نحو تنسيق ضريبي في اطار التكامل المغاربي. رسالة دكتوراء. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير: جامعة الجزائر.

التقارير:

التقرير العربي الموحد 2021 صندوق النقد العربي.

التقرير العربي الموحد 2022 صندوق النقد العربي.

التقرير العربي الموحد 2023 صندوق النقد العربي.

أوضاع الأمن الغذائي 2021 المنظمة العربية للتنمية الزراعية

أوضاع الأمن الغذائي 2022 المنظمة العربية للتنمية الزراعية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2000). تقرير التنمية البشرية .

كتاب الإحصائيات السنوية العدد 40 سنة 2021 المنظمة العربية للتنمية الزراعية

كتاب الإحصائيات السنوية العدد 41 سنة 2022 المنظمة العربية للتنمية الزراعية

كتاب الإحصائيات السنوية العدد 40 سنة 2023 المنظمة العربية للتنمية الزراعية

الملتقيات:

عاشور عبد الكريم. (2012). معوقات التكتل الاقتصاديالعربي بين العوامل الداخلية و الخارجية. الملتقى الدولي حول التكتلات الاقتصادية زمن الازمات. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير: جامعة الوادي.

المواقع الالكترونية:

الأمن الغذائي.. الطعام للجميع في كل مكان و زمان .2022 .
https://www.aljazeera.net/encyclopedia

سارة زقيبة مفهوم الثروة الحيوانية .https://mawdoo3.com/.2018 .

مجلس الوحدة الاقتضادية العربية. (تم الاطلاع عليه بتاريخ 01 مارس 2024) .
https://arabcrafts.org/?page_id=610.

محمد البغدادي مقومات الامن الغذائي .https://mqall.org/elements-of-food-2022 .
security/#mqwmat_alamn_alghdhayy.

الموقع الالكتروني لوزارة التجارة الجزائرية. (بلا تاريخ).
https://www.commerce.gov.dz/a-grande-zone-arabe-de-libre-

الملاحق

الملحق **01** اجمالي مساحة الاراضي و نتاجية وانتاج لاهم المحاصيل الزراعية للدول العربية

المساحة: الف هكتار الانتاجية كلغ/ للهكتار الانتاج الف طن

2021			2020			2019			
الإنتاج	الإنتاجية	المساحة	الإنتاج	الإنتاجية	المساحة	الإنتاج	الإنتاجية	المساحة	البند
Prod.	Yield	Area	Prod.	Yield	Area	Prod.	Yield	Area	
55678.90	2004.37	27778.73	53357.61	1811.70	29451.62	57771.85	1891.00	30551.03	الحبوب
29247.09	2893.07	10109.35	26517.22	2439.73	10868.92	26124.66	2381.04	10971.93	القمح
5065.20	1103.07	4591.89	7064.43	1178.21	5995.92	8626.03	1560.40	5528.08	الشعير
9140.21	6224.58	1468.41	8488.55	4475.40	1896.71	8449.92	5836.35	1447.81	الذرة الشامية
6843.32	634.11	10791.95	5250.12	537.05	9775.81	6552.08	575.10	11393.00	الذرة الرفيعة والدخن
5202.55	7665.38	678.71	5832.97	7635.23	763.95	7781.19	7424.37	1048.06	الأرز
180.53	1304.21	138.42	204.33	1359.44	150.30	237.98	1467.63	162.15	حبوب أخري
17748.71	23151.60	807.34	17170.46	23304.64	736.78	17048.53	433244.35	721.53	الدرنات والجذور
16453.21	26418.89	644.16	15958.18	27437.98	581.61	15911.13	28027.42	567.70	البطاطس
1295.50	7939.25	163.18	1212.29	7812.43	155.17	1137.39	7393.55	153.84	درنات وجذور أخري
18520.33	85227.34	217.31	21128.04	94581.68	223.38	22712.30	96451.07	235.48	المحاصيل السكرية
1766.83	7015.39	1450.95	1704.72	827.06	2061.18	1741.82	1037.46	1678.93	البقوليات
10040.74	17421.70	13200.43	12575.52	785.66	16006.31	10493.19	7165.36	13003.66	البذورالزيتية
55530.106	23358.182	2377.330	55566.111	23605.17	2353.980	51389.450	17492.986	2937.717	الخضر
36740.05	-	3884.23	37080.57	11325.88	3273.97	39719.42	-	4054.44	ألفاكهه
7364.61	0.00	987.64	7198.02	7730.23	931.15	6942.26	-	1052.93	التمور
0.00	0.00	0.00	1536.90	4384.88	350.50	673.72	11397.76	396.14	الالياف
68.87	1767.08	38.98	78.34	1839.32	42.59	65.15	1546.21	42.14	التبغ
84896.89	400290.02	2629.55	45132.71	0.00	2907.07	29296.41	12919.06	2267.69	الاعلاف الخضراء
249.10	1087.72	200.72	229.35	1349.46	169.96	229.20	856.95	267.46	التوابل
21.26	591.17	35.96	22.57	587.40	38.42	21.19	565.80	37.46	البن والكاكاو والشاي

ملحق 02 اجمالي مساحة الاراضي و انتاجية وانتاج لمحاصيل الحبوب للدول العربية

المساحة: الف هكتار الانتاجية كلغ/ للهكتار الانتاج الف طن

2021			2020			2019			
الإنتاج	الإنتاجية	المساحة	الإنتاج	الإنتاجية	المساحة	الإنتاج	الإنتاجية	المساحة	
Prod.	Yield	Area	Prod.	Yield	Area	Prod.	Yield	Area	الدول
125.82	3114.47	40.40	95.20	1710.19	55.67	86.46	926.22	93.34	الأردن
23.64	26236.10	0.90	15.98	26022.80	0.61	6.71	26409.45	0.25	الإمارات
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	البحرين
1868.49	1584.65	1179.12	1538.80	1316.24	1169.09	1536.54	1307.16	1175.48	تونس
2783.40	1433.65	1941.49	4392.30	1520.19	2889.32	5633.45	1767.41	3187.40	الجزائر
37.42	1392.20	26.88	36.81	1382.02	26.63	42.69	1365.92	31.25	جزر القمر
0.02	2123.75	0.01	0.02	1888.89	0.01	0.02	2100.00	0.01	جيبوتي
1187.24	5021.73	236.42	1180.99	4860.39	242.98	1344.89	5496.83	244.67	السعودية
5678.36	566.79	10018.55	4516.12	500.81	9017.60	5630.40	552.69	10187.23	السودان
2514.78	820.42	3065.23	5322.61	1832.35	2904.80	6359.48	2203.60	2885.95	سوريا
177.68	502.57	353.55	177.23	500.26	354.27	184.19	520.70	353.72	الصومال
5302.19	2729.59	1942.49	8885.24	2549.64	3484.91	6908.55	2491.45	2772.90	العراق
130.08	22532.93	5.77	182.05	18624.14	9.78	17.08	4811.06	3.55	عمان
55.71	2271.48	24.53	50.66	2223.27	22.78	58.93	2458.61	23.97	فلسطين
3.31	8431.12	0.39	1.80	8425.23	0.21	2.41	3203.40	0.75	قطر
17.49	11212.75	1.56	20.69	10318.20	2.01	17.86	13584.03	1.32	الكويت
133.53	2178.19	61.30	174.47	3100.13	56.28	165.44	2940.63	56.26	لبنان
209.45	673.36	311.06	209.41	672.43	311.43	270.01	649.32	415.83	ليبيا
23602.46	7240.81	3259.65	22320.19	6187.86	3607.09	24125.51	7022.80	3435.31	مصر
10447.65	2328.15	4487.54	3303.43	742.90	4446.69	4220.85	940.22	4489.21	المغرب
498.84	2046.08	243.80	486.13	1553.82	312.86	480.43	1842.56	260.74	موريتانيا
881.34	1524.53	578.11	447.50	833.91	536.63	679.97	729.67	931.89	اليمن
55678.90	**2004.37**	**27778.73**	**53357.61**	**1811.70**	**29451.62**	**57771.85**	**1891.00**	**30551.03**	**الوطن العربي**
3049637.85	**4170.36**	**731265.15**	**2974721.83**	**4086.01**	**728026.01**	**2967089.98**	**4136.90**	**717224.77**	**العالم**

الملحق **03**:اجمالي الثروة الحيوانية للدول العربية

الف رأس

2021	2020	2019	الدولة
3981.42	4520.83	4062.07	الأردن
5079.48	4996.20	5210.37	الإمارات
93.59	94.51	97.13	البحرين
8209.50	8325.29	8416.77	تونس
38338.51	37989.13	36612.16	الجزائر
197.39	197.22	197.22	جزر القمر
1362.33	1358.78	1355.49	جيبوتي
25375.58	17988.15	14190.73	السعودية
110399.49	109925.00	109312.00	السودان
19604.36	19000.46	17237.04	سوريا
34900.86	35813.99	34630.40	الصومال
10540.47	10427.86	10317.54	العراق
3791.97	3716.89	3644.01	عمان
1078.89	1006.16	976.11	فلسطين
1476.36	1651.13	1658.18	قطر
1014.61	988.42	942.11	الكويت
1049.53	1053.09	1063.05	لبنان
10277.54	10293.71	10522.58	ليبيا
7275.10	7034.00	7386.00	مصر
32351.75	31278.08	30972.81	المغرب
21934.35	22136.16	22126.58	موريتانيا
20715.74	21039.93	18975.17	اليمن
359048.81	**350834.99**	**339905.51**	**الوطن العربي**
2639369.47	**4159369.68**	**2574639.996**	**العالم**

الملحق رقم 05 اوزان مؤشرات الأمن الغذائي

اوزان مؤشر الأمن الغذائي

1) القدرة على تحمل التكاليف	**30.00%**
2) التوفر	**25.00%**
3) الجودة والسلامة	**22.50%**
4) الاستدامة والتكيف	**22.50%**

أوزان المؤشر والمؤشر الفرعي

تحدد أوزان المؤشرات المساهمة النسبية لكل مؤشر في فئته الأصلية. تحدد أوزان المؤشرات الفرعية المساهمة النسبية لكل مؤشر فرعي في المؤشر الأصلي.

1) القدرة على تحمل التكاليف	
1.1) التغير في متوسط تكاليف الغذاء	23.85%
1.2) نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي	19.23%
1.3) مؤشر الدخل المعدل لعدم المساواة	16.92%
1.4) التجارة الزراعية	19.23%
1.4.1) تعريفات الواردات الزراعية	45.71%
1.4.2) حرية التجارة	54.29%
1.5) برامج شبكة الأمان الغذائي	20.77%
1.5.1) وجود برامج شبكة الأمان الغذائي	26.83%
1.5.2) تمويل برامج شبكات الأمان الغذائي	26.83%
1.5.3) تغطية برامج شبكات الأمان الغذائي	25.61%
1.5.4) تشغيل برنامج شبكة الأمان الغذائي	20.73%
2) التوفر	
2.1) الوصول إلى المدخلات الزراعية	11.71%
2.1.1) الوصول إلى التمويل والمنتجات المالية للمزارعين	17.11%
2.1.2) الوصول إلى المنتجات المالية المتنوعة	16.45%
2.1.3) أسعار المنتجين الزراعيين	16.45%
2.1.4) الوصول إلى خدمات الإرشاد	17.76%
2.1.5) منظمات المجتمع	15.79%
2.1.6) تمكين المزارعات	16.45%
2.2) البحث والتطوير الزراعي	11.71%
2.2.1) الإنفاق العام على البحث والتطوير الزراعي	29.49%
2.2.2) الوصول إلى التكنولوجيا الزراعية والتعليم والموارد	37.18%
2.2.3) الالتزام بالتقنيات المبتكرة	33.33%
2.3) البنية التحتية للمزرعة	9.01%
2.3.1) مرافق تخزين المحاصيل	32.93%
2.3.2) البنية التحتية للري	36.59%
2.3.3) الوصول إلى بيانات السوق والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول	30.49%
2.4) تقلب الإنتاج الزراعي	11.26%
2.5) فقدان الغذاء	11.26%
2.6) البنية التحتية لسلسلة التوريد	9.91%
2.6.1) التخطيط والخدمات اللوجستية	33.93%

2.6.2) البنية التحتية للطرق	33.93%
2.6.3) البنية التحتية الجوية والموانئ والسكك الحديدية	32.14%
2.7) كفاية العرض	11.71%
2.7.1) كفاية الإمدادات الغذائية	51.92%
2.7.2) الاعتماد على المساعدات الغذائية المزمنة	48.08%
2.8) العوائق السياسية والاجتماعية التي تحول دون الوصول	10.81%
2.8.1) النزاع المسلح	28.41%
2.8.2) مخاطر الاستقرار السياسي	25.00%
2.8.3) الفساد	19.32%
2.8.4) عدم المساواة بين الجنسين	27.27%
2.9) التزامات سياسة الأمن الغذائي والوصول	12.61%
2.9.1) استراتيجية الأمن الغذائي	52.50%
2.9.2) وكالة الأمن الغذائي	47.50%
3) الجودة والسلامة	
3.1) التنوع الغذائي	19.50%
3.1.1) حصة الأطعمة غير النشوية	63.41%
3.1.2) حصة استهلاك السكر	36.59%
3.2) المعايير الغذائية	20.33%
3.2.1) المبادئ التوجيهية الغذائية الوطنية	22.62%
3.2.2) خطة أو استراتيجية التغذية الوطنية	27.38%
3.2.3) وضع العلامات الغذائية	20.24%
3.2.4) رصد ومراقبة التغذية	29.76%
3.3) توافر المغذيات الدقيقة	19.51%
3.3.1) التوفر الغذائي لفيتامين أ	35.48%
3.3.2) التوافر الغذائي للحديد	33.87%
3.3.3) التوافر الغذائي للزنك	30.65%
3.4) جودة البروتين	20.33%
3.5) سلامة الأغذية	20.33%
3.5.1) التشريعات ذات الصلة بسلامة الأغذية	23.46%
3.5.2) آليات سلامة الغذاء	25.93%
3.5.3) الوصول إلى مياه الشرب	28.40%
3.5.4) القدرة على تخزين المواد الغذائية بشكل آمن	22.22%
4) الاستدامة والتكيف	
4.1) التعرض	17.00%
4.1.1) ارتفاع درجة الحرارة	25.58%
4.1.2) الجفاف	26.74%
4.1.3) الفيضانات	25.58%
4.1.4) ارتفاع مستوى سطح البحر	22.09%
4.2) الماء	16.50%
4.2.1) مخاطر المياه الزراعية – الكمية	55.10%
4.2.2) مخاطر المياه الزراعية – الجودة	44.90%
4.3) الأرض	16.50%
4.3.1) تدهور الأراضي	26.25%
4.3.2) الأراضي العشبية	21.25%
4.3.3) تغير الغابات	23.75%
4.3.4) المحتوى العضوي للتربة	28.75%

4.4) المحيطات والأنهار والبحيرات	15.50%
4.4.1) التحثث	46.51%
4.4.2) التنوع البيولوجي البحري	53.49%
4.5) الالتزام السياسي بالتكيف	19.00%
4.5.1) تدفقات تمويل المناخ	17.22%
4.5.2) تنفيذ المحاسبة البيئية والاقتصادية	14.57%
4.5.3) تدابير الإنذار المبكر / الزراعة الذكية مناخيا	17.88%
4.5.4) الالتزام بإدارة التعرض	15.89%
4.5.5) سياسة التكيف الزراعي الوطنية	17.22%
4.5.6) الزراعة المستدامة	17.22%
4.6) إدارة مخاطر الكوارث	15.50%
4.6.1) الإصابة بالآفات وتخفيف الأمراض	52.94%
4.6.2) تنسيق إدارة المخاطر	47.06%

الملحق رقم 05: التعريفات العامة للفئة والمؤشر والمؤشر الفرعي

التعيين	وحدة	مصدر	وصف
مؤشر الأمن الغذائي	النتيجة 0-100	حساب وحدة المعلومات الاقتصادية	
القدرة على تحمل التكاليف (1	**النتيجة 0-100**	**حساب وحدة المعلومات الاقتصادية**	
التغير في متوسط تكاليف الغذاء (1.1	التغير السنوي في أسعار المستهلك ومؤشرات الغذاء (100 = 2015)	الفاو	مقياس للتغير في متوسط تكاليف الغذاء، كما هو موضح من خلال مؤشر أسعار المستهلك للأغذية الذي يتتبع التغيرات في سعر متوسط سلة السلع الغذائية منذ عام 2015.
نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي (1.2	النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت 3.20 دولار في اليوم وفقًا لتعادل القوة الشرائية لعام 2011	البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية	مقياس لانتشار الفقر، ويتم حسابه كنسبة مئوية من السكان الذين يعيشون على أقل من 3.20 دولار أمريكي في اليوم بأسعار صرف تعادل القوة الشرائية (PPP) لعام 2011.
مؤشر الدخل المعدل لعدم المساواة (1.3	الفهرس 0-1؛ 1 = أعلى دخل معدل لعدم المساواة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)	مقياس الدخل الفردي (نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية لعام 2011) تم تعديله ليناسب مستويات عدم المساواة.
التجارة الزراعية (1.4	النتيجة 0-100	حساب وحدة المعلومات الاقتصادية	
تعريفات الواردات الزراعية (1.4.1	تعريفات الواردات الزراعية، %	منظمة التجارة العالمية	مقياس لمتوسط تعريفة الدولة الأكثر رعاية (MFN) المطبقة على جميع الواردات الزراعية.
حرية التجارة (1.4.2	درجة حرية التجارة 0-100؛ 100=أعلى الدرجات	مؤشر التراث للحرية	مقياس للحرية التجارية، وهو مقياس مركب يقيس مدى الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تؤثر على استيراد وتصدير السلع والخدمات. ويحسب مؤشر التراث للحرية درجة الحرية التجارية استنادا إلى مدخلين: متوسط معدل التعريفة الجمركية المرجح تجاريا والحواجز غير الجمركية.
برامج شبكة الأمان الغذائي (1.5	النتيجة 0-100	حساب وحدة المعلومات الاقتصادية	مؤشر مركب يقيم وجود وطبيعة برامج شبكات الأمان الغذائي.
وجود برامج شبكة الأمان الغذائي (1.5.1	التقييم النوعي 0-1؛ 1=الأفضل	الأبحاث القطرية ذات التأثير الاقتصادي (أبحاث الملكية باستخدام مصادر البيانات المتاحة للجمهور)	هل برامج شبكة الأمان الغذائي موجودة في البلاد وقادرة على الوصول إلى السكان الذين يحتاجون إلى الدعم؟
تمويل برامج شبكات الأمان الغذائي (1.5.2	التقييم النوعي 0-1؛ 1=الأفضل	الأبحاث القطرية ذات التأثير الاقتصادي (أبحاث الملكية باستخدام مصادر البيانات المتاحة للجمهور)	هل هناك دليل على أن برامج شبكة الأمان الغذائي تحظى بالتمويل الكافي؟
تغطية برامج شبكات الأمان الغذائي (1.5.3	التقييم النوعي 0-1؛ 1=الأفضل	الأبحاث القطرية ذات التأثير الاقتصادي (أبحاث الملكية باستخدام مصادر البيانات	هل تتمتع برامج شبكة الأمان الغذائي بتغطية وطنية وتشمل مجموعة واسعة من الخدمات؟

		المتاحة للجمهور)	
تشغيل برنامج شبكة الأمان الغذائي (1.5.4	التقييم النوعي 0-1؛ 1=الأفضل	الأبحاث القطرية ذات التأثير الاقتصادي (أبحاث الملكية باستخدام مصادر البيانات المتاحة للجمهور)	هل تدير الحكومة برامج شبكة الأمان الغذائي ولا تعتمد على الدعم التشغيلي أو التمويلي الخارجي؟
التوفر (2	**النتيجة 0-100**	**حساب وحدة المعلومات الاقتصادية**	
الوصول إلى المدخلات (2.1 الزراعية	النتيجة 0-100	حساب وحدة المعلومات الاقتصادية	مؤشر مركب يقيس الموارد والمدخلات للمزارعين.
الوصول إلى التمويل (2.1.1 والمنتجات المالية للمزارعين	التقييم النوعي 0-2؛ 2=الأفضل	الأبحاث القطرية ذات التأثير الاقتصادي (أبحاث الملكية باستخدام مصادر البيانات المتاحة للجمهور)	هل يستطيع المزارعون الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية وبأسعار معقولة (المدخرات والائتمان)؟
الوصول إلى المنتجات (2.1.2 المالية المتنوعة	التقييم النوعي 0-2؛ 2=الأفضل	الأبحاث القطرية ذات التأثير الاقتصادي (أبحاث الملكية باستخدام مصادر البيانات المتاحة للجمهور)	هل يستطيع المزارعون الوصول إلى خدمات مالية متنوعة تتجاوز المدخرات والائتمان؟
أسعار المنتجين (2.1.3 الزراعيين	متوسط التغير السنوي مع مرور الوقت في أسعار البيع التي يحصل عليها المزارعون (2014-2016 = 100)	الفاو	مقياس (PPI) لمتوسط التغير السنوي مع مرور الوقت في أسعار البيع التي يتلقاها المزارعون (الأسعار عند باب المزرعة أو عند نقطة البيع الأولى).
الوصول إلى خدمات (2.1.4 الإرشاد	التقييم النوعي 0-2؛ 2=الأفضل	الأبحاث القطرية ذات التأثير الاقتصادي (أبحاث الملكية باستخدام مصادر البيانات المتاحة للجمهور)	هل يستطيع المزارعون الوصول إلى الإرشاد الزراعي أو الخدمات الاستشارية؟
منظمات المجتمع (2.1.5	التقييم النوعي 0-2؛ 2=الأفضل	الأبحاث القطرية ذات التأثير الاقتصادي (أبحاث الملكية باستخدام مصادر البيانات المتاحة للجمهور)	هل يتمتع المزارعون بإمكانية الوصول إلى المنظمات المجتمعية (على سبيل المثال، جمعيات المنتجين والتعاونيات والنقابات والاتحادات)؟
تمكين المزارعات (2.1.6	التقييم النوعي 0-2؛ 2=الأفضل	الأبحاث القطرية ذات التأثير الاقتصادي (أبحاث الملكية باستخدام مصادر البيانات المتاحة للجمهور)	هل لدى الدولة سياسة أو استراتيجية وطنية تركز على دعم المزارعات أو تحسين وصول المرأة إلى المدخلات الزراعية؟
البحث والتطوير الزراعي (2.2	النتيجة 0-100	حساب وحدة المعلومات الاقتصادية	مؤشر مركب يقيس البحث والتطوير الزراعي.

الإنفاق العام على البحث والتطوير الزراعي (2.2.1)	النسبة: حصة الزراعة من الإنفاق الحكومي (%) / حصة القيمة المضافة الزراعية من الناتج المحلي الإجمالي (%)	الأمم المتحدة	مقياس للإنفاق الحكومي على البحث والتطوير الزراعي، كما تم تسجيله من خلال مؤشر التوجه الزراعي، وهو مؤشر بديل يقيم الاستثمار العام في الزراعة.
الوصول إلى التكنولوجيا الزراعية والتعليم والموارد (2.2.2)	النمو السنوي في الناتج الزراعي (%) ناقص النمو السنوي في المدخلات الزراعية (%)	وزارة الزراعة الأمريكية	مقياس الوصول إلى التكنولوجيا الزراعية والتعليم والموارد، وهو إجمالي إنتاجية العامل (TFP) للزراعة، والذي يقيم إنتاجية المدخلات الزراعية (الأرض والعمالة والاستثمار) كما يتم التقاطها من خلال النمو السنوي في الإنتاج الزراعي مطروحًا منه النمو السنوي في المدخلات الزراعية .
الالتزام بالتقنيات المبتكرة (2.2.3)	التقييم النوعي 0-3؛ 3=الأفضل	الأبحاث القطرية ذات التأثير الاقتصادي (أبحاث الملكية باستخدام مصادر البيانات المتاحة للجمهور)	هل لدى الدولة إطار سياسي يسهل تطوير التكنولوجيا الزراعية المبتكرة؟
البنية التحتية للمزرعة (2.3)	النتيجة 0-100	حساب وحدة المعلومات الاقتصادية	مؤشر مركب يقيس القدرة على تخزين المحاصيل.
مرافق تخزين المحاصيل (2.3.1)	التقييم النوعي 0-1؛ 1=الأفضل	الأبحاث القطرية ذات التأثير الاقتصادي (أبحاث الملكية باستخدام مصادر البيانات المتاحة للجمهور)	هل هناك دليل على وجود تمويل حكومي أو متعدد الأطراف/مانح أو من القطاع الخاص لتحسين تخزين المحاصيل في السنوات الخمس الماضية؟
البنية التحتية للري (2.3.2)	مساحة الأرض المجهزة للري %	الفاو	قياس نسبة المساحة الزراعية المزروعة والمجهزة للري.
الوصول إلى بيانات السوق والخدمات المصرفية المحمول عبر الهاتف (2.3.3)	مشتركو الهاتف المحمول لكل 100 نسمة	الاتحاد الدولي للاتصالات	مقياس مشتركي الهاتف المحمول لكل 100 نسمة.
تقلب الإنتاج الزراعي (2.4 B36+)	الانحراف المعياري لمعدلات نمو الإنتاج.	الفاو	مقياس للتقلبات في الإنتاج الزراعي، كما يتضح من الانحراف المعياري في معدلات نمو إنتاج الحبوب والخضروات خلال فترة الخمس سنوات الأخيرة التي تتوفر عنها بيانات.
فقدان الغذاء (2.5	إجمالي النفايات كنسبة مئوية من إجمالي العرض المحلي	الفاو	مقياس الفاقد من الأغذية بعد الحصاد وقبل الاستهلاك كنسبة من العرض المحلي (الإنتاج وصافي الواردات والتغيرات في المخزون) من المحاصيل والسلع الحيوانية والسمكية (بالطن).
البنية التحتية لسلسلة التوريد (2.6)	النتيجة 0-100	حساب وحدة المعلومات الاقتصادية	مؤشر مركب يقيس القدرة على نقل المحاصيل إلى الأسواق.
التخطيط والخدمات اللوجستية (2.6.1)	درجة المؤشر من 1 إلى 5، حيث 5 = أفضل الممارسات العالمية	البنك الدولي، LPI	مقياس لأداء النقل والخدمات اللوجستية على المستوى الوطني (مؤشر الأداء اللوجستي) باستخدام ستة مؤشرات تتعلق بالمدخلات الرئيسية لسلسلة التوريد ونتائج أداء سلسلة التوريد.
البنية التحتية للطرق (2.6.2)	التقييم النوعي 0-4؛ 4=الأفضل	ملخص المخاطر لوحدة المعلومات الاقتصادية (أبحاث خاصة بوحدة	ما هي نوعية البنية التحتية للطرق الوطنية؟

		المعلومات الاقتصادية تقوم بتقييم البلدان حسب مخاطر التشغيل الشاملة)	
البنية التحتية الجوية والموانئ والسكك الحديدية (2.6.3	التقييم 0-4؛ 0= ضعيف، 4= جيد جداً	ملخص المخاطر لوحدة المعلومات الاقتصادية (أبحاث خاصة بوحدة المعلومات الاقتصادية تقوم بتقييم البلدان حسب مخاطر التشغيل الشاملة)	ما هي نوعية الموانئ الوطنية والبنية التحتية الجوية والسكك الحديدية؟
كفاية العرض (2.7	النتيجة 0-100	حساب وحدة المعلومات الاقتصادية	مؤشر مركب يقيس مدى توفر الغذاء.
كفاية الإمدادات الغذائية (2.7.1	إمدادات الطاقة الغذائية (DES) كنسبة مئوية من متوسط متطلبات الطاقة الغذائية	الفاو	مقياس لكفاية الأغذية المتاحة للاستهلاك البشري كنسبة مئوية من متوسط الاحتياجات من الطاقة الغذائية.
الاعتماد على المساعدات الغذائية المزمنة (2.7.2	التقييم النوعي 0-1؛ 1=الأفضل	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	مقياس لمعرفة ما إذا كان بلد ما متلقيًا للمساعدات الغذائية المزمنة من خلال تقييم التغير في متوسط المساعدات الغذائية الطارئة للفرد التي تم تلقيها على مدى السنوات الخمس الماضية.
العوائق السياسية والاجتماعية التى تحول دون الوصول (2.8	النتيجة 0-100	حساب وحدة المعلومات الاقتصادية	مؤشر مركب يقيس العوائق السياسية والاجتماعية التي تحول دون الوصول.
الصراع المسلح (2.8.1	التقييم النوعي 0-4؛ 4=أعلى المخاطر	ملخص المخاطر لوحدة المعلومات الاقتصادية (أبحاث خاصة بوحدة المعلومات الاقتصادية تقوم بتقييم البلدان حسب مخاطر التشغيل الشاملة)	تقييم مخاطر النزاع المسلح.
مخاطر الاستقرار السياسي (2.8.2	تصنيف المخاطر 0-100؛ 100=أعلى خطورة	ملخص المخاطر لوحدة المعلومات الاقتصادية (أبحاث خاصة بوحدة المعلومات الاقتصادية تقوم بتقييم البلدان حسب مخاطر التشغيل الشاملة)	تقييم عدم الاستقرار السياسي العام.
الفساد (2.8.3	التقييم النوعي 0-4؛ 4=أعلى المخاطر	ملخص المخاطر لوحدة المعلومات الاقتصادية (أبحاث خاصة بوحدة المعلومات الاقتصادية تقوم بتقييم البلدان حسب مخاطر التشغيل الشاملة)	تقييم مخاطر الفساد وانتشاره في بلد ما.
عدم المساواة بين الجنسين (2.8.4	درجة المؤشر 0-1، حيث 0= الأكثر	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	مقياس لعدم المساواة بين الجنسين بما في ذلك الصحة والتعليم ورأس المال السياسي والقوة الاقتصادية.

	تساويًا		
التزامات سياسة الأمن الغذائي والوصول (2.9	النتيجة 0-100	حساب وحدة المعلومات الاقتصادية	مؤشر مركب يقيس الأمن الغذائي والتزامات سياسات الوصول.
استراتيجية الأمن الغذائي (2.9.1	التقييم النوعي 0-1؛ 1=الأفضل	الأبحاث القطرية ذات التأثير الاقتصادي (أبحاث الملكية باستخدام مصادر البيانات المتاحة للجمهور)	تقييم ما إذا كانت هناك استراتيجية للأمن الغذائي في البلاد.
وكالة الأمن الغذائي (2.9.2	التقييم النوعي 0-1؛ 1=الأفضل	الأبحاث القطرية ذات التأثير الاقتصادي (أبحاث الملكية باستخدام مصادر البيانات المتاحة للجمهور)	تقييم ما إذا كانت الحكومة مسؤولة ويمكن مساءلتها عن الأمن الغذائي.
الجودة والسلامة (3	**النتيجة 0-100**	**حساب وحدة المعلومات الاقتصادية**	
التنوع الغذائي (3.1	النتيجة 0-100	حساب وحدة المعلومات الاقتصادية	مؤشر مركب يقيس التنوع الغذائي.
حصة الأطعمة غير النشوية (3.1.1	نسبة الأطعمة غير النشوية في الاستهلاك الغذائي	الفاو	مقياس لحصة الأطعمة غير النشوية (جميع الأطعمة بخلاف الحبوب والجذور والدرنات) في إجمالي استهلاك الطاقة الغذائية.
حصة استهلاك السكر (3.1.2	الطاقة المستمدة من جميع السكريات كنسبة مئوية من إجمالي استهلاك الطاقة	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	مقياس لحصة السكريات [السكر (المعادل الخام)، والمحليات الأخرى، والعسل، وبنجر السكر، وقصب السكر، والسكر غير الطارد] في إجمالي استهلاك الطاقة الغذائية.
المعايير الغذائية (3.2	النتيجة 0-100	حساب وحدة المعلومات الاقتصادية	مؤشر مركب يقيس التزام الحكومة بزيادة المعايير الغذائية.
المبادئ التوجيهية الغذائية الوطنية (3.2.1	التقييم النوعي 0-2؛ 2=الأفضل	الأبحاث القطرية ذات التأثير الاقتصادي (أبحاث الملكية باستخدام مصادر البيانات المتاحة للجمهور)	هل نشرت الحكومة ونفذت المبادئ التوجيهية الغذائية؟ هل لديها خطط معمول بها لإعادة تقييمها في الوقت المناسب؟
خطة أو استراتيجية التغذية الوطنية (3.2.2	التقييم النوعي 0-1؛ 1=الأفضل	الأبحاث القطرية التي أجراها موقع Economist Impact بناءً على وثائق منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة ووزارة الصحة الوطنية	تقييم ما إذا كانت الحكومة لديها استراتيجية وطنية حالية ومنشورة لتحسين التغذية لكل من الأطفال والبالغين.
وضع العلامات الغذائية (3.2.3	التقييم النوعي 0-1؛ 1=الأفضل	الأبحاث القطرية التي أجراها موقع Economist Impact بناءً على وثائق منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية	تقييم ما إذا كانت الحكومة تطلب من الأغذية المعبأة أن تتضمن معلومات عن الملصقات الغذائية (إعلانات العناصر الغذائية) وفقًا لتوصيات الدستور الغذائي (السعرات الحرارية والبروتين والكربوهيدرات والدهون والصوديوم والسكر).

		والزراعة ووزارة الصحة الوطنية	
رصد ومراقبة التغذية (3.2.4	التقييم النوعي 0-1؛ 1=الأفضل	الأبحاث القطرية التي أجراها موقع Economist Impact بناءً على وثائق منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة ووزارة الصحة الوطنية	تقييم ما إذا كانت الحكومة تراقب الحالة التغذوية لعامة السكان. تشمل أمثلة الرصد والمراقبة جمع البيانات عن نقص التغذية ونقص التغذية وما إلى ذلك.
توافر المغذيات الدقيقة (3.3	النتيجة 0-100	حساب وحدة المعلومات الاقتصادية	مؤشر مركب يقيس مدى توفر المغذيات الدقيقة في الإمدادات الغذائية.
التوفر الغذائي لفيتامين أ (3.3.1	التقييم النوعي 0-2؛ 2=الأفضل	قاعدة بيانات المغذيات العالمية	مقياس لتوافر فيتامين أ، معبرًا عنه بالميكروجرام من مكافئ نشاط الريتينول (RAE) للفرد/اليوم على مقياس من 0 إلى 2.
التوافر الغذائي للحديد (3.3.2	ملغم/شخص/يوم	قاعدة بيانات المغذيات العالمية	مقياس لتوافر الحديد، معبراً عنه بالملغ/للفرد/اليوم.
التوافر الغذائي للزنك (3.3.3	ملغم/شخص/يوم	قاعدة بيانات المغذيات العالمية	مقياس لتوافر الزنك، معبراً عنه بالملغ/فرد/يوم
جودة البروتين (3.4	جرام من البروتين عالي الجودة في النظام الغذائي	يعتمد حساب EI على بيانات من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وقاعدة بيانات المغذيات التابعة لوزارة الزراعة الأمريكية	مقياس لكمية البروتين عالي الجودة في النظام الغذائي باستخدام منهجية درجة الأحماض الأمينية المصححة لهضم البروتين (PDCAAS). تقوم منهجية PDCAAS بتقييم وجود تسعة أحماض أمينية أساسية في النظام الغذائي الوطني المتوسط. تتضمن مدخلات هذا الحساب ما يلي: صورة الأحماض الأمينية وقيمة هضم البروتين ومتوسط الكمية (بالجرام) المستهلكة لكل عنصر غذائي والتي تساهم بحد أدنى 2% من إجمالي استهلاك البروتين.
سلامة الأغذية (3.5	النتيجة 0-100	حساب وحدة المعلومات الاقتصادية	مؤشر مركب يقيس البيئة التمكينية لسلامة الأغذية.
التشريعات ذات الصلة بسلامة الأغذية (3.5.1	التقييم النوعي 0-2؛ 2=الأفضل	الأبحاث القطرية ذات التأثير الاقتصادي (أبحاث الملكية باستخدام مصادر البيانات المتاحة للجمهور)	هل سنت الدولة تشريعات تتعلق بسلامة الأغذية، وهل تم تحديث التشريعات خلال السنوات الخمس إلى العشر الماضية؟
آليات سلامة الغذاء (3.5.2	النتيجة 0-100، 100 = الأفضل	منظمة الصحة العالمية، بيانات الدولة المبلغ عنها	مقياس لفعالية آليات سلامة الأغذية، كما تم الحصول عليه من خلال النتيجة التي حددتها منظمة الصحة العالمية بناءً على تقييم ذاتي قطري يزيد عن 20 سؤالاً بشأن سلامة الأغذية، بما في ذلك المعايير الوطنية والتشريعات والمبادئ التوجيهية وتقييمات القدرات المختبرية وخطط سحب الأغذية وتتبعها . يتم توفير الدرجات على مقياس من 0 إلى 100.
الوصول إلى مياه الشرب (3.5.3	النسبة المئوية من السكان الذين يمكنهم الحصول على خدمات مياه الشرب الأساسية على الأقل	بنك عالمي	مقياس للنسبة المئوية للأشخاص الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب المُدارة بشكل آمن.
القدرة على تخزين المواد الغذائية بشكل آمن (3.5.4	النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على الكهرباء في جميع المناطق.	الأمم المتحدة	مقياس لتخزين الطعام والحصول على التبريد، كما يتم تسجيله من خلال نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء، وهو مؤشر بديل.

الاستدامة والتكيف (4	النتيجة 0-100	حساب وحدة المعلومات الاقتصادية	
التعرض (4.1	النتيجة 0-100	حساب وحدة المعلومات الاقتصادية	مؤشر مركب يقيس التعرض لآثار تغير المناخ.
ارتفاع درجة الحرارة (4.1.1	درجة المؤشر، 0 = الأقل عرضة للخطر	مبادرة نوتردام العالمية للتكيف (ND-GAIN)	مقياس لارتفاع درجات الحرارة المتوقع. التغيير المتوقع هو التغيير المطلق لمؤشر مدة الفترات الدافئة من سنة خط الأساس (1960-1990) إلى التوقعات المستقبلية (2040-2070)، باستخدام سيناريو الانبعاثات المتوسطة (RCP4.5، انظر IPCC, 2014).
الجفاف (4.1.2	تصنيف المخاطر 0-4، حيث 4 = أعلى المخاطر.	قناة معهد الموارد العالمية (WRI).	مقياس القابلية المتوقعة للجفاف.
الفيضانات (4.1.3	النسبة المئوية للتغير في خطر الفيضانات	مبادرة نوتردام العالمية للتكيف (ND-GAIN)	مقياس لهطول الأمطار الشديد في ظل تغير المناخ، وهو عامل خطر لخطر الفيضانات. التغيير المتوقع هو النسبة المئوية للتغير في خطر الفيضانات من توقعات خط الأساس (1960-1990) إلى التوقعات المستقبلية (2040-2070)، باستخدام سيناريو الانبعاثات المتوسطة (RCP4.5، انظر IPCC, 2014). يتم قياس خطر الفيضانات من خلال الحد الأقصى الشهري لهطول الأمطار في 5 أيام متتالية.
ارتفاع مستوى سطح البحر (4.1.4	درجة المؤشر 0-1، حيث 0 = الأقل عرضة للخطر	مبادرة نوتردام العالمية للتكيف (ND-GAIN)	مقياس لارتفاع مستوى سطح البحر المتوقع. بالنسبة للبلدان غير الساحلية، يتم تقديم تقدير على أساس الشركاء التجاريين الساحليين الرئيسيين للبلاد.
الماء (4.2	النتيجة 0-100	حساب وحدة المعلومات الاقتصادية	مؤشر مركب يقيس صحة موارد المياه العذبة وكيف يمكن أن يؤثر استنزافها على الزراعة.
مخاطر المياه الزراعية – الكمية (4.2.1	تصنيف المخاطر 0-4، حيث 4 = أعلى المخاطر.	قناة WRI	مقياس لنسبة إجمالي سحب المياه السنوي إلى إجمالي الإمدادات السنوية المتجددة المتاحة. وتستند البيانات إلى نظام الترجيح الزراعي الخاص بمعهد الموارد العالمية وهي عبارة عن متوسط الإجهاد المائي الأساسي، والتقلبات السنوية، والتقلبات الموسمية، والتخزين عند المنبع، وإجهاد المياه الجوفية.
مخاطر المياه الزراعية – الجودة (4.2.2	تصنيف المخاطر 1-5، حيث 5 = أعلى المخاطر.	قناة WRI	مقياس لخطر تلوث المياه. وتستند البيانات إلى مخطط الترجيح الزراعي الخاص بمعهد الموارد العالمية لنسبة التدفق العائد والأراضي المحمية عند المنبع.
الأرض (4.3	النتيجة 0-100	حساب وحدة المعلومات الاقتصادية	مؤشر مركب يقيس صحة الأراضي، وكيف يمكن أن يؤثر تدهور الأراضي على الزراعة.
تدهور الأراضي (4.3.1	نسبة الأراضي المتدهورة إلى إجمالي مساحة الأرض (%)	الأمم المتحدة	مقياس لنسبة الأراضي المتدهورة إلى إجمالي مساحة الأرض
الأراضي العشبية (4.3.2	صافي الانبعاثات/عمليات الإزالة (ثاني أكسيد الكربون)، بالجيجاجرام	الفاو	مقياس لانبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن تصريف التربة العضوية (مثل الأراضي الخثية) تحت الأراضي العشبية (صافي الانبعاثات / عمليات إزالة ثاني أكسيد الكربون، بالجيجاجرام).
تغير الغابات (4.3.3	التغير في مساحة الغابات كنسبة مئوية من إجمالي مساحة الأرض	بنك عالمي	مقياس لصحة الغابات (التغير في مناطق الغابات كنسبة مئوية من إجمالي مساحة الأرض).

المحتوى العضوي (4.3.4) للتربة	طن لكل هكتار	الفاو	مقياس الكربون العضوي الموجود في التربة (طن لكل هكتار)
المحيطات والأنهار (4.4) والبحيرات	النتيجة 0-100	حساب وحدة المعلومات الاقتصادية	مؤشر مركب يقيس صحة المحيطات، وهي مصدر مهم للبروتين للعديد من السكان.
التخثث (4.4.1	التقييم النوعي 0-2؛ 2=الأفضل	WRI	ما هي احتمالية التخثث الساحلي؟
التنوع البيولوجي (4.4.2) البحري	درجة المؤشر 0-100، 100=الأكثر استدامة	مؤشر ييل للأداء البيئي	مقياس لصحة الحياة البحرية يتمثل في إجمالي صيد الدولة الذي يأتي من الأرصدة السمكية المستغلة بشكل مفرط أو المنهارة، مع الأخذ في الاعتبار جميع الأرصدة السمكية الموجودة داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة للبلد. وتشير الدرجة 100 إلى أن صيد الأسماك في أي بلد لا يأتي من المخزونات التي تم استغلالها بشكل مفرط أو المنهارة، وتشير الدرجة 0 إلى أسوأ أداء.
الالتزام السياسي بالتكيف (4.5	النتيجة 0-100	حساب وحدة المعلومات الاقتصادية	مؤشر مركب يقيس مدى قيام البلدان بإنشاء أنظمة واعتماد ممارسات لإدارة المخاطر التي يشكلها التعرض للقطاع الزراعي.
تدفقات تمويل المناخ (4.5.1	نصيب الفرد من الدولار الأمريكي (بدولارات 2019).	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	مقياس للمساعدة الإنمائية الرسمية المتعلقة بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه (ODA) المخصصة للبلدان المتلقية.
تنفيذ المحاسبة البيئية (4.5.2 والاقتصادية	التقييم النوعي 0-2؛ 2=الأفضل	الأمم المتحدة	تقييم لحالة وتنفيذ نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية (SEEA). بدأ جمع البيانات حول حالة تنفيذ نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية حسب البلد في عام 2017.
تدابير الإنذار المبكر / (4.5.3 الزراعة الذكية مناخيا	التقييم النوعي 0-2؛ 2=الأفضل	CCAFS	هل التزمت الدولة بوضع تدابير إنذار مبكر للقطاع الزراعي واستثمرت في الممارسات الزراعية الذكية مناخيا؟
الالتزام بإدارة التعرض (4.5.4	التقييم النوعي 0-13، حيث 0 = عدم وجود التزامات إلى 13 = التزام كامل	برنامج أبحاث المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية بشأن تغير المناخ والزراعة والأمن الغذائي (CCAFS)	تقييم ما إذا كانت البلدان ملتزمة بمعالجة التعرض للمناخ المرتبط بالزراعة وإدارة الموارد الطبيعية في إطار المساهمات المحددة وطنيا (NDC). وتشمل تدابير التخفيف من المساهمات المحددة وطنيًا الأراضي الزراعية والمراعي وإدارة الغابات والأراضي المتدهورة والسواحل والأراضي الخثية. وتشمل تدابير التكيف مع المساهمات المحددة وطنيًا إدارة المياه، والتربة، ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والحراجة الزراعية.
سياسة التكيف الزراعي (4.5.5 الوطنية	التقييم النوعي 0-2؛ 2=الأفضل	الأبحاث القطرية التي أجراها موقع Economist Impact بناءً على وثائق منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة ووزارة الصحة الوطنية	هل لدى الدولة استراتيجية وطنية حالية لتغير المناخ تغطي التكيف من أجل الزراعة؟
الزراعة المستدامة (4.5.6	التقييم النوعي 0-2؛ 2=الأفضل	الأبحاث القطرية ذات التأثير الاقتصادي (أبحاث الملكية باستخدام مصادر البيانات المتاحة للجمهور)	هل هناك سياسة وطنية تعزز الممارسات الزراعية المستدامة؟ هل تقدم الحكومة حوافز للممارسات الزراعية المستدامة؟
إدارة مخاطر الكوارث (4.6	النتيجة 0-100	حساب وحدة المعلومات الاقتصادية	مؤشر مركب يقيس إدارة مخاطر الكوارث.
الإصابة بالآفات (4.6.1 وتخفيف الأمراض	التقييم النوعي 0-1؛ 1=الأفضل	الأبحاث القطرية ذات التأثير الاقتصادي (أبحاث الملكية باستخدام مصادر البيانات المتاحة للجمهور)	هل توجد سياسة وطنية للتخفيف من مخاطر الإصابة بالآفات والعدوى الناجمة عن الأمراض على الإنتاج؟ ويمكن أن تتضمن السياسة الوطنية تدابير مثل استخدام التكنولوجيا لرصد الآفات، واختيار المحاصيل المقترحة وتقنيات الزراعة، أو استخدام المبيدات الطبيعية.

تنسيق إدارة المخاطر (4.6.2	النسبة المئوية من الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث بما يتماشى مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث	الأمم المتحدة	مقياس لمعرفة ما إذا كانت البلدان تقوم بتنسيق إدارة مخاطر الكوارث وتدابير التكيف والتخفيف من آثارها. بالنسبة للبلدان التي لا تشملها مجموعة البيانات، أجرت وحدة المعلومات الاقتصادية بحثًا نوعيًا. عندما لا تكون المعلومات متاحة للعامة، فإن وحدة الاستخبارات الاقتصادية لم تمنح أي ائتمان.
مؤشرات الخلفية (BG	**النتيجة 0-100**	**حساب وحدة المعلومات الاقتصادية**	
انتشار نقص التغذية (BG01	%	الفاو	نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية المطلوبة للشخص العادي، على النحو المحدد في مشاورة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وجامعة الأمم المتحدة في عام 2001.
النسبة المئوية للأطفال الذين يعانون من التقزم (BG02	%	من	النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يقل طولهم بالنسبة للعمر عن ناقص انحرافين معياريين عن المتوسط المرجعي للمركز الوطني للإحصاءات الصحية (NCHS)/منظمة الصحة العالمية.
النسبة المئوية للأطفال ناقصي الوزن (BG03	%	من	النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يقل وزنهم بالنسبة للعمر عن ناقص انحرافين معياريين عن الوسيط المرجعي للمركز الوطني للإحصاءات الصحية/منظمة الصحة العالمية.
انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد (BG04	%	الفاو	تقدير للنسبة المئوية للأشخاص من السكان الذين يعيشون في أسر مصنفة على أنها تعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد. يتم تصنيف الأسرة على أنها تعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد عندما أبلغ شخص بالغ واحد على الأقل في الأسرة أنه اضطر إلى تقليل كمية الطعام، أو تخطى وجبات الطعام، أو الجوع، أو الاضطرار إلى البقاء لمدة يوم كامل دون تناول الطعام بسبب نقص المال أو الموارد الأخرى.
انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد (BG05	%	الفاو	تقدير للنسبة المئوية للأشخاص من السكان الذين يعيشون في أسر مصنفة على أنها تعاني من انعدام الأمن الغذائي بشكل معتدل أو شديد. يتم تصنيف الأسرة على أنها تعاني من انعدام الأمن الغذائي بشكل معتدل أو شديد عندما أفاد شخص بالغ واحد على الأقل في الأسرة بأنه يتبع نظامًا غذائيًا منخفض الجودة وربما اضطر أيضًا إلى تقليل كمية الطعام التي يتناولها عادة بسبب نقص المال أو الموارد الأخرى .
مؤشر التنمية البشرية (BG06	التقييم 0-1	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	مؤشر مركب يقيس التنمية من خلال الجمع بين مؤشرات العمر المتوقع والتحصيل العلمي والدخل.
مؤشر الديمقراطية (BG07 EIU	التقييم 1-10؛ 10= الأكثر ديمقراطية	وحدة الاستخبارات الاقتصادية	يقدم مؤشر الديمقراطية لمحة سريعة عن حالة الديمقراطية في 165 ولاية وإقليمين. ويتضمن المؤشر مؤشرات في الفئات الخمس التالية: العملية الانتخابية والتعددية، وعمل الحكومة، والمشاركة السياسية، والثقافة السياسية، والحريات المدنية.
انتشار السمنة (BG08	%	من	يقيس النسبة المئوية للسكان الذين تزيد أعمارهم عن 18 عامًا والذين يعانون من السمنة. يتم تعريف السمنة على أنها وجود مؤشر كتلة الجسم الموحد للعمر (BMI) أكبر من 30.0.

الملحق رقم 06: الواردات العربية

مليون دولار

الدولة	2019			2020			2021		
	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية
الأردن	19391.4	3699.6	1692.8	17029.7	4132.8	1482.6	21542.4	4660.1	4108.3
الإمارات	267937.3	18434.0	15489.9	246961.1	17374.2	14742.8	347529.0	19111.7	16321.1
البحرين	18589.1	1868.9	1553.4	15459.4	1847.9	1620.2	18675.9	1792.1	1597.4
تونس	22622.7	2412.9	1531.2	18412.1	3070.6	2175.3	21812.0	3375.4	2374.5
الجزائر	41934.1	9682.3	6925.9	34665.4	8462.3	7601.1	37215.4	9893.1	9145.8
جزر القمر	203.7	87.4	79.3	268.2	119.9	112.0	442.9	124.1	113.7
جيبوتي	5281.3	1217.6	829.9	5431.7	1478.9	1074.0	6673.5	2120.2	1653.2
السعودية	144334.9	20273.1	18588.4	131328.6	20911.9	19100.4	152334.0	22369-.4	20571.3
السودان	8133.3	2183.6	1909.9	8491.2	2312.3	2117.5	8087.7	2607.7	2332.1
سوريا	6259.5	2234.7	1564.6	4949.8	1995.2	1330.6	5382.3	2188.2	1602.9
الصومال	3890.5	1911.5	1454.9	4236.2	2091.7	1498.8	5127.5	2402.5	1900.4
العراق	51077.7	9579.1	7503.3	51989.9	10813.7	8879.0	61513.5	11640.9	9441.9
عمان	24082.8	4049.3	1394.5	20571.4	4218.6	1147.3	30671.3	3213.4	1904.6
فلسطين	6613.5	2028.1	1375.7	6063.4	2081.2	1412.4	7829.1	2521.1	1620.0
قطر	29178.1	3221.8	2958.5	25834.9	3144.0	2872.3	27985.4	3091.6	2806.1
الكويت	33530.9	5625.2	5095.4	27735.0	5714.4	5074.4	31888.1	5412.0	4909.3
لبنان	19239.4	3167.7	2723.5	11354.7	2331.0	2064.8	13856.7	2373.5	2061.8
ليبيا	15442.0	3386.2	2700.0	12313.2	3394.3	2614.9	17744.8	4243.1	3328.9
مصر	78657.5	17724.4	15382.6	71568.4	16484.5	13397.3	73781.2	15496.7	14319.9
المغرب	51067.5	6750.5	4781.4	44518.2	7569.7	5744.4	58603.0	7250.0	6737.4
موريتانيا	3519.8	680.0	576.3	2859.1	882.5	800.4	3860.5	1035.7	927.2
اليمن	10243.4	3964.1	3667.2	10390.1	3941.5	3596.3	11837.0	4662.6	4268.6
الوطن العربي	**861230.2**	**124181.9**	**99778.7**	**772431.7**	**124373.0**	**100458.8**	**964393.2**	**131585.2**	**114046.5**
العالم	**18996743.6**	**1750130.9**	**1333181.8**	**17721242.3**	**1787125.4**	**1388585.5**	**22434462.2**	**2131967.4**	**1635450.1**

الملحق رقم 07: الصادرات العربية

مليون دولار

الدولة	2019			2020			2021		
	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية
الأردن	7750.3	917.2	1061.1	7051.0	1030.4	947.5	7954.4	2063.4	1025.5
الإمارات	321006.9	12709.9	7248.4	315942.7	13649.9	7961.9	335296.9	13626.8	8259.7
البحرين	14347.8	842.8	491.2	14167.3	881.3	495.8	11559.7	769.3	517.6
تونس	15521.2	1830.6	879.9	15675.5	1676.3	939.7	13828.8	2088.1	1762.4
الجزائر	41797.3	1239.4	342.9	35823.5	1299.8	410.6	22483.1	1404.6	477.6
جزر القمر	46.4	29.6	29.6	49.6	21.9	21.9	19.8	13.0	12.8
جيبوتي	154.3	78.9	78.4	193.8	115.3	115.3	211.0	102.0	101.8
السعودية	294535.6	4926.9	3473.2	251800.5	4587.1	3256.2	176507.5	4610.6	3133.7
السودان	3619.3	2074.4	1892.1	4192.7	1977.4	1785.2	4066.9	1819.8	1615.6
سوريا	735.6	512.2	464.6	733.5	543.7	519.5	938.6	713.7	652.0
الصومال	488.6	328.2	328.1	418.0	220.2	220.1	295.9	164.3	163.9
العراق	97502.8	126.0	124.3	91229.4	410.3	405.2	64746.7	124.9	121.9
عمان	41427.3	1298.2	363.8	38432.7	1224.6	380.5	34919.5	2422.2	1147.1
فلسطين	1155.6	284.9	230.4	1103.8	250.2	223.5	1054.6	229.8	197.6
قطر	84904.6	1507.7	27.9	72935.0	1445.1	28.0	51504.2	1351.3	28.5
الكويت	71941.4	779.3	594.8	64482.1	392.8	340.4	40149.5	390.2	343.0
لبنان	3829.8	734.3	564.1	3731.4	683.6	532.5	3807.5	749.6	615.5
ليبيا	30040.9	118.8	45.2	29460.8	38.6	29.0	9460.7	31.5	25.3
مصر	32477.7	5612.7	4823.5	31851.0	5612.7	5037.9	26815.1	6679.1	4850.6
المغرب	29317.7	9406.1	5832.5	29592.5	9415.3	6048.4	29232.0	9991.9	6196.3
موريتانيا	2184.1	1102.7	947.1	2890.6	1144.6	1006.7	2946.8	863.2	714.6
اليمن	1669.2	336.5	324.4	1574.0	284.7	271.4	1377.5	364.0	342.5
الوطن العربي	1094732.2	50996.8	32101.9	1013331.4	46906.0	30977.1	837649.8	50573.1	32305.4
العالم	19308751.0	1735007.9	1314679.7	18591310.4	1724227.0	1315293.0	17486527.4	1745086.9	1358175.5

الملحق رقم 08 التجارة البينية العربية

مليون دولار

الدولة	الصادرات البنية الزراعية والغذائية			الواردات البنية الزراعية والغذائية		
	2019	2020	2021	2019	2020	2021
الأردن	1996770	1972011	2337769	1673597	1977153	2242291
الإمارات	13101691	14051607	14537162	4453216	3750999	3991406
البحرين	931176	906167	1103294	1033484	1078859	1121571
تونس	757243	653642	802438	347654	379062	395503
الجزائر	312262	423897	455537	361033	386281	462543
جزر القمر	5970	1168	3128	20553	18908	18639
جيبوتي	126324	43172	47014	451563	569155	736919
السعودية	6117555	5883044	6613060	7754847	7592518	8308507
السودان	1884952	1164137	1437075	444027	692753	1311199
سوريا	680650	768862	1008117	882534	994585	966174
الصومال	239994	197812	593303	1010273	1119931	1451380
العراق	661826	53782	90278	3436403	2936314	2996688
عمان	1322988	1453797	2945033	3032563	2733715	5300086
فلسطين	138312	106776	101415	192561	256371	398590
قطر	32190	25294	57141	789518	746322	772799
الكويت	703442	714985	685185	3093445	3108002	2951503
لبنان	707083	795438	1266091	933405	648685	641258
ليبيا	10372	17350	11656	1321047	1432885	1653504
مصر	5044684	4697177	5342430	1425707	1291937	1241911
المغرب	1062122	1117719	1182270	727407	700500	1079318
موريتانيا	11594	5133	2877	146591	260092	402632
اليمن	398745	487907	799719	1870444	1802671	2620350
الوطن العربي	36247945	35540877	41421992	35401872	**34477698**	41064771

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر–بسكرة بسكرة في:.2024/06/04

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

إذن بالطبع

أنا الممضي أسفله الأستاذ:.منال هاني

الرتبـــة:.أستاذ محاضر أ

قسم الارتباط :...العلوم التجارية

أستاذ مشرف على مذكرة ماستر – للطلبة (ة):..1- ..خلافي راضية

2 – فتح الله سمية 3- .....

الشعبة: علوم تجارية

التخصـــص:.مالية و تجارة دولية.....

بعنـــوان: دور التجارة العربية البينية في تحقيق الأمن الغذائي للدول العربية

ارخص بطبع المذكرة المذكورة.

امضاء الاستاذ المشرف

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 .....

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): فتح الله سمية ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..... طالب .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 206146788 والصادرة بتاريخ 2020/11/05 .....

المسجل(ة) بكلية / معهد العلوم الاقتصادية والتسيير قسم العلوم التجارية .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: دور التجارة العربية البينية في تحقيق الأمن الغذائي للدول العربية .....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2024/06/04 .....

توقيع المعني (ة)

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): .....خلافي راضية..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث .....طالب.....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم203515898 والصادرة بتاريخ.....2018/10/10.....

المسجل(ة) بكلية / معهد ع الإقتصادية و التجارية و ع التسيقوسم.....علوم تجارية.....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها:.....دور التجارة البينية العربية في تحقيق الأمن الغذائي للدول العربية.....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: .....04/06/2024.....

توقيع المعني (ة)